جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي على عهد باراك أوباما

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبــة:

نجاي صبرين.

إشراف الأستاذة:

حلــوي خيرة.

لجنة المناقشة:

الأستاذة: عياشي حفيظة ..... رئيسا.

الأستاذة: حلـــوي خيرة ..... مشرفا و مقررا .

الأستاذ: بعوني أحمد ..... عضوا مناقشا.

السنة الجامعية:

2017-2018 / 1439 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعـرفــان

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

نشكر الله سبحانه و تعالى أولا و أخيرا الذي مكنني من إنجاز هذا العمل المتواضع و أن يجعله خالصا لوجهه الكريم .

كما أتوجه بجزيل الشكر و عظيم الإمتنان و خالص الوفاء و العرفان و التقدير إلى الأستاذة الفاضلة " **حلوي خيرة** " لإشرافها على هذا البحث من خلال نصائحها و إرشاداتها و التي دامت توجيهاتها الموضوعية التي قدمتها لي في جميع مراحل إعداد هذه الدراسة .

و أوجه الشكر الجزيل و الإحترام و التقدير إلى كل أعضاء لجنة المناقشة المحترمة .

كما أشكر جميع من ساهم سواء من بعيد أو من قريب في الإعانة لإعداد هذا العمل المتواضع .

الإهـــداء

إلى الذي رسخ في نفسي محبة العلم الذي يسمو به الإنسان، الذي أحمل إسمه بكل إفتخار، إلى نور حياتي و زهرة عمري، والدي الذي أتمنى له الشفاء قبل كل شيء، أطال الله عمره و جعله تاجا على رأسي.

إلى التي لا يوجد معنى الحياة بدونها، رمز الحب و العطف و الحنان والدتي الحبيبة، جزاها الله و أطال عمرها و أحسن خاتمتها.

إلى من قاسموني رحم أمي إخوتي : قادة، بوعمامة، يوسف.

و إلى من ساعدوني في إنجاز هذا العمل و إتمامه أخوايا :عامر و ناجي .

إلى من كانوا لي سندا في إتمام هذه المذكرة إلى أخواتـي العزيزات:

خيرة، فاطمة، نورة، عينونة ، حفظهم الله لـي

و أخص بالذكر زوجات إخواني: بدرة ،حنان

إلى شموع عائلتي:

صحراوي، عبد القادر، بوعمامة سراج ،ريان

ليديا، صبرين، مروى، فاطمة، فضيلة، سيرين

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد.

صبرين

خطة البحث:

مقدمة

- ❖ **الفصل الأول :** الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة .
  - **المبحث الأول :** الإطار المفاهيمي .
    - **المطلب الأول :** تعريف السياسة الخارجية و علاقتها بمفاهيم مشابهة .
    - **المطلب الثاني :** أدواتها و قضاياها .
    - **المطلب الثالث :** أجهزة إعدادها ،أهدافها و خصائصها .
  - **المبحث الثاني :** العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية .
    - **المطلب الأول :** العوامل الداخلية .
    - **المطلب الثاني :** العوامل الشخصية .
    - **المطلب الثالث :** العوامل الخارجية .
  - **المبحث الثالث:** نظريات السياسة الخارجية .
    - **المطلب الأول:** الأطر التقليدية: المثالية ،الواقعية .
    - **المطلب الثاني:** النظريات الحديثة: الواقعية الجديدة ،البنائية .
    - **المطلب الثالث :** مداخل صنع القرار السياسي .
    - **خلاصة الفصل الأول.**

❖ **الفصل الثاني:** العوامل المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على عهد الرئيس أوباما.

- **المبحث الأول:** الخصائص الشخصية للرئيس أوباما و أثرها على تصوراته لمبادئ السياسة الخارجية الأمريكية .
  - **المطلب الأول:** تحليل البيئة النفسية للرئيس باراك أوباما .
  - **المطلب الثاني:** تصور أوباما للدور الأمريكي العالمي .
  - **المطلب الثالث:** تصورات أوباما حول الأمن القومي الأمريكي.
  - **المطلب الرابع:** نشر قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان .
- **المبحث الثاني:** علاقة الرئيس بالمؤسسات الرسمية .
  - **المطلب الأول:** وزارة الخارجية .
  - **المطلب الثاني:** وزارة الدفاع .
  - **المطلب الثالث:** الكونغرس الأمريكي .
- **المبحث الثالث:** الرئيس و الجماعات الغيرالرسمية .
  - **المطلب الأول:** دور اللوبي الصهيوني .
  - **المطلب الثاني:** تأثير وسائل الإعلام ، الرأي العام .
  - **المطلب الثالث:** دور مراكز التفكير و الدراسات .
  - **خلاصة الفصل الثاني.**

- **الفصل الثالث:** توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية في عهد باراك أوباما .

  - **المبحث الأول:** التوجهات السياسية و الدبلوماسية .

    - **المطلب الأول:** موقف أوباما من الثورة في تونس .
    - **المطلب الثاني:** العلاقات الجزائرية الأمريكية .
    - **المطلب الثالث:** العلاقات المغربية الأمريكية.

  - **المبحث الثاني:** التوجهات العسكرية و الأمنية .

    - **المطلب الأول:** أوباما و سياسة التدخل العسكري في ليبيا.
    - **المطلب الثاني:** ملف التعاون الأمني الأمريكي في منطقة الساحل و شمال إفريقيا.

  - **المبحث الثالث:** التوجهات الإقتصادية .

    - **المطلب الأول:** المصالح الطاقوية للولايات المتحدة في المغرب العربي .
    - **المطلب الثاني:** التنافس الإقتصادي الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية.
    - **المطلب الثالث:** التنافس الإقتصادي الصيني، الأمريكي في المنطقة المغاربية .
    - **خلاصة الفصل الثالث**

- **خاتمـــــــــة.**

مقدمة

بينت التجارب التاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن بأن السياسة الخارجية الامريكية ثابتة ، لا تختلف كثيرًا في عهد أي رئيس أمريكي عن الآخر وخاصة ما يتعلق بالوطن العربي ، وإن كانت بعض الوسائل تختلف من حين لآخر وهذا يعبر عن استمرار النهج الأمريكي وتعريف المصلحة الوطنية لها ، بغض النظر عن الفرد الموجود في البيت الأبيض أما ما يتعلق بالمصالح العربية فهي تتوزع حسب تصنيف هذه الدول من منظور الولايات المتحدة الأمريكية والتي سيتم مناقشتها لاحقا في هذه الدراسة ، و الأمر الأساسي أن المصلحة الأولى والأخيرة للولايات المتحدة مع غيرها هو المحافظة على الوضع القائم .

أما فيما يخص السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية فلم تحظى منطقة المغرب العربي بأولية في سياسات الرئيس باراك حسين أوباما منذ بداية عهدته الرئاسية الأولى مطلع السنة 2008 إذ سيطرت فكرة الترويج لصورة أمريكا المسالمة وسط الشعوب العربية والإسلامية على توجه الرئيس أوباما ، الذي قدَم الكثير من الوعود لإنهاء حالة سوء الفهم الحاصلة بين شعوب العالم الإسلامي والشعب الأمريكي ، والوعد بإنهاء الإحتلال للعراق وأفغانستان ، وإطلاق حقبة عملية السلم بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وإغلاق معتقل غوانتانامو الذي يضم عشرات المسلمين المتهمين بالتطرف ، والسعي لتصحيح سياسات سلفة جورج بوش دون التخلي عن المكاسب العسكرية والأمنية في عهد الرئيس بوش وبما أن منطقة المغرب العربي تدخل حسب المنظور الأمريكي ضمن دائرة الأزمات الدولية المصدرة لظاهرة الإرهاب ، فقد إهتم الرئيس أوباما في تكليف قائد القوات الأمريكية في إفريقيا " أفريكوم " بمواصلة الدور الأمريكي في منطقتي شمال إفريقيا والساحل الإفريقي ، لمكافحة تنظيم

القاعدة في بلاد المغرب العربي ، ومواصلة التعاون العسكري مع جميع دول المغرب العربي ، التي أعلن معظمها الإنخراط الفعلي في الحرب العالمية على الإرهاب.

أهمية الموضوع :

إن أهمية الموضوع تكن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة مهمة في السياسة الدولية خاصة من ناحية غناها وموقعها الإستراتيجي ، حيث ستعمل الدراسة على تتبع وتفسير سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية ، في فترة الرئيس باراك أوباما.

وهكذا فأهمية الموضوع تكمن في محاولته معالجة قضايا السياسة الخارجية التي أضحت تطرحها المرحلة الجديدة بالتركيز على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المغرب العربي بكل ما تحمله هذه المسألة من خصوصيات والعوامل المؤثرة على توجيهات السياسة الخارجية والجانب الآخر توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية.

أسباب إختيار الموضوع :

لقد تضافرت مجموعة من الإعتبارات والأسباب كانت وراء إختيارنا لهذا الموضوع تتراوح ما بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية .

أ – الأسباب الموضوعية :

محاولة تسليط الضوء على آليات صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، وعملية إتخاذ القرار داخل النظام الأمريكي ، ومحاولة تقييم فترة حكم الرئيس باراك أوباما تجاه المنطقة المغاربية ، أما

بخصوص إختيارنا لموضوع سياسة أوباما تجاه منطقة المغرب العربي وهذا بسبب تهميش منطقة المغرب العربي في سياسات الرئيس باراك أوباما ، منذ بداية عهدته الرئاسية الأولى.

ب – **الأسباب الذاتية :**

نزوعات شخصية وشغف معرفي متأصل بالمواضيع المتعلقة بقضايا العلاقات الدولية و آراء السياسة الخارجية للقوى الدولية الكبرى وتفاعلاتها المختلفة وهي بمثابة مواضيع حساسة في الواقع الدولي الذي نحن جزء منه ولا يمكننا أن نكون في منأى عن التأثر به خصوصا في عالم أضحت حدوده ومعالمه على درجة أقل من الوضوح والثبات ورغبة منا في إضافة دراسة جادة حول هذا الموضوع تكون إضافة جديدة ومفيدة .

الإشكالية :

و بناءا على ماسبق نطرح الإشكال الآتي :

كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل سياسة أوباما الخارجية مع المنطقة المغاربية ؟

الأسئلة الفرعية :

ـ ما هي العوامل المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية ؟ وما أهدافها العامة في فترة حكم أوباما ؟

ـ هل تغيرت السياسة الخارجية الأمريكية في فترة حكم أوباما في المنطقة مقارنة بسابقيه ؟

ـ ما هو ترتيب أولويات السياسة الخارجية تجاه المنطقة بالنسبة لإدارة الرئيس باراك أوباما ؟

ـ هل هناك تقاطعات في الرؤية الأمريكية والأوروبية إتجاه المنطقة المغاربية أم أن هناك إختلافات جوهرية حولها ؟

ـ هل تقوم السياسة الخارجة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية على المشروطية فقط أم أنها تتيح فرص التعاون وتطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين على قدم المساواة ؟

ـ هل تدرك إدارة الرئيس أوباما التنافس الكبير القائم بين القوى الدولية الكبرى لزيادة نفوذها في المنطقة المغاربية أم أن الولايات المتحدة تحظى لمصالح هامة ووضع استثنائي ومعاملة تفضيلية تجعلها تتموقع بشكل أفضل من بقية المنافسين في المنطقة المغاربية ؟

فرضيات الدراسة :

إن الإجابة على هذه التسلؤلات يستدعي وضع جملة من الفرضيات التي يمكن إخضاعها للإختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي :

ـ تتسم السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية أثناء عهدة أوباما باعتماد سياسة ملأ الفراغ تجاه المنطقة واستغلال ثرواتها .

ـ كلما تدهورت العلاقات الفرنسية الجزائرية ، تسبب ذلك في خلق فرص تعاون أمريكي جزائري أكبر.

- النفوذ الصيني في دول المغرب العربي أحد أهم أسباب التواجد .

ـ تعتبر مسألة التعاون العسكري والتنسيق الأمني لمحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي فرصة للتقارب الأمريكي المغاربي .

حدود الدراسة :

1/ الفترة الزمنية :

ستقتصر هذه الدراسة على الفترة الزمنية من 2009 – 2016 في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي أي فترة الرئيس باراك أوباما.

2/ الإطار المكاني :

ستقتصر هذه الدراسة على المنطقة المغاربية(المغرب ، الجزائر ، تونس).

أدبيات الدراسة :

إن موضوع بحثنا موضوع معاصر فمن خلال مسحنا البيبليوغرافي الذي قمنا به . في العديد من المصادر كالمكتبيات والمجلات والمراجع الإلكترونية تبين لنا نقص الدراسات الأكاديمية والعلمية المهمة بهذا الموضوع خاصة مع العلم أن العهدة الأولى لإدارة الرئيس أوباما إلا القليل من الدراسات فمن بينها :

1/ دراسة علاء بيومي ، باراك أوباما والعالم العربي :

في دراسته باراك أوباما والعالم العربي ، تعرض الكتاب بالتحليل لشخصية باراك أوباما وخلفيته التاريخية ومساره السياسي ومواقفه من أهم الملفات السياسية المرتبطة بالمنطقة العربية.

- الإعتماد على المواقع الإلكترونية بصفة كبيرة بسبب نقص المراجع .

منهج الدراسة :

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها ، ونظرا لتخصيص مجال هذا البحث من الناحية الجغرافية بتركيزه على سياسة الولايات المتجدة تجاه المنطقة المغاربية بالنسبة للسياسة الأمريكية ، أو من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف والإهتمامات المنوطة بعمل صانع القرار في السياسة الخارجية ولهذا فقد إحتاج البحث من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على إستعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الإقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة ، ولذا فقد كانت الحاجة إلى :

- **المنهج التاريخي:**

كان ولازال المنهج التاريخي يحظى بمكانة الدراسات السياسية، و هو ذلك المنهج العلمي الذي يهتم ببناء إطار تحليلي و تفسيري لمختلف الظواهر و الأحداث في تعاقباتها زمانا و تناقلاتها مكانا و معرفة المشاكل المعاصرة و التنبؤ بما يكون في المستقبل.

- **منهج دراسة الحالة:**

هو عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول الى تعميمات إلى ماهو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار.

- **منهج التحليل النظمي:**

يعتمد على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل.

- **إقتراب القيادة السياسية:**

يركز هذا الإقتراب على دراسة العمليات السياسية من خلال تحليل موقع القائد و مكانته و تأثيره فيها و درجة تأثره بالقيم السائدة في المجتمع و المحيط السياسي و الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي.

و قد إعتمدت الدراسة عليه لتحليل البيئة النفسية للرئيس أوباما و علاقته بالمحيط السياسي في النظام الأمريكي و أثر خصائصه الشخصية على توجهات السياسة الأمريكية في فترة توليه للحكم.

صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع ، جدية الموضوع .
- ضيق الوقت .
- التحيز الإيديولوجي و السياسي لبعض المراجع .

تبرير الخطة:

للإجابة على الإشكالية و جملة الأسئلة الفرعية ، و للوقوف على صدق الفرضيات المتبناة في هذه الدراسة إعتمدنا على خطة مكونة من ثلاث فصول .

عالج الفصل الأول الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة و ذلك في إطار ثلاث مباحث تناولنا من خلالها كل من الإطار المفاهيمي ، العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية و كذا نظريات السياسة الخارجية و نظرياتها، و قد إحتوى كل مبحث على ثلاث مطالب عولج من خلالها كل من العوامل الداخلية و الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية و أدواتها و أهدافها ، بالإضافة إلى الأطر التقليدية و النظريات الحديثة و مداخل صنع القرار السياسي .

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه الى العوامل المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على عهد الرئيس أوباما ، و قد تم تقسيمه هو الأخر الى ثلاث مباحث تم التطرق من خلالهما إلى الخصائص الشخصية للرئيس أوباما و أثرها على تصوراته لمبادئ السياسة الخارجية الأمريكية و علاقة الرئيس بالمؤسسات الرسمية و الجماعات الغير رسمية ، و قد إحتوى كل مبحث على ثلاث مطالب عولج من خلالها تصورات أوباما حول الدور الأمريكي العالمي و الأمن القومي الأمريكي و دور اللوبي الصهيوني و وسائل الإعلام و الكونجرس في إتخاذ القرار السياسي .

و في الأخير تطرقنا في الفصل الثالث إلى توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية في عهد باراك أوباما ، و قد تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث تم التطرق من خلالهما إلى التوجهات السياسية و العسكرية و الإقتصادية ، و قد احتوى كل مبحث على ثلاث مطالب عولج من خلالها موقف أوباما من الثورة التونسية و الليبية و ملف التعاون الأمني الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي و التنافس الإقتصادي الأوروبي – الصيني – الأمريكي في المنطقة المغاربية .

الفصل الأول

تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة إتجاه محيطها الخارجي و قد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية و حركات التحرر أو نحو قضية معينة.

و عليه يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بما يميزها عن باقي دول العالم من فاعلية و تاثير في الساحة العالمية أمرا في غاية الصعوبة ، و هذا راجع للمتغيرات التي عرفتها منذ إستقلالها عن المملكة المتحدة في 1783، سواءا من حيث تعاملها مع المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولي و حجم تاثيرها على مستوى العينة السياسية الدولية.

و نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي .
- **المبحث الثاني:** العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.
- **المبحث الثالث:** نظريات السياسة الخارجية.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي .

من المعروف على مستوى العلوم الإجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية و السياسة الخارجية ،أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة ،مما يعطي – من الناحية النظرية – إطارا منهجيا و معرفيا لرصد حدود الظاهرة إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد و إختلاف التعاريف باختلاف المفكرين و إختلاف مرجعياتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة ، كما هو الحال بالنسبة للسياسة الخارجية ،الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها .

و لتخفيف حدة هذا التعقيد يتعين رصد و تحليل أهم المحاولات لتعريف السياسة الخارجية مع تمييزها عن المفاهيم التي تتداخل معها .

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية و علاقتها بمفاهيم مشابهة.

يرى :" بهجت قرني" "Bahget korany " : "أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدأ في التحليل ، فهل تعني هذه الأخيرة أهدافا عامة ، أم أفعالا محددة ، أم هي قرارات واختيارات صعبة ... "، إضافة إلى أن ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها ، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغير المستمر. [1]

–التعريف الذي يقدمه "جيمس روزنو" : حيث يقارب تعريفه بالواقع الملموس والبعد العلمي للظاهرة فيقول : " السياسة الخارجية ، تعني السلطة المتخذة من طرف الحكومة والملتزمة بها للمحافظة على

1 بهجت قرني وعلي الدين هلال،**السياسات الخارجية للدول العربية** ،تر:جابرسعد عوض (القاهرة :مركز البحوث و الدراسات ،ط.2 ،2002)،ص. 29.

الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو التغيير ما يجب تغييره في هذه الجوانب " و الجوانب إما موجهة نحو دول أخرى أو محيط خارجي كالمنظمات الدولية وحركات التحرر.

ويعرفها" مارسل ميرل" بأنها : "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود ".[1]

في حين يرى "مودلسكي" بأنها : "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولأقلمة أنشطتها طبق البيئة الدولية : المدخلات والمخرجات " [2]. ولعل التعريف الأكثر شمولا هو ذلك الذي قدمه لنا "دوز ناو" بأنها : " منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي يوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في التنسيق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة أو بمعنى آخر أكثر وضوحا ودقة : المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من أجل التحكم في محيطها الخارجي سواء من خلال تكريسه الوضعيات الإيجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها".[3]

ويقدم" محمد السيد سليم "تعريف يشمل الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة.

السياسة الخارجية برنامج علني يختاره ممثلون رسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة وذلك لتحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي .[4]

---

1 ميرل مارسل،**السياسة الخارجية** ، تر: خضر (بيروت : سلسلة آفاق دولية 02)، ص.03 .

2 - **المرجع نفسه** ،ص08 .

3 - محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت : دار الجيل ، ط. 2 ،2001)، ص08 .

4 - **المرجع نفسه** ،ص12

ثانيا : علاقتها بمفاهيم مشابهة .

تتداخل السياسة الخارجية مع المفاهيم المتقاربة معها من حيث الدلالة في مستويات مختلفة وذلك لتعقد الظاهرة وأهمها :

1/ الدبلوماسية والإستراتيجية :

تعتبر الدبلوماسية والإستراتيجية أداتان لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، ومن جهة تعتبر الدبلوماسية أداة لتنفيذ هذه الأخيرة كما يعبر عن ذلك" كينيث تومسبون Kenneth Thompson"

بأن :" السياسة الخارجية هي الوجه التشريعي لإدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة بالطرق السلمية ".[1]

أما الإستراتيجية كما عرفها الجنرال الفرنسي "أندري بوفر André Beaufre " فتعني أنها فن إستخدام القوة للوصول إلى أهداف السياسة مع استخدام الوسائل التي لدينا أفضل إستخدام .

إذن للسياسة الخارجية وجهين :

أولا : الدبلوماسية :

هي جانب سلمي ، يقوم على الإقناع والتفاوض وتأتي أولا في حسابات القائمين على السياسة الخارجية .[2]

[1] – بطرس بطرس غالي،" السياسية الخارجية للدول الكبرى "،**المجلة المصرية للعلوم السياسية**،ع: 18،سبتمبر 1962،ص. 30.

[2] – مُحَمَّد نصر مهنا ،**العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة** (الإسكندرية: منشأة المعارف ،ط. 1 ، 2002) ،ص .614.

ثانيا : الإستراتيجية :

تأتي في المرتبة الثانية فهي جانب عسكري يقوم على فن الإكراه بالقوة وتختص به الدوائر الإستراتيجية والعسكرية في الدولة وتلجأ إليه الحكومة بعد فشل الجانب السلمي في تحقيق الأهداف المرجوة قضية سياسية خارجية.

1/ السياسة الداخلية :

العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لدولة معينة هي :"انعكاس للسياسات الناتجة عن تفاعل متغيرات البيئة الداخلية "باعتبار أن :" السياسة الخارجية تبدأ أين تنتهي السياسة الداخلية " توجه السياسة الداخلية إلى الداخل وترمي إلى تحقيق أهداف داخلية وتوجه السياسة الخارجية لتحقيق أهداف خارج الحدود الإقليمية للدولة ، وهناك تداخل بين السياستين حيث أن الدولة تنتهج سياسة داخلية وهي في الواقع تؤدي إلى تحقيق أهداف في البيئة الخارجية كما أن السياسات الخارجية قد تحقق أهداف على المستوى الداخلي .

ومع ذلك فإن علاقة التداخل لا تدل على تماثل السياستين أو تطابقهما كما أن مؤشرات الانفصال لا تدل على الفصل التام بينهما.[1]

[1] – هنري كسنجر، **القرن الحادي والعشرين** ،تر :عمر الأيوبي(بيروت :دار الكتاب العربي، 2002).

المطلب الثاني : أدواتها و قضاياها.

تتمتع السياسة الخارجية الأمريكية بعدة وسائل وأدوات من أجل تنفيذ سياستها الخارجية بما يتلائم مع أهدافها المعلنة مسبقا ، وفي هذا السياق لجأت السياسة الخارجية الأمريكية إلى مجموعة من الوسائل والأدوات تتراوح ما بين الترغيب والترهيب ، ومن أهم الوسائل والأدوات الرئيسية المستخدمة في السياسة الخارجية الأمريكية :

الأدوات العسكرية :

حيث تقوم الولايات المتحدة بتوظيف ما تملك من ترسانة عسكرية ضخمة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، معتمدة في ذلك على قوتها ،ولعل إستخدامها لوسيلة الردع ضمن الوسيلة العسكرية ما هو إلا لربط السياسة الخارجية بالتخطيط العسكري بعد الحرب الباردة ،حيث لجأت إلى إستخدام أسلوب الردع الإستراتيجي وذلك من أجل ضمان حماية أمنها ومصالحها وبالتالي تحقيق أهدافها على مستوى السياسة الخارجية وكذلك إستخدامها لمبدأ التدخل في شؤون الدول الذي حضره القانون الدولي والمنظمات الدولية ، إلا أنها لجأت إليه كوسيلة عسكرية لتنفيذ سياستها الخارجية بصورة مستمرة وظهر بوضوح بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

الأدوات الدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية من الوسائل الفعالة في السياسة الخارجية ،عندما تكون مدعومة من الوسائل الأخرى كالوسيلة العسكرية وغيرها ، ومما زاد أهميتها كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع أنماطها وتعدد أشكالها ، وتضم الأدوات الدبلوماسية المهارات والموارد التي تستخدمها الدولة في تمثيل نفسها إزاء

[1] - محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت : دار الجيل ، ط .2 ،2001) ،ص .91.

الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها، بما في ذلك شرح سياستها تجاه القضايا الدولية وحماية مواطنيها، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة الموارد وهي شبكة السفارات والمفوضيات وغيرها من أدوات الإتصال بين الدول .

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية تلك الوسيلة نصب عينها من أجل الإستفادة منها في دعم السياسة الخارجية الأمريكية وتحسين صورتها من أجل قيادة العالم ، وفي هذا الصدد يقول : "ريجارد هاس "رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية ، علينا أن نتبع الدبلوماسية كوسيلة حيادية للترويج لمصالح أمريكا ، ويستدل على ذلك في أن تتفاوض الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران ، في حل مشكلة الملف النووي وكذلك حول مسألة الإرهاب والشرق الأوسط والعراق وأفغانستان ، ولا ينبغي علينا النظر للدبلوماسية كفضل علينا إعتبارها كوسيلة للأمن القومي الأمريكي والتي لديها جميع الإمكانيات للدفاع عن مصالحها الحيوية . [1]

الأدوات العسكرية :

تشتمل الأدوات الإقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الإقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها ، ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الإقتصادية والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية وأدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات الإقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية ، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية .

[1] - **المرجع نفسه** ،ص .92 .

ثانيا: قضاياها

في الدراسة التقليدية للسياسة الخارجية وفي فترة الحرب العالمية الثالثة كانت تعتبر وحدة متجانسة إتجاه المشكلات الدولية وذلك لأنها كانت محصورة بتحقيق هدف واحد وهو الأمن وكانت القضايا الأخرى تحال مكانة هامشية في تحديد مسار السياسة الخارجية ،ولكن مع بداية عصر الاعتماد المتبادل ظهرت قضايا جديدة تفوق القضايا التقليدية من حيث الأهمية كقضايا نقل التكنولوجيا وتلوث البيئة والتصحر ...إلخ

وأصبحت تحتل مكانة في إهتمامات الدول ، وتختلف السياسة الخارجية المتبعة من قبل الدولة من قضية لأخرى ، وهذه القضايا تتميز بتفاوتها من حيث:

أ/ القيم والموارد التي يشكل توزيعها جوهر القضية :

فالقيم المرتبطة بقضايا الأمن تختلف من حيث مركزيتها وتوجهها عن القضايا الإقتصادية.

ب/ الفاعلون المهتمون بكل قضية :

فالفاعلون المهتمون والمشاركون في التعامل مع قضية الوحدة العربية ليسوا بالضرورة هم بذواتهم المهتمون والمشاركون في قضية الإنفتاح الإقتصادي مثلا: سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي .[1]

[1] – **المرجع نفسه** ،ص. 98.

ج/ مقدار الخلاف حول كيفية التعامل مع القضية:

تتميز كل قضية بالاختلاف من حيث الفاعلين في تصور أبعادها وطرق التعامل معها وقد تعددت التصنيفات التي قدمها الباحثون لقضايا السياسة الخارجية ، ولعل أشهر تلك التصنيفات هو ذلك التصنيف الذي قدمته مجموعة السياسة الخارجية في جامعة ماكجيل والذي يقسم قضايا السياسة الخارجية إلى أربع قضايا هي :

- **قضايا أمنية عسكرية :**

وتشتمل تلك القضايا التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالعنف الخارجي بما في ذلك الأحلاف ، والأسلحة وغيرها من القضايا التي تتضمن إدراكا بالتهديد الموجه إلى أمن الوحدة الدولية.

- **قضايا سياسية دبلوماسية:**

وتتضمن كل قضايا التفاعل الخارجي على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي المتعلق بمكانة الوحدة الدولية في النسق الدولي ، والمنظمات الدولية والقضايا السياسية الدولية التي لا تتضمن بعدا أمنيا مباشرا والعلاقات الدبلوماسية .[1]

- **قضايا إقتصادية تنموية :**

وتشمل كل القضايا المتعلقة بالحصول على الموارد الاقتصادية كالتجارة الخارجية ، والمعونة الاقتصادية والاستثمار الخارجي.

[1] – **المرجع نفسه**، ص .94.

- **قضايا ثقافية علمية :**

وهي قضايا ثقافية علمية وهي القضايا ذات البعد العلمي والثقافي كإعطاء المنح الدراسية وتبادل الأساتذة والوفود الشعبية وغيرها وتختلف درجة الاهتمام بين الدول بقضايا السياسة الخارجية فهناك دول لها اهتمام بقضايا معينة مما يميز سياستها الخارجية عن باقي الدول ويتغير ذلك الإهتمام من حين لآخر.

وهذا التغير راجع لتفاوت أحجام ومستويات التطور الإقتصادي للدول فنجد أن الدول المتخلفة تركز كل اهتمامها حول القضايا الاقتصادية في حين أن الدول العظمى فيكون اهتمامها بالقضايا العسكرية.[1]

[1] – **المرجع نفسه** ،ص .99.

المطلب الثالث : أجهزة إعدادها، أهدافها و خصائصها.

1/ السلطة التنفيذية :

سواء كانت ديمقراطية أو تسلطية أو إتحادية أو موحدة فإن السلطة التنفيذية باحتوائها أهم صانعي القرار كالرئيس أو رئيس الوزراء تلعب الدور الرئيسي في عملية صنع السياسة الخارجية ويتجلى دور السلطة التنفيذية في النظم التسلطية بصفة خاصة ففي هذه النظم ينحصر دور الهيئة التشريعية هذا إن وجد وحتى في الأنظمة الديمقراطية .[1]

هناك عدة عوامل تؤدي إلى إعطاء السلطة التنفيذية مرونة أكثر في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية ومن بين هذه العوامل :

- أدى تزايد الشؤون الدولية ومناخ الأزمات الدولية الدائمة إلى تزايد الحاجة إلى مركزية عملية السياسة الخارجية
- يتطلب التعامل مع المشكلات الدولية بإدخال العديد من الوحدات البيروقراطية ذات المكانة المتساوية في الغالب ونظرا لعدم استطاعة أي منها السيطرة على الوحدات الأخرى فإن المستويات العليا من السلطة التنفيذية تتدخل للبحث في تلك المشكلات.

البيروقراطية :

تشمل السلطة التنفيذية بجانب الرئيس ومستشاريه عددا من البيروقراطيين يشترك كل منهم في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها ، وقد تزايد الاهتمام بالدور الذي يلعبه البيروقراطيون في

[1] – لويد جونسن ،**تغيير السياسة الخارجية** ،تر: مُحَمَّد بن أحمد مفتي ومُحَمَّد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات بالإشتراك مع جامعة سعيود ،ط. 1،ب.ت.ن) ،ص ص. 134-135 .

عملية صنع السياسة الخارجية إلى درجة أن بعض الداليين ، يعتبرهم بمثابة المخططين الرئيسين للسياسة الخارجية ، ونظرا لمحدودية فترة حكم رئيس السلطة التنفيذية للتزود بالنصائح ولتطوير السياسة الخارجية وتنفيذها ، ولأن البيروقراطية تمتلك المهارات الأساسية للتعامل مع الحكومات الأجنبية فإنه يصبح من الضروري الرجوع إليها في رسم تلك السياسات وزيادة على ذلك تقوم البيروقراطية بجمع المعلومات وتحديد المعلومات التي ترفع إلى المستويات العليا كل من الخبرة والتجربة والتحكم في المعلومات يظهر للبيروقراطية دورا مهما في عملية صنع القرار كما أن أهميتها تزداد في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية فالبيروقراطيون هم الذين ينفذون السياسات كما يتجلى في مجال السياسة الخارجية في الزيادة الملحوظة في حجم البيروقراطيات الداخلية التي تعتني بالشؤون الخارجية.

ـ أما الدور الآخر دور البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية فيتعلق بزيادة عنصر التخصص ، فقد أصبحت السياسة الخارجية أكثر تعقيدا ، وأصبحت تشمل العوامل الإقتصادية والتكنولوجية والثقافية .

وزارة الخارجية : [1]

تقوم الهيئة المركزية ومجموعة من الهيئات اللامركزية الأخرى تنفيذ السياسات الخارجية ووزارة الخارجية مهمة تقليدية وهي تخلق جو من الإنسجام بين أنشطة الوكالات الحكومية الأخرى في الشؤون الدولية ، فوزارة الخارجية تمثل أداة اتصال في المجال الخارجي بحيث لها مكاتب جغرافية تتقاسم فيما بينها المسؤولية في معظم مناطق العالم وهي في تعاملها مع مختلف المناطق والحكومات الموجودة بها تقوم بتطوير منظورات مختلفة حول مشاكل سياسية معينة ، وتتفق هذه المكاتب حول

[1] – عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**(الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2008) ،ص ص. 79-81.

أهداف السياسة الخارجية الأساسية وتقوم بإرسال تقارير مفصلة عن طريق القنصل ثم يأتي مستوى تقييم هذه التقارير المقدمة من طرف رؤساء المكاتب التابعة للوزارة من خلال خبراء يتمتعون بمهارة فتصبح معظم وظائف الوزارة على توافق مع القرارات المتخذة مسبقا.

السلطة التشريعية :

تقوم السلطة التشريعية بدور محدد في عملية صناعة السياسة الخارجية فهي تتمتع باختصاصات مستقلة في ميدان السياسة الخارجية تتمثل في إعلان الحرب ، التصديق على المعاهدات ، وتنصيب المسؤولين على الخارجية، ودورها بالتفاوض من نظام لآخر طبقا لماهية النظام ويختلف دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى فالصلاحيات في الشؤون الخارجية أقل منها في الشؤون الداخلية ويرجع ذلك إلى السرية التي تتم بها الشؤون الخارجية ،كما أن السلطات التشريعية لا تأخذ العبارة في قرارات السياسة الخارجية وإنا يقتصر دورها على الموافقة والاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة

المؤسسة العسكرية :

من بين الجماعات البيروقراطية المتعددة ، يجب التركيز على دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية ، فكلما إشتد الصراع الدولي أصبحت قضايا الأمن الوطني تحتل مركز الصدارة. [1]

يتوقع المرء أن تلعب المؤسسة العسكرية دورا أكثر أهمية في السياسة الخارجية . وبما أن المؤسسة العسكرية تمتلك وسائل الإكراه ، فإن باستطاعتها تعيين صانع القرار ، ويتوقف دور المؤسسة

[1] - **المرجع نفسه**،ص. 148 .

العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة فالحكومة الإقليمية العسكرية فتنتشر في دول العالم الثالث ، وهذا ما يتوضح من كثرة الانقلابات ، ولكن بالرغم من سيطرة المؤسسة العسكرية فإنها غالبا ما تعتمد على الخبرات المدنية .

وتتميز العلاقات المدنية العسكرية من الدول الشمولية بحساسية خاصة لأن حكومات تلك الدول تعتمد على القوة العسكرية والإرهاب للسيطرة على شعوبها .[1]

ومن جانب آخر فإن الدولة الديمقراطية تهتم بإبقاء السيطرة على المؤسسة العسكرية.

تعتبر المؤسسة العسكرية متغيرا رئيسيا في عملية صنع السياسة الخارجية ويرتبط هذا المتغير بالقدرة العسكرية للدولة.

الأحزاب السياسية :

يعتبر الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تساهم في صنع السياسة الخارجية ، ويتوقف دور الحزب في صنع السياسة الخارجية على تعداد الأحزاب وانضباطها ، فإن كان في الدولة أكثر من حزب كما هو الحال في الدول الديمقراطية فإن الآراء حول السياسة الخارجية تتقاسمها الأحزاب الموجودة ويكون الحزب القوي هو الحزب الأكثر تأثيرا في توجيه السياسة الخارجية أما إذا كان يوجد في الدولة حزب سياسي واحد هو الحاكم ، كما هو الحال في الدول الاشتراكية فإن تأثيره في السياسة الخارجية يصبح قوي ، بل إن الأحزاب في الدول ذات الحزب الواحد هي التي تلعب دورا بارزا في السياسة الخارجية وفقا لعقيدة الحزب الواحد ، كذلك يعتمد دور الحزب في صنع القرار ، وهنا

[1] - **المرجع نفسه**،ص. 151.

نجد أن كلا من بريطانيا وأمريكا تعتبر دولا ديمقراطية إلا أن دور الأحزاب فيها يختلف في صنع السياسة الخارجية.[1]

جماعات المصالح :

تعتبر جماعات المصالح هي الجماعات الغير حكومية المؤثرة في مجال السياسة الخارجية على الرغم من أن جماعات المصالح قد تتصرف في بعض ألأحيان كالأحزاب السياسية عن طريق دخول انتخابات من خلال مترشحيها .

إلا أن أنشطة جماعات المصالح تنحصر في محاولة التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية عن طريق الضغط على السلطتين التنفيذية و التشريعية ، وشن الحملات الإعلامية على مستوى الرأي العام.[2]

وسائل الإعلام :

وترجع أهمية وسائل الإعلام كأداة مساهمة في صنع السياسة الخارجية إلى تأثيرها على كل من صناع القرار والرأي العام وإن آراء المواطنين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين نتيجة لملاحظة الأحداث وتفسيرها .

ووسائل الإعلام هي الملاحظ الأول للأحداث الدولية وهي مصدر أساسي لتغييرها ، فالنسبة لصناع القرار الرسميين تقوم الوسائل الإعلامية والصحافة والإذاعة والتلفزيون بدور بارز في توجيههم وإمدادهم بجزء هام من المعلومات التي على أساسها يتخذون القرارات وبالإضافة إلى كون وسائل

[1] – مازن إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية دراسة نظرية** (بغداد :مطبعة دار الحكمة، 1991) ،ص .188 .

[2] – **المرجع نفسه** ،ص ص. 154 - 156.

الإعلام مصدرا هاما للمعلومات الداخلية والخارجية فإنه يمكن الإستفادة منها كمؤشر للرأي العام ودليلا لمواقف المواطنين إتجاه سياسة الدولة الخارجية .[1]

الرأي العـــام :

يقصد بالرأي العام المواطنين العاديين والذي ترى الحكومة أنه من الحكمة إحترامهم وأخذهم بعين الإعتبار ويشمل تأثير الرأي العام ليس فقط على المسائل المركزية بل يتعداها ليشمل ما يسمى بمزاج السياسة الداخلية ، ويمكن القول أن الضغوط ، التي يمارسها الرأي العام في بعض المواقف الخارجية قد يجعل من الحكومات تستجيب بشكل أو بآخر.

ثانيا: أهدافها و خصائصها.

من الصعوبة تحديد أهداف عامة نظرية للسياسة الخارجية لجميع الوحدات ، وهذا نظرا لإختلاف نمط العلاقات الذي تتميز به كل دولة ونظرا أيضا لطبيعة المقدرات القومية والجغرافية و الحيوية ، ولكن هناك أهداف عامة أساسية مرتبطة بكينونة أي وحدة سياسية و استمراريتها ، ومن هنا نستخلص بعض أهداف السياسة الخارجية وهي :

- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي.
- زيادة قوة الدولة : فقوة الدولة هي مزيج مركب من عوامل سياسية واقتصادية وبشرية وجغرافية وتكنولوجية ونفسية، والقوة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط وتستند إلى قوة الدولة.

[1] - إبراهيم حمادة لبيوني ،**دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي**(مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت: سنة 1993)،ص ص 138-139.

- تطوير المستوى الاقتصادي للدولة : والذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة ، بل إن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة إقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية.
- العمل على تثبيت معالم الثقافة ونشر الإديولوجية للوحدة السياسية.
- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي والدولي.

خصائص السياسة الخارجية :

تعتبر السياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.

ومن هذا المنطلق فإن السياسة الخارجية تحتوي مجموعة أساسية من الخصائص الأساسية وهي الواحدية ، والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية.

كما يوجد سمات أخرى من بينها.[1]

- تعبر عن التوجهات الخارجية للدولة في مواجهتها للعالم الخارجي .
- تعبر عن سياسة رسمية للدولة يتبناها جهاز الدولة التنفيذي، فعلى سبيل المثال ما يصدر عن الكونغرس لا يعبر عن السياسة الرسمية للولايات المتحدة بينما يصدر عن الإدارة الأمريكية من سلوكيات خارجية هي من صميم سياستها الخارجية.

كما أنها سياسة معلنة وتحليلها يتم عبر تحليل السياسات والتصريحات المعلنة الرسمية.

1 - **المرجع نفسه**،ص ص. 496-497.

إن السياسة الخارجية لدولة ما تتصرف إلى سياسة وحدة دولية إزاء المحيط الخارجي وهذا ما يميزها عن العلاقات الدولية.

*السياسة الخارجية تصدر عن الممثلين الرسميين للدولة الواحدة كونهم هم القادرين على إلزام الوحدة بتعبئة مواردها من أجل تنفيذ تلك السياسة.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

تشترك في صياغة السياسة الخارجية عوامل متشابكة ناتجة عن التفاعل بين البيئتين الداخلية و الخارجية و مافيها من وقائع و ضغوطات و مصالح متعارضة ،فاذا كانت السياسة الخارجية إمتداد مباشر لمعطيات السياسة الداخلية فإن العناصر الخارجية تقلص أو تزيد من تأثير سلوك صانع القرار الخارجي .[1]

المطلب الأول : العوامل الداخلية .

و يقصد بذلك العناصر المكونة للبيئة الداخلية المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة االقرار الخارجي .

فمثلما كان عليه الأمر في فترة الحرب الباردة ، قام عديد من الباحثون في إستكشاف تأثير السياسة الوطنية على السلوك الخارجي للدولة ، إذ عمد بعض الباحثين من أمثال "سنايدر ،جيفري فريدن ،هيلين ميلنر " إلى فحص كيفية تاثير مجموعات المصالح في خيارات الدولة بحيث تقودها إلى سلوكات خارجية غير متوقعة .

و كذلك قام كل من جورج داونس و دافيد روك بتبيان توضيح الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية في المساعدة على التعامل مع الغموض الذي يكتنف الشؤون الدولية .

1 – مُحَّد طه بدوي،**مدخل إلى علم االعلاقات الدولية** (بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع ،1986)، ص. 189.

بينما قام بعض باحثي علم النفس بتطبيق النظرية الإستشفافية جنبا الى جنب مع أدوات تحليلية أخرى لتفسير سبب إخفاق صناع القرار في التصرف بشكل عقلاني ، و ضمن هذا الإطار نوضح أهم العوامل الداخلية المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي للوحدات السياسية :

1-النظام السياسي و الإقتصادي :

لا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام ، و انما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية و الموارد المتاحة لها و الضوابط السياسية الواقعة عليها لذا ترتبط عملية اتخاذ القرار في السياسة بطبيعة النظام و طبيعة إقتصاد الوحدة السياسية ، فالنظام السياسي من حيث كونه ديمقراطي ، يؤثر في عملية إتخاذ القرار من حيث الجهة التي تصنع القرار و مدى مشاركتها أكثر في هذه العملية و من حيث المراحل التي تمر بها صناعة القرار، و في النظم الديمقراطية تخضع هذه العملية لإجراءات و مشاورات و مناقشات طولية مع جهات تؤدي إلى تأخير إتخاذ القرار و تنفيذه مما يفقد القرار فاعليته .[1]

كما أن زيادة حجم المشاركة في عملية إتخاذ القرار في هذه الأنظمة يؤدي الى فقدان السرية و احتمال معرفة أطراف خارجية بتفاصيل عن القرار قبل اتخاذه و يختلف الأمر في الأنظمة غير الديمقراطية ، حيث أن عملية اتخاذ القرار تتم في نطاق ضيق لا يشارك في إتخاذه إلاعناصر محدودة ، فضلا عن أن عملية إتخاذ القرار هنا تتميز بالسرعة في مواجهة المواقف الخارجية لأن متخذ القرار لا يحتاج إلى مراجعة مؤسسات أخرى في الدولة لكي يكسب هذا القرار شرعيته منها ، كما هو الحال في الأنظمة الديمقراطية و يجب أن نذكر هنا إلى أن القرار مرتبط بمصالح النظام

1 – ستيفن وولت، "العلاقات الدولية عالم واحد،نظريات متعددة" ، تر: زقاع عادل،زيدان زياني ، **مجلة العلاقات الدولية و التنمية**،سبتمبر 2003 ، ص. 50 .

المرتبطة بشخصية صانع القرار بعكس الحال في النظم الديمقراطية ، فصانع القرار يجب أن يقوم بعملية ملائمة بين مصالح الفئة ، أو الحزب الذي ينتمي إليه و بين المصلحة العامة .

كما يؤثر النظام الإقتصادي في عملية إتخاذ القرار من زوايا عديدة فالدولة التي تتمتع بنظام إقتصادي قوي و تمتلك ثروات طبيعية و طاقات انتاجية ضخمة نسبيا ، تكون لديها حرية أكبر عند إختيارها البدائل المطروحة أمامها ، كما و أن قدرتها الإقتصادية هذه تساعدها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها من وراء هذه القرارات ، و يجب أن نذكر أن وجود هذه الموارد الإقتصادية للدولة ، لا يكفي أحيانا لنجاح سياستها الخارجية بل يجب أن يتوفر شرط آخر و هو قدرة النظام على إستثمار هذه الموارد و الإمكانيات و توظيفها بشكل صحيح لخدمة السياسة الخارجية للدولة .[1]

أما الدول التي تكون قدرتها الإقتصادية ضعيفة ، فان هذا الأمر يحد من حريتها في القدرة على إختيار البدائل التي تتلائم مع مصلحتها القومية و لهذا فإنها لا تتمتع بحرية كبيرة و إستقلالية في قراراتها الخارجية بسبب حاجتها الإقتصادية للأطراف الأخرى التي قد تتدخل في بعض المواقف للمشاركة في صنع قرارات هذه الدولة ، و تحديد البدائل الواجب اختيارها.

2-النخب السياسية:

يقصد بالنخبة السياسية : مجموعة الأفراد التي تملك مصادر و أدوات القوة في المجتمع ، و تضم هذه المجموعات قيادات السلطتين التنفيذية و التشريعية ، الأحزاب السياسية و المؤسسات العسكرية .[2]

1 – المرجع نفسه ، ص .80 .

2 – ناصيف يوسف حتي، **نظرية العلاقات الدولية** (دار الكتاب العربي ،ط. 1985.1) ،ص. 202.

تعرف النخبة بأنها " مصطلح وصفي لأفراد و جماعات في قمة هرمية معينة ". تتضمن السمات العامة للنخبة التي تصنع السياسة الخارجية ، معدل الأعمار ، مستوى العلم و الخبرة و التخصص ، نسبة المدنيين و العسكريين .

تقسم نخبة السياسة الخارجية الفعلية بين شاغلي المناصب الرسمية و المصالح المنظمة ، ما يسميه الموند almond"نخبة السياسة " .فشاغلوا المناصب الرسمية يحتلون مراكز السلطة ضمن النظام و يكونون هم الاشخاص المعنيين رسميا للتصرف نيابة عن الدولة و تحيط بهم بيروقراطية من الإدارات المتمركزة حول وزارات الخارجية و لكنها تتضمن أيضا عددا من وزارات الدولة الأخرى

و يتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاثة عوامل :

- شكل النظام السياسي .
- مدى تجانس النخبة السياسية .
- إتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية .

- **الأحزاب السياسية :**

يعد الحزب السياسي من أبرز المؤسسات السياسية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية ، إذ يتوقف دور الحزب السياسي في عملية إتخاذ القرار الخارجي على طبيعة النظام السياسي الذي وجد فيه الحزب ، ففي النظم السياسية التي تعتمد سياسة الحزب الواحد يقل دور الأحزاب (عدا الحزب الحاكم) ففي عملية صنع القرار ، و قد ينعدم تماما حيث تحرم من المشاركة في الحكم بأي صورة من الصور ، و تبقى في موضع ملاحقة مستمرة من قبل النظام ، و لهذا فإن الحزب الحاكم يكون له الدور الرئيسي في عملية إتخاذ القرار ، كما أن متخذي القرار يتأثرون ببرنامج الحزب و مبادئه إذ يمكن القول أن الحزب الحاكم في الدول الإشتراكية و بعض الدول النامية غالبا ما يكون تأثيره في الدول النامية قويا و هو الذي يلعب الدور البارز في صنع السياسة الخارجية وفقا لعقيدة الحزب

السياسية ، أما الانظمة السياسية التي تسمح بتعدد الاحزاب ، يبرز دور الأحزاب السياسية في عملية صنع القرار سواء كانت هذه الأحزاب مشاركة في الحكم أو تقف في صف المعارضة مع اختلاف درجة التأثير في الحالتين ، و كلما إزداد نفوذ الحزب في البرلمان أو السلطة التنفيذية مثلا إزداد تأثيره على السياسة الخارجية .[1]

الأحزاب السياسية إذن تختلف من حيث هياكلها ووظائفها من نظام لآخر فالحزب يلعب دورا مهما فالنظم التسلطية ،التي تتخذ عادة نظام الحزب الواحد كما هو الحال بالنسبة للصين الشعبية أو الإتحاد السوفياتي – سابقا– ، بحيث تعكس السياسة الخارجية إيديولوجية الحزب الواحد الحاكم ، و كذلك الأمر بالنسبة للنظم الثنائية الحزبية ، فالسلوك الخارجي يمثل توجه أحد الحزبين المهيمنين على صناعة القرار ، و أقرب مثال لهذا الطرح السياسة الخارجية الأمريكية ، تأخذ أحيانا شكل الإنعزال و الإهتمام بالداخل بوصول الديمقراطيين للحكم ، و أحيانا أخرى توصف بكونها سياسة خارجية هجومية حربية عدوانية بمجرد وصول الجمهوريين إلى الحكم .

أما بالنسبة للنظم التي تتبنى شكل التعددية الحزبية ، فتاثير الأحزاب يكون محدود خاصة في حالة السرعة في تغير الائتلافات ، حيث تواجه الحكومات و الأحزاب صعوبة في ممارسة الحكم ، ومن ثم يزداد نفوذ البيروقراطيات ، إذن فمدى تأثير الأحزاب على السياسة الخارجية يرتبط بمدى قربها من مراكز صنع القرار .

1 – لويد جونسن ، **مرجع سابق** ،ص. 154 .

-جماعات الضغط :

يقصد بجماعات الضغط مجموعة من الأفراد تتألف مع بعضها بتحقيق مصلحة مشتركة ، و هي تختلف عن الأحزاب السياسية في أنها تضغط على صانعي القرارات في السلطة من أجل تحقيق أهدافها و ليس الوصول إلى الحكم كما هو الحال[1]

بالنسبة للأحزاب السياسية ، ويختلف تأثير هذه الجماعات على عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية حسب إرتباطها و تأثرها بهذه القرارات ، فالجماعات الإقتصادية التي لها أهداف ذات صبغة دولية يهمها دائما أن تبقى علاقاتها ودية مع الدول التي تتعامل معها ، و لهذا فإنها تحاول الضغط على متخذي القرارات بهدف منعهم من إتخاذ أي قرار يمس هذه العلاقات ، أما جماعات الضغط السياسية ، فإنها غالبا ما تكون مرتبطة بدول خارجية تسعى دائما للمحافظة على مصالح هذه الدولة عن طريق ضغطها على متخذي القرار في الدولة ، و تعتمد هذه الجماعات في ضغطها على صانعي القرارات الخارجية على وسائل عدة منها : الترغيب و الترهيب و محاولة التأثير على الرأي العام و تعبئته بأفكار لصالحها أو تشجيعه على الإضطرابات و التظاهرات و غير ذلك من الوسائل ، أو جماعات مصالح غير منظمة "مثل الأقليات العرقية التي يشترك أفرادها في مصلحة الإنتماء الديني[2] أو اللغوي أو العرقي المشتركة ، و قد تأخذ هذه الجماعات شكل (جماعات المصاح المؤسسية)على سبيل المثال (العسكريين)، كما قد تاخذ هذه الجماعات شكل جماعات المصالح المنظمة ، وهي جماعات منظمة خصيصا للدفاع عن أعضائها و تتميز هذه المنظمات بوجود كيان تنظيمي و نظم

1 – مُحَّد السيد سليم،**مرجع سابق**، ص ص. 196-197.

2 – ناصيف يوسف حتي ،**مرجع سابق**، ص. 203.

للإتصال الداخلي و الخارجي و أهم أشكالها نقابات العمال ،و رجال الاعمال ، و نقابات المهندسين ، و الأطباء و المحامون ..

تحاول جماعات المصالح التأثير على قرارات السياسة الخارجية التي تتناسب و طبيعة تكوينها و مصالحها من خلال ثلاث قنوات :

1- المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية : من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة ، ومن أبرز هذه الحالات تمثيل العسكريين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي.[1]

2- توجيه مصادر القوة للتأثير غبر المباشر في السياسة الخارجية : بحيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزء من مصادر القوة الإقتصادية و العسكرية و السياسية في المجتمع ، و عبر إستعمالها لهذه القوة تستطيع التأثير في مسار السياسة الخارجية ، و أبرز مثال لذلك هو أثر الجماعة الصهيونية الأمريكية في صنع السياسة الخارجية في الشرق الأوسط.

3- جماعات المصالح كجماعات وسيطة : بين السلطة السياسية و المواطنين ، و تتحقق الوساطة من خلال تعبير الجماعات عن مصالح محددة لمجموعة من المواطنين عبر الإتصال بصانعي السياسة الخارجية ، كتنظيم المظاهرات من طرف الطلاب أمام البيت الأبيض إحتجاجا على الحرب الفيتنامية.

-الرأي العام :

وهو التعبير عن آراء جماعة من الأشخاص إزاء قضايا ، و مسائل أو مقترحات معينة تهمهم ، سواء كانوا مؤيدين أو معارضين لها ، بحيث يؤدي موقفهم بالضرورة إلى التأثير السلبي أو الإيجابي على الأحداث بطريقة مباشرة أوغير مباشرة في لحظة معينة .

1 – المرجع نفسه ، ص 263.

رغم أن الدراسات –في هذا السياق – تشير إلى أن الرأي العام يفتقد إلى المعلومات المطلوبة لإتخاذ قرارات خارجية ، و هذا ما يفقده التأثير و المصداقية على قرارات خارجية تمس قضايا حساسة ، و هو ما يفتح المجال لصناع القرار لإمتلاك تأثير كبير لإمتلاكهم المعلومات الكافية ، و قدرتهم على إقناع الرأي العام بوجهات نظرهم ، عبر وسائل الإتصال الموجهة ، و هذا يحدث حتى داخل الدول الأكثر إنفتاحا كالولايات المتحدة ، و مثال ذلك قدرتها على إقناع الرأي العام بضرورة شن الحروب الوقائية ، رغم المعارضة الشديدة داخل الرأي العام الأمريكي (حرب أفغانستان ، العراق).[1]

- و من هنا يمكن القول إن الرأي العام يعد من أهم العوامل التي يضعها صانع القرار في حساباته مهما كان شكل النظام السياسي الذي يسيطر على مقاليد الحكم .
- إضافة إلى العوامل المذكورة آنفا هناك عوامل داخلية موضوعية و الأخرى نفسية و هي التي تنشأ عن البيئة الموضوعية الداخلية للوحدة الدولية ، الآتية من داخل نطاق ممارستها لسلطتها و تشمل :

1- **الخصائص القومية :** و يقصد بها كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة عليا شاملة و التي تتسم بالإستقرار النسبي و تقسم هذه العوامل إلى :

- **المقرارات القومية :** و تشمل حجم الإمكانيات المتاحة للدولة و مستواها و بالتالي القدرات الإقتصادية و العسكرية المتاحة ، بما يشمل حجم تلك القدرات و مستوى تطورها التقني .
- **المشكلات الإجتماعية :** و يقصد بها تلك المشكلات اللصيقة بالثبات الإجتماعي و الإقتصادي للدولة ، و التي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة .
- **مستوى التطور القومي :** ينصرف هذا المستوى إلى درجة تبلور الخصائص المشتركة بين الأفراد و المجتمع و وعي الأفراد بتلك الخصائص و درجة تبلور حركتهم نحو تكوين دولة مستقلة .

1 – جون بيليس،ستيفن سميث ، **عولمة السياسة العالمية** ، تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة ،ط .1 ،2004) .ص .783.

- **التكوين الإجتماعي :** و يقصد بذلك آثار النخبة السياسية و الطبقات الإجتماعية و جماعات المصالح السياسية .
- **الخصـائص المجتمعيـة :** أظهـرت العديـد مـن الأبحـاث الكميـة إهتمامـا كبيـرا بقيـاس العلاقـة بـين الخصائص المجتمعية للدولة و بين سياستها الخارجية ، و حين يربط المرء بين الخصائص المجتمعية للدولـة و بـين سياسـتها الخارجيـة ، و حـين يـربط المرء بـين الخصـائص المجتمعيـة لدولـة مـا ، و بـين الخصـائص المجتمعية لدولـة أخرى بشكل ثنائي ، فإنـه يتوصل لنتائج أفضل بالنسبة لتفسير السياسة الخارجية ، فقد وجد" رمل" أن التشابه الثقافي والاجتماعي كان عاملا مؤيدا للسلام بين المجتمعات التي تشترك في الخصائص نفسها ، و أظهرت دراسة أخرى ، علاقة بين التجانس الإجتماعي لدولتين و بين الإتصال المتبادل بينهما ، بمعنى اخر يزداد احتمال ان تسلك الدول المتشابهة سلوكا تعاونيا إندماجيا.
- **الخصـائص الثقافيـة :** تشـمل هـذه الخصـائص حسـب "مـاكفون " و" شـابيرو" الـنظم الثقافيـة فـي المجتمعات الوطنية كدرجة التعددية الثقافية ، و أنماط تحديد الهوية الوطنية و استيعابها و نظم الإتصـالات المختلفة و أنماطها ، و طبيعـة العقيدة أو العقائد فـي المجتمـع و قدرتها علـى أن تكون أداة تعبئة شعبية .

يؤثر توزيع القيم و الإتجاهات الثقافية داخل المجتمع على صنع السياسة الخارجية من خلال هوية الفاعلين و أهدافهم (الخصائص الثقافية و الحضارية للشعوب و نوعية الإنتماءات و الولاءات الفكرية و العقائدية)

و قد مثلت القيم الثقافية هذه الأخيرة جوهر السلوكيات الإنسانية على مدى تاريخ السياسة الدولية ، و ذلك لإرتباطها بالموروث الإجتماعي للأفراد ، فضلا عن إرتباطه ببنية الأنساق الفردية و الإجتماعية .

و هذا ما أدى إلى تأثير أبعادها القيمية على سلوكات صناع القرار و القوى و النخب الحاكمة في صياغتها لتوجهات الدول في السياسة الخارجية ، فقد ربطها سنايدر بالمحيط الداخلي للدولة و طبيعة البنية الإجتماعية و السلوكية السائدة و التي تشغل حيز ذو أهمية على مستوى بيئة صنع قرارات السياسة الخارجية .

هذا الإدراك بقيمة المتغيرات الثقافية في حقل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية من المرشح له أن يتنامى و يتأكد مع مرور الوقت ، فالثقافة بإمكانها أن تصبح عامل تحليل و تفسير و استشراف أيضا ، ذلك لما تمثله هذه الأخيرة من قوة دافعة و مؤثرة فالشؤون الدولية ، إلى الحد الذي إعتبرت فيه المصدر الأول للإنقسامات الإنسانية ، و المشكل الأساسي لطبيعة الحروب و الصراعات في العالم .

2-العوامل الإقتصادية :

و تشمل البنية الإقتصادية ، ميزان المدفوعات ، الميزان التجاري ، درجة تطور الدولة الإقتصادي، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية ، و تؤثر هذه المتغيرات في طبيعة قرارات السياسة الخارجية ،حيث أنه كلما كانت الدولة متقدمة إقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها في النظام الدولي مع الوحدات الأخرى ، و ازدادت فرص التعاون أكثر من احتمالات الدخول في السلوكات الصراعية و

هذا ما ذهب إليه أنصار الليبيرالية الجديدة من خلال مقترب السلام الديمقراطي، بحيث نجد أن المجتمعات المتجانسة في شكل النظام الإقتصادي الرأسمالي ، تسلك سلوكات تعاونية إندماجية .

و بصفة عامة تلعب العوامل الإقتصادية دورا مركزيا في إختيارات السياسة الخارجية لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الإقتصادية ، لذا فإن وضعية الإستقرار الداخلي و ارتفاع مستويات التنمية الإقتصادية يمنح للدولة قدرة على التفاوض و المساومة في سياستها الخارجية خاصة إن كان لها قدرة على إنتاج و امتلاك السلع الأمنية في علاقاتها مع الدول الاخرى .

يتضح من خلال عرض هذه العوامل الداخلية ، مدى و حجم تأثيرها على السلوك الخارجي للدول ، لكن دراسات السياسة الخارجية المقارنة تؤكد أن الوزن النسبي لهذه العوامل يكون متفاوت التأثير من دولة إلى أخرى ، بحيث نجد في تحليل سلوك الدول الخارجي أحيانا صعود متغيرات و نزول أخرى ،و ترتيب عناصر التأثير يكون من حيث وزنها في حالات مختلفة ، و هذا يتحدد بحسب طبيعة النظام السياسي و شكل العلاقة بين مؤسسات الحكم داخل كل دولة ، الذي يحدد طبيعة المتغيرات التي يزداد تأثرها و المتغيرات الاخرى التي تتراجع أو تغيب نهائيا.

إذن فالسياسة الخارجية بالإضافة إلى تأثرها بالعوامل السابقة ، فهي لابد ان تصنع في إطار هيكل سياسي معين ، يؤثر بدوره عليها ، فالعقائد الوطنية و الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية و الخصائص الفردية لصنع القرار تؤثر على صياغة أهداف السياسة الخارجية ، و لكي تتحقق تلك الأهداف المسطرة كأولويات في هذه السياسة لابد أن تبنى القرارات على أساس الإنتقاء بين خيارات معينة ، و هنا تؤثر طريقة صنع القرارات و نوعية المشاركين في صنعها في مضمون هذه الخيارات.

المطلب الثاني: العوامل الشخصية

تؤثر العوامل الشخصية في عملية صناعة السياسة الخارجية لأي دولة و لفهم جانب من السلوكيات الخارجية للدول ، يجب التركيز على شخصية صناع القرار، لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث، و ذلك بحكم المعطيات و الظروف التي تتسم بها تلك الدول، بحيث أن شخص الرئيس يمثل فيها العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، و بما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان تأثير شخصية صانع القرار كبيرا، فاتخاذ أي موقف خارجي يتوقف على طبيعة معتقدات و تصورات صناع القرار و كيفية تقييم للموقف و حسب الواقعيون فإن السياسة الخارجية للدولة ، هي قبل كل شيء السياسة التي يقوم بها رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية. [1]

لذلك تلعب السمات الشخصية لصانع القرار التي نعني بها مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي و العاطفي و السلوكي دورا في تحديد محتوى و طبيعة السياسة الخارجية للدولة ، و مع ذلك فإن هناك مجموعة من الشروط و المتغيرات التي تحدد درجة و نوعية تأثير المحددات الشخصية على السياسة الخارجية ،فكلما زاد إهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية ، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية ، و كلما قويت سلطة القرار التي يتمتع بها صانع القرار ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية ، كما هو الحال في النظم التسلطية ، التي تكون فيها سلطة القائد السياسي في إدارة السياسة الخارجية مطلقة و تؤثر الشخصية الكاريزمية للقائد السياسي على سلوك الدولة الخارجي، فالقائد الذي يتمتع بشخصية جذابة

1 –وهيبة دالع ، **دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2006** (الخلدونية:دار الخلدونية،2104) .ص . 42.

يستطيع أن يحصل على تأييد شعبي كبير لسياسته الخارجية، كما تؤثر الدوافع الذاتية و الخصائص المتعلقة بشخصية القائد السياسي على أسلوب تعامله مع السياسة الخارجية ، و يقصد بالدوافع الذاتية مجموعة العوامل المرتبطة بالحاجات الأساسية (المادية و المعنوية) للإنسان، و التي تدفع الفرد إلى التصرف بشكل معين كالدافع نحو القوة ، و الحاجة إلى الانتماء و الحاجة إلى الإنجاز، و احترام الذات، و النزعة نحو السيطرة و الخضوع و غيرها. [1]

و يتأثر إدراك صانعي القرار للأحداث الدولية بتصوراتهم للعالم الخارجي، و بتطور هذه التصورات عبر فترة طويلة من الزمن متأثرة بخبرات صانع القرار، فخبرة القائد السياسي بالشؤون الخارجية تلعب دورا كبيرا في السياسة الخارجية، و التي قد يكتسبها من خلال عمله في مجال السياسة الخارجية قبل وصوله إلى السلطة، و من ثم فإنه يتجه إلى الإطلاع بدور فعال في عملية السياسة الخارجية، و من بين مدركات صانع القرار التي تلعب دورا في صياغة السياسة الخارجية هي إدراكه لأهمية الحافز، فكلما زاد إدراك القائد السياسي لأهمية الحوافز الآتية من البيئة الخارجية ازداد ميله إلى التعامل معها، فالقائد السياسي يوجه إنتباهه إلى ماتفعله الوحدات التي يعتقد أنها أكثر تأثيرا على أهداف سياسته الخارجية، و من ثم فإنه أميل إلى إدراك ما تفعله الوحدات التي يعتقد بأنها تؤثر كثيرا على سياسته الخارجية ، و لذلك ركز " سنايدر" (Snayder) في تحليله لعملية صنع القرار الذي يتعامل مع البيئة الخارجية حسب إدراكه الحسي لهذه البيئة و التصورات المتكونة في ذهنه عنها، كما يرى " لوبد جنسن "Loped Jonson" أن خيارات السياسة الخارجية لا تتحدد استنادا إلى قوة الدولة و أوضاعها السياسية و الإقتصادية، و لكنها تتحدد على أساس تصور صانعي قرارات السياسة الخارجية.

1 – المرجع نفسه ، ص 44.

المطلب الثالث : العوامل الخارجية.

و نعني بها كل العوامل التي تقع خارج الوحدة السياسية و التي يمكن ان تؤثر في عملية صناعة القرار الخارجي ، ومن أهمها : التكتلات الدولية ، المنظمات الدولية ، الشكات المتعددة الجنسيات و الرأي العام الدولي .[1]

1-التكتلات الدولية :

يستعمل تعبير تكتل للدلالة على الإلتزام التعاقدي ، من النوع السياسي أو العسكري المتبادل بين عدد من الدول الموجه ضد دول محددة ولو لم تكن مسماة ، مثل هذه الأحلاف تنشئ منظمات للسهر على تنفيذ أهداف الإلتزام و هي عادة تتسم بالرسمية بتوقيع إتفاقية أو معاهدة .

لذا فإن التغيرات التي طرأت على العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حذت ببعض الدول إلى تشجيع سياسة التحالفات و التكتلات ، فكان لابد لهذه التغييرات أن تفرض نماذج سلوكية جديدة حيث قامت بعض الدول بعقد أحلاف مع أقطارها المجاورة و الصديقة بغية تحقيق أهدافها و كان لابد لهذه التطورات في السياسة الدولية أن تترك تأثيرها الواضح على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، فعلى حين تضع الكتل معايير سلوك تحكم علاقة أعضائها فأنها ايضا تضع معايير للسلوك اتجاه الدول المعادية و المحايدة .

ويتضح من ذلك أن المنازعات بين الدول الأعضاء في داخل هذه التكتلات تفرض اتجاهات سلوكية معينة لها اثرها على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية ، فهي مضطرة أن تسلك نهجا معينا بفعل الضغوط السياسية و الاقتصادية و العسكرية النابعة من عضويتها في مثل هذه التكتلات .

1 – محمد عزيز شكري ومصطفى ناصيف ،" **الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية** "(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون ،عالم المعرفة ،جويلية 1978)، ص .86 .

2-المنظمات الدولية :

و هي مؤسسات و هيئات دائمة ذات إرادة ذاتية و شخصية قانونية و دولية مستقلة تنشأها مجموعة من الدول لتعزيز التعاون فيما بينهم و تحقيق أهدافها المشتركة و يبين ذلك الإتفاق المنشأ بينهم ، حيث تشارك في تفعيل إرادة الجماعة الدولية و تقوم على هيكل إداري و تنفيذ إداري كمنظمة الأمم المتحدة و غيرها من المنظمات التي تتكون من انضمام مجموعة من الدول إلى ميثاق أو إتفاقية معنية بإنشاء و عمل المنظمة .[1]

لقد أدى ظهور المنظمات الدولية و الإقليمية بعد الحرب العالمية الثانية إلى نشاط دبلوماسي بين الدول و إلى التنسيق في الإدارة و المواقف اتجاه المشكلات الدولية المختلفة و أدى بالتالي الى اتباع نماذج سلوكية و أختيار بدائل معينة تتفق مع سياستها الخارجية إلا أن الدول غالبا ما تلتزم بمواثيق هذه المنظمات ، إذ ما وجدت لتخدم مصالحها ،و لا سيما أن مثل هذه المنظمات تفتقد إلى عنصر قوة الإلزام ، و مع ذلك فإن المنظمات الدولية من الممكن أن تمارس وسائل الضغط على صانعي القرار.

فإن إنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة التابعة لها، و إنشاء منظمات إقليمية بعد الحرب العالمية الثانية ، أسهم الى حد بعيد في نقل قواعد السياسة الداخلية الى المجال الدولي ، و بصورة عامة فإن ديناميكية المنظمات الدولية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي تعتمد على مد قوة هذه المنظمات ، و مدى إهتمام صانعي القرار بالإنضمام إليها و مراعاة وجهة نظرها.

1 - **المرجع نفسه** ،ص. 87.

2-الشركات المتعددة الجنسيات :

هي شركات ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة ، يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة و تمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها و سياساتها و خطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية و الإقليمية لهذه الدولة و تتوسع في نشاطها الى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries [1] و نظرا لم تتمتع به الشركات متعددة الجنسيات من طاقة هائلة في توظيف القوة التأثيرية على الدول لمتابعة مصالحها فإن باستطاعتها استثمار هذه السلطة و بالطريقة التي تستطيع بها ممارسة أنواع الضغوط كافة ، و لاسيما ضد دول العالم الثالث كالتدخل السياسي و الإقتصادي و العسكري و بصورة متعددة ، و لعل هذا ما حذا بالرئيس الشيلي سلفادور آلاند إلا أن يصفها – أي الشركات المتعددة الجنسيات – أمام الدورة 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة أكتوبر 1972 بأنها دولة داخل دولة .

إن الشركات المتعددة الجنسيات تلجأ الى وسائل عديدة لتأثيرها على السلوك السياسي للدول ومن ذلك:

- تشجيع بقاء الأنظمة السياسية التقليدية ، ومن شأن هذه السياسات عرقلة الإصلاحات الديمقراطية التي تعد ضرورية لعملية التحديث السياسي.[2]
- إستغلال الموارد الطبيعية في دول العالم الثالث دون دفع هذه الدول إلى مجال التنمية .
- التأثير على نمط اشكال الحكومات في بعض الدول .

---

1 - **المرجع نفسه** ، ص. 89 .

2 - بولكاحل براهيم ، **تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة** (مذكرة ماجستار في العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2009) ،ص. 09 .

- إستخدام هذه الشركات الأداة الإقتصادية بغية الهيمنة الإقتصادية على وحدة سياسية معينة.

4-الرأي العام العالمي :

بدا الرأي العام العالمي بالظهور بعد الحرب العالمية الأولى وهو يعبر عن تلك الإتجاهات التي تسيطر على أكثر من مجتمع واحد أو التي تعكس توافق في المواقف بين أكثر من وحدة سياسية واحدة .

لتوضيح أهمية و قيمة الرأي العام العالمي لصناعة القرار السياسي الخارجي ، يمكن عرض رؤية إتجاهين متناقضين :

- يرى أنصار الإتجاه الأول ، بأن للرأي العام تأثيرا معتبرا في السياسة الدولية ، إذ يؤكد هذا الفريق أن ضغط الرأي العام العالمي قد مهد لإيجاد مشروعات هامة في السياسة الدولية و منها على سبيل المثال : عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى و ميثاق "بريان كيلوج " سنة 1928 لمنظمة الأمم المتحدة .[1]
- أما الفريق الآخر ، فيؤكد على أهمية دور الرأي العام الدولي في السياسة الخارجية و حجته في ذلك بعض الشواهد التاريخية مثل: إخفاق الرأي العام الدولي في الوقوف ضد الإعتداءات الموجهة ضد الصين في الثلاثينات من القرن العشرين أو كبح الهجوم الإيطالي على إثيوبيا سنة 1936 إلى غير ذلك من المعضلات الدولية و بعيدا عن هاذين الإتجاهين يرى :"إسماعيل صبري ": أنه لا يمكن الإدعاء بأن الرأي العام فاقد لكل تأثير فهذا التأثير و مداه يختلفان حسب الظروف و الواقع الدولي ، بينما يظهر في بعضها بصورة إيجابية حاسمة فإنه يظهر في بعضها الآخر بشكل أقل إيجابية إضافة إلى العوامل الخارجية المذكورة آنفا و هناك عوامل خارجية موضوعية و هي تلك العوامل الناشئة عن

1 – ميرل مارسل ،**مرجع سابق** ، ص. 29 .

البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى و تشمل :

- **النسق الدولي :** و يدخل ضمن هذا الإطار عدد الوحدات الدولية و ماهيتها و بنيان النسق الدولي و المستوى المؤسس له و العمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف .
- **المسافة الدولية :** و يقصد بها التشابه و التعاون بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث و الوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدات في علاقات و يشمل عامل المسافة الدولية : المسافة الخارجية و المقدرات النسبية و توازن القوى و تشابه القوى .[1]
- **التفاعلات الدولية :** إذ تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى و تشتمل سباق التسلح و التبعية الاقتصادية و سياسة الاستقطاب .
- الموقف الدولي : و يقصد بها الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة و الذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه .

1 - **المرجع نفسه** ، ص. 31 .

المبحث الثالث : نظريات السياسة الخارجية .

إرتبطت دراسة السياسة الخارجية قبل أن تتميز كفرع مستقل نسبيا بأدواته المنهجية والنظرية بالإطار العام لدراسة العلاقات الدولية وإذا كانت الدراسات النظرية للسياسات الخارجية تسعى لفهم وتفسير سلوك الدول الخارجية ، فإنه يمكن القول على هذا الأساس بأن بداية الرؤى التنظيرية التي تهدف إلى تفسير سلوك الوحدات الدولية ترجع إلى محاولات "ثيوسيديس thucydides" من أجل فهم وتفسير أسباب الحرب بين كل من إسبرطة وأثينا في فترة الحرب البيلوبوتيرية Peloponnesanwar (431 ق.م – 404 ق.م) غير أن هذه التفسيرات وغيرها مما جاء في إيطار المدرسة التقليدية لم يعكس الصورة الحقيقية لنظرية السياسة الخارجية التي ظهرت مع فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

المطلب الأول : الأطر التقليدية:المثالية ، الواقعية.

تنظر المدرسة التقليدية كاتجاه سائد في دراسة العلاقات الدولية إلى السياسة الخارجية باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية وبناء على هذه النظرية يصنف الاتجاه التقليدي في دراسة السياسة الخارجية على أنه غير نظري إذ لا يهدف إلى بناء نظرية خاصة بالسياسة.[1] الخارجية ، بل يقتصر على مجرد وصف السياسات الخارجية للدول الكبرى التي كانت هي البارزة في فترة ظهور تلك الدراسات سواء بالتتبع التاريخي لتلك السياسات أو محاولة تحديد الأهداف القيمة والأساليب الفنية التي تضمنتها ، بمعنى أن التقليدية ركزت على دراسة السلوك الخارجي للدولة باعتماد

1 – يوسف ناصيف حتي، **مرجع سابق**، ص .176 .

منهج التحليل النوعي ، وذلك من خلال الدراسات التاريخية ودراسة الحالة لتطورات السياسة الخارجية للدول محل الدراسة

1/ النظرية المثالية :

هي نظرية تنطلق من مستوى الدولة وتؤكد على وجود الكثير من أشكال التعاون على المستوى الدولي وليس فقط الصراع ، كما أن الدولة لا تهتم فقط بالمنافسة والانشغال بمسألة القوة بل تحاول كذلك بناء عالم يسوده السلم والعدالة باعتبار أنها عاشت تجارب تاريخية كثيرة إكتشفت من خلالها إستراتيجية التعاون أحسن من الصراع ، وتحاول الدول دعم قوة القانون الدولي في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية ، يمكن لهذه النظرية أن تفسر الحرب الباردة إنطلاقا من الطبيعة الإستبدادية والإجرامية للنظام السوفياتي ، واختلاف القيم بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، كما يمكن أن تشير إلى المراحل الكثيرة من أشكال التعاون التي تخللت الحرب الباردة (غياب المواجهة المباشرة ، اتفاقيات مراقبة الأسلحة ...).

2/ النظرية الواقعية :

تعتبر النظرية الواقعية أن عامل المصلحة القومية هو الأداة التفسيرية المناسبة لفهم السلوكات الدولية كما تفترض بأن الوحدة الأساسية للتحليل هي الدولة القومية التي تتصرف كوحدة منسجمة وبعقلانية في ظل العوائق الموجودة في محيطها الدولي . [1]

1 – هالة أبو بكري سعودي ،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967–1973)** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط .2)، ص .102.

وبالتالي فان السياسة الخارجية حسب المدرسة التقليدية هي : الإستخدام العقلاني للوسائل المتاحة (المواد) للوصول إلى أهداف معينة (المصالح القومية).

وترتكز النظرية الواقعية على النقاط التالية :

- تنطلق من مستوى الدولة بحيث ترى أن هدف كل الدولة هو البحث عن القوة ، ويمثل هذا المبدأ ، المحرك الأساسي للسياسة الخارجية لأي دولة.
- تحاول الدولة الزيادة في قوتها في حين تبحث عن وسائل تقودها إلى إضعاف قوة الخصوم والأعداء وعليه فإن كل ما تقوم به الدولة يكون باسم جمع وتكديس عناصر القوة.
- ترى كل دولة في الدول الأخرى منافسين بإعتبار أن القوة إذا لم تكن في يد الدولة ذاتها فهي خطر عليها .

إن البشر مخلوقات أنانية عدوانية وغير آمنة ولهذا فإن الدول التي سيكونون على رأسها تحمل نفس الخصائص ،إن هذه الحالة لا تعني بالضرورة الحرب لأن حالة السلم ممكنة ، لكن حالة السلم المستمر ترتكز على نظام مستقر لتوازن القوى ، وهذا يعني أن اللاعبين الكبار في النظام الدولي يملكون مصادر متقاربة للقوى بحيث لا يفكر واحد منهم في ربح الحرب إذا اندلعت وهذا ما يؤدي إلى عدم اللجوء إليها كطريقة لحل الصراعات (الولايات المتحدة الأمريكية ، الإتحاد السوفياتي).[1]

1 - المرجع نفسه ، ص. 96.

المطلب الثاني : النظريات الحديثة: الواقعية الجديدة، البنائية.

تحاول نظريات العلاقات الدولية فهم سلوك الدولة وشرح القوانين التي تحرك هذا السلوك الخارجي الذي يؤدي إلى ربطها بالمحيط الذي تتحرك بداخله ، ومن بين هذه النظريات نذكر التالي :

أ /- الواقعية الجديدة. Néo-réalisme:

وهي نظرية تنطلق من المستوى النظامي تؤكد على الكثير من المسلمات التي نادت بها الواقعية الكلاسيكية غير أنها ترى بأن سبب كل الصراعات على القوة هو طبيعة [1] النظام الدولي وليس وظيفة لطبيعة الدولة ، إن الدول توجد في النظام الدولي الذي تغيب فيه حكومة عالمية فلا أحد يمكن أن يحمي الدولة ولا وجود لقواعد غير قابلة للخرق ، ففوضى النظام الدولي تسمح للدول باللجوء إلى كافة السلوكات التي تمكنها من الحصول على زيادة في القوة والدفاع عن نفسها من أجل البقاء فالقوة تخلق المنافسة بين الدول لأنها تؤدي إلى حالة من التهديد بحيث تحاول كل دولة ضمان أمنها سواء بالدفاع أو المبادرة بالهجوم .

ب /- الواقعية النيو كلاسيكية . Néo-Classicolrealism :

إن هذه النظرية هي إعادة بعث للواقعية الكلاسيكية فهي تؤكد على فكرة المنافسة والقوة لكنها ترى بأن خصائص الدولة (أي متغيرات مستوى الدولة) تلعب الدور الأهم في تحديد سلوك الدولة ، فالدولة لا تبحث عن القوة فقط بل هناك أسباب تدفعها لذلك ،وهذه النظرية هي مزيج من الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة لأنها تهتم بالمتغيرات على مستوى الدولة وعلى مستوى النظام الدولي (أي

1 -الأستاذ يخلف ،"**محاضرة العلاقات الدولية** "(جامعة قسنطينة ،قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية ،سنة) .

قد يقول أحد منظريها أن الأحلاف في الإيديولوجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي هو سبب الحرب الباردة)

ج /- الليبرالية الجديدة . Neo-liberalism :

وهي نظرية تابعة للنظرية الليبرالية التي يمكن بواسطتها للمؤسسات الدولية أن تؤثر على سلوك الدول ، وذلك بواسطة نشر قيم معينة أو خلق أنماط من السلوك القائم على القواعد (rule bahavior) قد ترتكز هذه النظرية على دور منظمة الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية في رسم يشكل سلوكات السياسة الخارجية للدول وقد تدرس الحرب الباردة وتقترح طرق جديدة لإصلاح الأمم المتحدة بهدف جعلها أكثر فعالية .

د /- النظريات الإدراكية .Cognti vetheories :

هي مجموعة النظريات التي تشرح دور العمليات النفسية ، مثل الإدراك وسوء الإدراك وتظم الإعتقاد أو الأنظمة القيمة (Belief System) في رسم سلوكات السياسة الخارجية في الدولة ، قد يكون مستوى الدولة أو المنظمة أو الفرد ، وهذا تبعا لمضمون البحث الذي قد يركز على الديناميكيات النفسية لمتخذ القرار في الدولة أو على الإدراكات المشتركة لمنظمة ما ، أو على نظم الاعتقاد لأمة معينة قد ترتكز هذه النظرية على الصور التي يحملها كل من زعماء الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي عن بعضهم البعض ، وشرح الحرب الباردة كنتاج لتلك الصور السلبية وعجز كل الطرق عن تغيير إدراكات الطرف الآخر.

هـ/ النظرية البنائية :

ظهرت هذه النظرية في ثمانينات القرن العشرين وبرزت أكثر مع نهاية الحرب الباردة لإعتمادها على متغيرات جديدة في تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول.

يعتبر نيكولاس أنوف أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989م حيث اهتمت البنائية بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لدراسة وتحليل السياسة الخارجية لذلك فهي تعتقد أن الهوية والأفكار غير ثابتة وقابلة للتحول والتغير بطريقة مستمرة ومتواصلة ، وقد عرف نيكولاس أنوف البنائية بأنها منهج لدراسة العلاقات الاجتماعية على اختلاف أشكالها وهي إطار نظري فقط .

المطلب الثالث : مداخل صنع القرار.

نموذج صنع القرار عند ريتشارد سنايدر :

أدرك ريتشارد سنايدر فصور النموذج الاستراتيجي وقدم نموذجا بديلا لفهم صنع [1] القرارفي السياسة الخارجية، وتجاوز النموذج الذي قدموه مفهوم "الصندوق الأسود " الذي تبناه النموذج الاستراتيجي وذلك بتقديم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر مباشرة على خيارات السياسة الخارجية ، ويقوم ذلك النموذج على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية فإن أهميتها تتحدد مم خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين ، فإذا ما أدركوا تلك العوامل فإنها تؤثر في هذه الحالة فقط في السياسة الخارجية .

كما تكمن ميزة هذا النموذج في أنه يأخذ في الاعتبار البعد الانساني في عملية صنع السياسة الخارجية ، فحسب وجهة نظر سنايدر فإن أهم عوامل تفسير خيارات السياسات الخارجية هي ، دوافع صانعي القرار ، ومدى توافر المعلومات لديهم وتأثير السياسات الخارجية للدول المختلفة على خياراتهم ولتحسين النموذج أضاف سنايدر مفهوم " مناسبة القرار " والذي يشير إلى خصائص الموقف القائم لحظة اتخاذ القرار مثل وجود أزمة أو عدم وجودها في تلك اللحظة .

كما يبني ريتشارد سنايدر نموذجه الخاص بعملية صناعة القرار على مسلمة أولية مفادها ، أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدولة يكمن في التحليل على مستوى الدولة .

1 - **المرجع نفسه** ، ص. 08 .

وبالتالي فإن الإطار النظري للنموذج يركز على فكرة دراسة مسار التفاعل الذي يبدأ من الفعل الصادر عن الدولة ويقابله رد فعل من المحيط الخارجي الذي يأخذ الأشكال ذاتها التي يأخذها الفعل الأول فيشكل بذلك تفاعلا ، وعندئذ تكرار مثل هذه العملية سيؤدي إلى تكوين أنماط معينة من التفاعل التي عليها اسم نموذج صناعة القرار ويصيغ ريتشارد سنايدر نموذجه من خلال وحدات التحليل التالية:

- **المحيط الخارجي** : ويشمل كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صنع القرار والتي يمكن تحديدها في المحيط المادي الجغرافي ، من الدول والمجتمعات .
- **المحيط الداخلي** : ويشمل كل العوامل الداخلية المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صنع القرار مثل " الرأي العام " جماعات الضغط
- **البنية الاجتماعية والسلوكية** : وتشمل هذه الوحدة نظام القيد السائد في المجتمع ، والقضايا ذات الأبعاد الحساسة والمرتبطة بالجوانب الدينية أو العادات.
- **صناعة القرار وعملية صنع القرار** : وتتمثل في مجال الصلاحيات ، الاتصالات والمعلومات ، نظام الحوافز الشخصية ، دوافع وخصائص صانع القرار.

نموذج صنع القرار عند روزنو :

يعتبر جيمس روزنو من الأوائل الذي قاموا بمساهماتهم بوضع نموذج نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية يهدف إلى تقديم إيطار نظري عام لترتيب وتصنيف عوامل التأثير في السياسة الخارجية للدول حسب درجة هذا التأثر ووزن هذه العوامل .

إنطلق روزنو من حالة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة هذه الفترة لها صفات محددة تساعد دارسي السياسة الخارجية حسب روزنو.[1]

كما ميز في نموذجه المقارن بين ثلاث أنماط من المقارنة وهي :

- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر خلال فترة معينة كتفسير السياسة الخارجية للدول الكبرى خلال مرحلة الحرب الباردة .
- مقارنة السياسة الخارجية لدولتين أو أكثر تجاه قضية معينة مثل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والصين اتجاه القضية التايوانية أو دراسة الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية لكن من أمريكا وروسيا نحو الشرق الأوسط .
- مقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة وواحدة فترتين مختلفتين مثل :استيعاب السياسة الخارجية لدولة معينة وواحدة فترتين مختلفتين مثل: استيعاب السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل 11 سبتمبر وبعده .

ومن خلال هذه الدراسة عمل روزنو على زيادة الفهم والتعريف للسياسة الخارجية لدولة معينة بالشكل الذي تدرك معه حالات تأثير عامل معين وحالات انعدام تأثيره وأيضا تحديد القضايا التي ترتبط في تأثيرها عامل محدد وهذا برصد تفاعل العامل – القضية .

إجمالا هدف روزنو عبر نموذجه الى تصنيف وترتيب متغيرات التأثير حسب شدتها ووزنها في حالات متباينة حتى يتمكن من استشراق تأثير هذا العامل في قضايا مستقبلية أخرى.

1 - مرجع سابق ، ص .210 .

نموذج صنع القرار عند غراهام أليسون :

بذل غراهام أليسون مجهودا كبيرا في ايجاد نماذج تحليلية تفسر سلوك صانع القرار الخارجي باعتباره الدول كفاعل موحد وعقلاني في النموذج الأول ثم تفسير صناعة القرار من خلال بنية السلطة ، إلا أنه واجه عدت انتقادات من العديد من الباحثين كان من أبرزها أنه ربط بين نماذج مختلفة ومتناقضة في حالة واحدة في السياسة الخارجية ، ثم التناقض الموجود في هذه النماذج حين تنظر إلى الدولة كفاعل وحيد وعقلاني في السياسة الخارجية ومن جهة أخرى هي مجزأة وتتكون من اجهزة متناقضة الأهداف والمصالح والخلفيات وتحكمها لعبة المساومة والمنافسة.[1]

وخلاصة لما تم عرضه من نماذج :" سنايدر– روزنو– أليسون " في تحليل السياسة الخارجية يمكن القول أن عملية التنظير في ميدان السياسة الخارجية وكغيرها في باقي الميادين الأخرى تحاول الوصول لبناء نظري معين مبني على قواعد عامة بغية أيجاد أطر لتحليل سلوكيات الخارجية للدول وتفسيرها .

كما أن أغلب هذه النماذج جاءت لاعتبارات معينة ارتبطت أساسا بظروف الصراع في الحرب الباردة ولذلك فمعظمها حاول تقديم تفسير للسلوكات الخارجية للدول الكبرى طوال مرحلة الصراع . [2]

1 - لوبد جونسن ، **مرجع سابق** ، ص. 65.

2 - عبد الرحمان الغالي ، **انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية أوراق علمية** (ورشة العلاقات الخارجية، مارس 2003)،ص. 03.

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل الإطار النظري لمفهوم السياسة الخارجية و الأهداف التي يسعى صانعوا القرار إلى تحقيقها من حيث التعريف بماهية السياسة الخارجية و أهدافها و العوامل المؤثرة بها ، كما تناول أهم عوامل السياسة الخارجية من عوامل داخلية و عوامل خارجية ، كما تناول الفصل أهم الأجهزة التي تساهم في صنع القرار السياسي الخارجي إلى جانب أهم النظريات التقليدية و الحديثة التي تستخدم في صنع السياسة الخارجية .

الفصل الثاني

يحمل كل رئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادئ و الأهداف التي يحاول تحقيقها خلال فترة رئاسته،و تعتبر هذه الأهداف و المبادئ جزء من استراتيجية الرئيس أو الحزب الحاكم ،ويتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استخدام العديد من الوسائل و الأدوات أهمها : الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الإقتصادية...

كما تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية و أعمال التجسس و أن مدى توفر هذه الوسائل قد يتيح للدولة حرية و قدرة أكبر على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية ، حيث أصبح القرار السياسي الخارجي يتأثر و يؤثر بكثير من العوامل و المتغيرات ، حيث تلعب هذه المتغيرات دورا مؤثرا سلبيا أو إيجابيا في السلوك السياسي الخارجي .

*** قسم هذا الفصل بدوره إلى ثلاث مباحث :**

- **المبحث الأول** : الخصائص الشخصية للرئيس أوباما و أثرها على تصوراته لمبادئ السياسة الخارجية الأمريكية .

- **المبحث الثاني** : علاقة الرئيس بالمؤسسات الرسمية .

- **المبحث الثالث** : الرئيس و الجماعات الغير الرسمية .

المبحث الأول: الخصائص الشخصية للرئيس أوباما و أثرها على تصوراته لمبادئ السياسة الخارجية الأمريكية.

بعد تولي باراك أوباما إدارة البيت الأبيض دخلت السياسة الخارجية الأمريكية مرحلة جديدة ،فقد سعى إلى إيجاد خطط واستراتيجيات جديدة لدورها و وضع تصورات حول نشر الديمقراطية فضلا عن التحديات التي يواجهها الأمن القومي .

المطلب الأول: تحليل البيئة النفسية للرئيس باراك أوباما.

ولد باراك حسين أوباما في جزر هاواي في عام 1961 لأب كيني هاجر للولايات المتحدة الأمريكية للدراسة وأم أمريكية بيضاء قبل ان يتركها حسين أوباما و يترك ولده أوباما للإلتحاق بالدراسة بجامعة أمريكية مرموقة و بذلك أوكلت مهمة رعاية باراك لأمه و التي تزوجت بعد أربع سنوات من مهاجر مسلم أندونيسي إصطحب آن و باراك للعيش معه في أندونيسيا ، و كان باراك حين ذاك إبن السادسة لذا بدأ دراسته الإبتدائية هناك .حيث إلتحق بمدرستين إحداهما كاثوليكية و الأخرى مسلمة ،حيث تعرف أوباما من خلالهما على حياة مختلفة و درس مواد كالدراسات الإسلامية و زار المساجد[1] و تعرفعلى أصحاب مسلمين و غير مسلمين بأندونيسيا وبذلك تفتحت أعين أوباما على عالم كبير و تربى بشكل غير تقليدي يختلف كثيرا عن نشأة الطفل الأمريكي داخل الولايات المتحدة حيث لا تتاح له فرصة الإحتكاك بشعوب أخرى في هذه السن المبكرة و لكن أوباما عاش في فترة المراهقة سنوات صعبة للغاية، حيث واجهته أزمة هوية شخصيته لنسبين ، أولهما عرق أوباماو ذلك أن أوباما الأسود

1 - باراك أوباما : الرئيس الرابع والأربعون للولايات المتحدة الأمريكية ،في:
https : // www.ar.m.wikipedia.org.wiki // (2018/02/22 15:06 h)

نشأ في كنف جديه البيض لذا لم يعان أوباما مشاكل العنصرية في طفولته و لم يشعر بها حتى وصل إلى مرحلة المراهقة و بدأ يشعر بالتوترات العنصرية القائمة على مستويات مختلفة ،و بدأ يشعر بأن الناس ينظرون إليه و إلى أقرانه السود نظرة مختلفة ، حيث ذكرت له جدته البيضاء[1] أنهاٍ تشعرأحيانا بالخوف من السير في شارع يملؤه الشباب السود كما بدأ أصدقاؤه من السود يتحدثون معه عن معاناتهم و أفكارهم كسود ، وتوجه بعضهم نحو الإيديولوجيات و الأفكار السوداء الغاضبة و الرافضة لواقع العنصرية.

أما مشكلة أوباما الثانية فكانت والده الذي تركه بعد عامين من ولادته و لم يره بعد ذلك سوى مرة واحدة في حياته ، لذا عاش أوباما طفولته و مراهقته منشغلا بأبيه و حقيقته و جذوره و يقول أوباما في مذكراته أحلام من أبي Dreams From My Father أنه كان يظن في طفولته أنه إبن أمير إفريقي ثري و مهاب ، و أنه عاش في هذا الحلم طويلا حتى كبر فسأل موظفة المكتبة عن خارطة لكينيا و معلومات عن قبيلته و قبيلة أبيه ، و عندما قرأ أوباما عن أسلوب حياة القبيلة الفقيرة و مساكن و ملابس و وظائف أبناء قبيلته الفقراء شعر أوباما بالصدمة الشديد أنه إكتشف الحقيقة.

و بهذا وجد باراك في بداية مراهقته أسير الغضب و الإدمان لفترة قصيرة لكنه تعلم سريعا أن عليه نبذ الغضب و تحمل مسؤولية نفسه و الإلتزام بنظام حياة إيجابي و بذلك تعلم أوباما أن تمزقه بين عوامل مختلفة يمكن أن يمثل نعمة لا نقمة إذا تمكن هو أن يصبح جسرا بين تلك العوالم ، فهو يفهم البيض و السود ، و له جذور إفريقية و عاش في أندونيسيا ، و هو يعرف طبيعة

1 - علاء بيومي، **باراك أوباما والعالم العربي**(الدوحة:سلسلة أوراق الجزيرة،مركز الجزيرة للدراسات)،ص. 27.

حياة الفقراء و البيض من أبناء الطبقة المتوسطة و يمتلك حسا مرهفا و ذكاءا فطريا و قدرة عالية على التعامل مع الناس و مخاطبة آمالهم و طموحاتهم .[1]

بعد الدراسة الثانوية إلتحق أوباما بجامعة صغيرة في ولاية كاليفورنيا ، ثم تركها بعد عامين ليلتحق بجامعة كولومبيا العريقة ، ليدرس على أيدي أساتذتها الكبار ومن بينهم البروفيسور العربي الأمريكي المعروف إدوارد سعيد.

و بعد تخرج أوباما من جامعة كولومبيا سنة 1983 بعد حصوله على بكالوريوس العلوم السياسية بحث أوباما الحائر عن وظيفة تتوافق مع رؤيته المعقدة للعالم و تساعده على فهم جذوره و هويته و قد وجد ضالته في عام 1985 في وظيفة بمدينة شيكاغوا[2] بولاية إلينوي الأمريكية و الوظيفة كانت أشبه بموظف إجتماعي أو ناشط مسؤول عن تنمية المجتمع المحلي ، طبيعة الوظيفة تفرض على من يشغلها الإختلاط بالفقراء و المعدمين و السعي لتنظيمهم و البحث في همومهم و الإنصات إلى مشاكلهم و فهم تاريخ مجتمعهم و موارده و كيفية مساعدة هؤلاء ليوحدوا طاقاتهم و يساعدوا أنفسهم من خلال مشاريع تنموية و خلال عمل أوباما إختلط بقيادات المدينة من ساسة و قساوسة و ناشطين و تعلم كثيرا عن حياتهم و ظروفهم و تمكن من بناء أكثر من مشروع ساعدهم كما تعلم أيضا أهمية أن يكون واحدا منهم لذا تردد على كنائس المدينة و اختار إحدى الكنائس و صار عضوا فيها بعدما نشأ في بيت غير متدين و تقول بعض المصادر أن أحد الدروس الأساسية التي تعلمها

1 - **المرجع نفسه** ،ص. 32.

2 - علي حسين باكير،**قراءة في المرجعية الدفاعية الأمريكية** (بيروت :مركز الزيتونة للدراسات ، 2010)، ص

أوباما خلال عمله في مساعدة الفقراء بشيكاغوا أن التغيير صعب و أنه يحتاج لموارد كبيرة و لسلطة و نفوذ و قوة سياسية ، لذا بعد قضاء ثلاث سنوات في الوظيفة السابقة قرر أوباما أن يبحث عن مصدر كبير للقوة يساعده على تحقيق أحلامه الكبيرة في مساعدة الفقراء و المحتاجين، فقرر ترك شيكاغوا ليلتحق بدراسة القانون في جامعة هارفارد Harfard أحد أعرق الجامعات الأمريكية و خلال دراسته بهارفارد حقق أوباما تقدما علميا ملحوظا و صار محررا لمجلة قانونية مرموقة تصدر لطلاب الجامعة Harvard Law Review و كان ذلك في نهاية العام الأول لدراسة أوباما بالجامعة و خلال عامه الثاني1990 أصبح أوباما أول إفريقي أمريكي يتولى رئاسة تحرير المجلة المعروفة منذ نشأتها، و بهذا دخل أوباما التاريخ من خلال دراسته الجامعية و نال شهرة لابأس بها ، لذا تعاقدت دار نشرمع أوباما لنشر مذكراته أو سيرته الذاتية و التي ظهرت في عام 1995 تحت عنوان " أحلام من أبي ". بعد تخرج أوباما من هارفارد عاد إلى شيكاغوا حيث إستقر فيها هو وزوجته ميشيل و عمل بالمحاماة ثم دخل مجال السياسة حيث صار عضوا بمجلس الشيوخ ولاية إلينوي بداية من أوائل عام 1997 ، و هو منصب شغله أوباما حتى فاز بعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي في أواخر عام2004 .

و خلال عمله بمجلس شيوخ إلينوي وثق أوباما علاقاته بمؤسسات و نخب المدينة المختلفة من أثرياء و سياسيين و قادة أفارقة و قساوسة و من بين هؤلاء نشطاء فلسطينيون أميريكيون مثل البروفيسور رشيد خالدي و ناشطون و أثرياء يهود من أشهر رجال أعمال شيكاغوا، و

يقال أن أوباما ظل جسرا دائما يربط عوالم مختلفة و لا يرضي أي طرف بشكل كامل و يثير إعجاب الكثيرين بقدراته الفائقة على الحديث و التواصل و كسب عقول و قلوب من يعرفوه.[1]

و في عام2004 كتبت شهادة ميلاد سياسي جديدة لأوباما حين أختير لإلقاء خطاب رئيسي خلال المؤتمر العام للحزب الديمقراطي (يوليو2004) و هو خطاب أبرز مواهب أوباما كمتحدث باهر و سياسي يمتلك قدرات خطابية رائعة و رسالة جديدة تحث على الوحدة و ترفض الإنقسامات و الخلافات الداخلية التي قسمت الأمريكيين حيث أكد أوباما في خطاب على ضرورة توحيد الأمريكيين و نبذ التفرقة و التناحر الداخلي .

و كان أوباما في هذا الوقت مرشحا لعضوية مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية إلينوي و هو منصب فاز به أوباما بأغلبية كبيرة بعد الصيت الذي حاز عليه في و خلال عامه الأول في مجلس الشيوخ الأميركي من جمهوريين و ديمقراطيين على حد سواء .

و هكذا فضل أوباما قضاء عامه الأول بالكونجرس الأميركي بعيدا عن الأضواء عاكفا على التعلم و بناء الخبرات فبدا ميله المبكر للبعد عن الإرتجالية و الميل للوسطية و الإعتدال تصرفاته، و تفضيل المنهج الإصلاحي الهادئ على المنهج الثوري الغاضب وهو تفضيل بات من أهم سمات أوباما.

و في نهاية عام 2005 و على مدى عام 2006 بدأ أوباما في طرح مبادرات سياسية مختلفة كمطالبته بالإنسحاب التدريجي من العراق ،حيث عارض أوباما الحرب منذ عام2002 كما زار الشرق الأوسط و إفريقيا و دول أوروبا الشرقية و طالب بالعمل على تأمين مخازن الأسلحة النووية

1 - **من هو باراك أوباما ؟**في:

https : // www.alhura.com// (2018/02/23 21:26 h)

الواقعة في البلدان المستقلة عن الإتحاد السوفييتي و طالب بمزيد من المساعدات لإفريقيا و لشعوب العالم الفقيرة .

و يقول من تابعوا سجل أوباما بمجلس الشيوخ أنه ليبيرالي بشكل واضح حيث صوت مع حزبه بنسبة97% في عام2005 ،و96 % في عام2006 و97% في عام 2007 ، و هي نسبة عالية بشكل واضح توضح ميول أوباما السياسية الليبرالية و التي تناقض خطابه الذي يتحدث عن الأوسطية و تخطي الجسور الحزبية و السياسية، و لكن في نفس الوقت تتحدث مصادر مختلفة عن خطاب أوباما الإيجابي و علاقته الجيدة بالجمهوريين و الديمقراطيين على حد سواء .[1]

في فبراير 2007 أعلن أوباما ترشيح نفسه للإنتخابات الرئاسية عن الحزب الديمقراطي قاطعا كثيرا من الشائعات التي تنبأت بذلك و امتلك أوباما منذ الوهلة الأولى عددا من مصادر القوة التي مزيته عن منافسيه و على رأسها مايلي:

- صغر سنه "ولد في 1961"و انتماؤه لجيل الشباب نسبيا مما تجعله قادرا أكثر على

مخاطبتهم مقارنة بهيلاري التي يصغرها بثلاثة عشرعاما و التي تنتمي للجيل الذي ولد بعد الحرب العالمية الثانية و ترعرع خلال فترة الستينيات و السبعينيات و هي فترة مليئة بالصراعات السياسية و الثقافية و الفكرية مثل ثورة الجمهوريين و صعود اليسار الجديد و أزمة الحزب الديمقراطي و غيرها من القضايا السياسية الصعبة التي قسمت الأمريكيين على مدى العقود الخمسة الأخيرة ، وهي قضايا قسمت الأميركيين لفرق متناحرة متحزبة متشددة و دفعت الجيل الجديد الذي ولد في الستينيات و بداية السبعينيات و لم يترعرع إلا في منتصف الثمانينيات إلى أن يمل الساسة و السياسيين فالسياسة

1 - **المرجع نفسه .**

يسيطر عليها قضايا جديدة كالتعليم و التكنولوجيا و العولمة لذا مال غالبية الجيل الجديد للعزلة و مال بعضهم للحزب الديمقراطي بعد أحداث 11 سبتمبر التي هزت أميركا و شعر هؤلاء بخيانة الجمهوريين لهم بعد حرب العراق لذا إنقلبوا على الجمهوريين في2006 و باتوا مشتتين لا ولاء حزبي لهم ، وقد رأى كثيرون أن أوباما بشبابه و حديثه اللبق و انتمائه لهذا الجيل المتعلم و الذي يجيد إستخدام التكنولوجيا هو الأقدر على إجتذاب هذا الجيل الجديد للحزب الديمقراطي.

- قدرات أوباما الخطابية الهائلة و التي شبهها البعض بعظماء السياسة الأمريكيين عبر التاريخ و الذين إمتلكوا هذه الموهبة و على رأسهم جون كنيدي و مارتن لوثر كينغ و رونالد ريغان .
- خطاب أوباما الإيجابي و حديثه عن تخطي الفوارق الحزبية و العرقية و الثقافية التي تقسم الأمريكيين و هو خطاب ألهب مشاعر الأميريكيين الراغبين في تخطي تلك الفوارق و على رأسها قضية العنصرية ،فانتخاب أوباما رئيسا للولايات المتحدة كأول رئيس إفريقي أميركي سوف يمثل علامة تاريخية فارقة في تاريخ العلاقة بين الأعراق و الأجناس المختلفة في أميركا .[1]
- معارضة أوباما لحرب العراق قبل بدايتها كانت ميزة كبيرة تفوق بها على أهم منافسيه ،و هما جون إدواردز و هيلاري كلينتون ،و المعروف أن ادواردز و هيلاري أيدا الحرب في2002 و أن ادواردز تراجع عن قراره و اعتذر عن خطئه و تحول لأحد أكبر منتقدي الحرب خلال حملة الإنتخابات التمهيدية2007 أما هيلاري قفد رفضت الإعتذار عن قرارها و أكدت ندمها عليه و حاولت في معظم الأحيان تشتيت إنتباه الناخبين عن قضية العراق و التأكيد على

1 - مُحَّد أحمد النابلسي ،**التحليل النفسي للرئيس أوباما** ،في:
https : // www.mostakbaliat.com// (2018/02/24 22:03 h)

التشابه أو التطابق بين مواقف المرشحين الديمقراطيين منادي بالإنسحاب من العراق و بهذا بدا أوباما الأكثر قدرة على مخاطبة قواعد الحزب الديمقراطية اليسارية التي إكتسبت أهمية كبيرة و روحا ثائرة منذ عام 2005 بسبب معارضتها القوية لحرب الغراق و لسياسة بوش الخارجية .

- حافظ أوباما على هدؤه و إيجابيته خلال الإنتخابات برفضه الهجوم على منافسيه الديمقراطيين ، و بتبنيه سياسات داخلية يجمع عليها الديمقراطيون إلى حد كبير – مثل خفض الإستقطاعات الضريبية التي منحها بوش للأثرياء مع الحد من برامج الرعاية الحكومية و مطالبة الفقراء بتحمل مسؤولياتهم مع التركيز على قضايا التعليم و الرعاية الصحية و البيئة هو مزيج من السياسات اليسارية التي ترضي[1] قواعد الحزب الأكثر تشددا، و السياسات المحافظة والوسطية التي ترضي "الليبراليين الجدد"، و هكذا بدا أوباما أكثر وسطية و أقل يسارية على ساحة السياسة الداخلية مقارنة بساحة السياسة الخارجية فعلى الصعيد الخارجي مال أوباما لقوى "اليسار الجديد" بسبب معارضته لحرب العراق و تركيزه على إستخدام الحوار و الدبلوماسية مع دول كإيران و سوريا و كوبا ،وهو أمر أزعج الجماعات المحافظة و الصقورية داخل الحزب و خارجه و وفر مادة نقد و هجوم لاذعين على أوباما من قبل بقية المرشحين و على رأسهم هيلاري كلينتون، و لكن أوباما إستمر على منهجه اليساري على ساحة السياسة الخارجية مما أكسبه دعم قواعد الحزب المعادية للحرب و الثائرة مع تبني سياسات ليبرالية وسطية على صعيد السياسة الداخلية تعبر كثيرا عن سياسات الليبراليين الجدد التي سادت

1 - المرجع نفسه .

الحزب منذ صعود بيل كلينتون في أوائل التسعينيات و بذلك مزج أوباما بين إرضاء "اليساريين الجدد" على ساحة السياسة الخارجية و" الليبراليين الجدد" على ساحة السياسة الداخلية ، و يقال أن حرص أوباما على الوسطية و الهدوء على مدى حملته الرئاسية قد يعود لكونه سياسيا "أسود"، و لأن الصورة النمطية الشائعة للسياسيين الأفارقة الأمريكيين هي صورة السياسي الثائر الغاضب الذي يرفض "النظام الأمريكي" بصفة عامة و يريد تغييره ،لذا حرص أوباما على تجنب الظهور بمثل هذه الصورة .

- أجاد أوباما إستخدام التكنولوجيا الجديدة خاصة في مجال جمع التبرعات حيث تمكن من جمع تبرعات خيالية من عدد كبير من صغار المتبرعين، و قد ساعده على ذلك خطابه الإيجابي ، و قدراته الخطابية العالية، و إدراكه مبكرا لأهمية التكنولوجيا الجديدة في التواصل مع الناخبين و جمع التبرعات ،حيث برع في تصميم موقعه على شبكة الإنترنت و في بناء شبكة واسعة من المتبرعين و الناشطين عبر الولايات المتحدة.
- ركز أوباما منذ البداية على خطاب يطالب بالتغيير و بداية صفحة جديدة من صفحات السياسة الأمريكية ، وهو خطاب تفوق فيه و أصبح علامة مميزة له ، و جعله يتقدم على أقرانه بعدما صار رمزا للتغيير في عهد ما بعد جورج دبليو بوش ، فالواضح أن الأمريكيين كانوا يبحثون عن التغيير منذ إنتخابات2006و أن الديمقراطيين أيضا كانوا يبحثون عن التغيير و يبدو أن أوباما كان أكثر[1] المستفيدين من الرغبة القوية في التغيير، و قد ساعده على ذلك كونه صغير السن نسبيا، و جديدا على واشنطن ، و إفريقيا أمريكيا و يمتلك خطابا

1 - **باراك أوباما** في:

https : // www.arz.m.wikipedia.org.com// (2018/02/23 22:13 h)

إيجابيا براقا، و لكونه لم يرتبط بحقبة أو إيديولوجية سياسية معينة مثل :هيلاري كلينتون و التي إرتبطت كثيرا بإرث زوجها و بإسمه فلم تتمكن من أن تصبح رمزا للتغيير خاصة و أنها جزء من عائلة كلينتون التي حكمت أمريكا لثماني سنوات في الماضي .

سلبيات أوباما :

و لكن المزايا العديدة السابقة لم تحل دون تعرض أوباما لهفوات عديدة بسبب بعض النقائص التي تعتري خلفيته و سجله .

- ضعف خبرة أوباما خاصة على ساحة السياسة الخارجية ،و هوميزة سلبية بسبب قلة سنوات خدمة أوباما بواشنطن " صار عضوابمجلس الشيوخ في أوائل عام "2005 " ، و لطبيعة التحديات الأمنية التي واجهتها أميركا مثل حرب العراق و القاعدة و الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل، و لم يتردد خصوم أوباما الديمقراطيين و على رأسهم هيلاري كلينتون من إستغلاله ، و تزامن ذلك مع حديث أوباما المستمر عن أهمية الحوار و الدبلوماسية على ساحة السياسة الخارجية لذا إتهم أوباما من قبل خصومه بالسذاجة و برؤية العالم بصورة وردية و بأن توليه رئاسة أمريكا سوف يمثل خطرا على أمن الولايات المتحدة .
- ضعف أوباما السياسي بشكل عام و صعوبة التنبؤ بمواقفه و نواياه خاصة على صعيد السياسة الخارجية، حيث رأى مراقبون كثيرون أن ضعف سجل أوباما السياسي يجعل من الصعب معرفة مواقفه الحقيقية و يجعل مساندته بمثابة مقامرة على خطابه الإيجابي و شخصيته.[1]

1 - فواز جرجس، **باراك أوباما والعالم العربي**، في:

https : // www.aljazeera.net// 2018/02/23 22:23 h)

- خلفية أوباما ذاتها لعبت دورا سلبيا ضده ،حيث شنَ البعض حملات متشددة ضد أوباما بسبب خلفيته المسلمة و السنوات التي قضاها في أندونيسيا و حديثه عن الحوار مع دول كإيران ، لذا ربط بعض المتطرفين من الجمهوريين و اليمينيين و المساندين لإسرائيل بين خلفية أوباما غير التقليدية و المعقدة و بعض نظريات المؤامرة ، حيث روج لهؤلاء لفكرة أن أوباما مسلم يخفي إسلامه ضمن مؤامرة[1] إسلامية لتدمير أميركا من الداخل من خلال إنتخاب أوباما رئيسا لأميركا، ورغم أن تلك الإتهامات تبدو مبالغا فيها و متشددة إلى حد كبير إلا أنها وصلت لدرجة من القوة دفعت أوباما نفسه لأن يدافع عن نفسه و يطلق المواقع الإلكترونية التي تشرح خلفيته و تدحض التقارير السابقة و يرسل مستشارين و مسؤولين في حملته إلى الناخبين بعد ما وصلت تلك الحملات إلى الناخب الأمريكي العادي و باتت قضية تؤرق الناخبين و يشير إستطلاع أجري في أوائل شهر أغسطس أن 12% من الناخبين الأمريكيين مازالوا يعتقدون أن أوباما مسلم .
- كما رأى البعض أن نسبة لايستهان بها من الأمريكيين لن يصوتوا لرئيس أسود حيث أكد إستطلاع للرأي أجري في أواخر يونيو الماضي إلى أن 20% من الناخبين البيض و 28% من الناخبين السود يعتقدون أن خلفية أوباما "العرقية " أي كونه "إفريقي أمريكي " سوف "تضره " في الإنتخابات العامة ،وضد الأفارقة الأميركيين و رأى هؤلاء أن صعود سياسي إفريقي أمريكي سياسيا بالشكل الذي صعد به أوباما شيء يصعب تصديقه ، و قد يعرض أوباما نفسه للخطر حيث خشي هؤلاء من تعرض أوباما للإغتيال .

1 - **المرجع نفسه .**

في المقابل رأى بعض الناشطين الأفارقة الأمريكيين أن أوباما ليس "أسود "بالمفهوم التقليدي للسود في أمريكا ، فأوباما ولد لأب كيني مهاجر و أم أمريكية بيضاء و ربي في كنف جديه البيض ومن ثم لم يعش الظروف و المعاناة التي عاشها الأفارقة الأميركيون ، كما خشي بعض هؤلاء من أن يتحول أوباما إلى أداة في يد البيض لتجاهل ميراث أميركا العنصري و تخطيه بدلا من مخاطبته و التعامل معه بجدية و رد الحقوق لأصحابها ، حيث رأوا أن أوباما يبالغ في الحديث عن المثل و القيم الأميريكية التي تحض على الوحدة و المساواة و ترفض العنصرية ، في الوقت الذي تجاهل فيه الحديث عن تاريخ العنصرية و نتائجها و واقعها و ما يترتب عليها من معوقات تؤثر على قطاعات واسعة من الأفارقة الأمريكيين كل يوم من الأيام .

وهكذا تظل خلفية أوباما قضية إستشكالية لن تحل بسهولة ،و هنا يرى البعض أن المكانة السياسية التي وصل إليها أوباما أدخلته التاريخ ، تاريخ العلاقة بين الأعراق و الأجناس الأمريكية المختلفة ، فما وصل إليه أوباما حتى يومنا هذا هو نتاج لتغيرات كبرى طرأت على المجتمع الأمريكي خلال العقود الأخيرة ، تغيرات قد يعجز المتابعون و الخبراء عن فهمها و شرحها بشكل واضح لفترة ، فما يحدث شيء كبير يحتاج لمرور قدر من الزمن حتى تتضح حقيقته و نتائجه و يتمكن الخبراء و المؤرخون من الوقوف على حقيقته .[1]

- في أوائل الإنتخابات التمهيدية برز أوباما كمرشح معارضي الحزب المفضل، حيث فضلوه على إدواردز و هيلاري الذين دعموا حرب العراق في 2002 ، كما أن أوباما وجه سياسي جديد مقارنة

1 - المرجع نفسه .

بإدواردز من سباق الإنتخابات التمهيدية سريعا أمام أوباما و ظلت هيلاري وحدها تنافس أوباما في سباق عسير للغاية .

تميز أوباما على هيلاري بخطابه الجذاب في حين إمتلكت هيلاري دراية سياسية واسعة و قدرة على الحوار و لكنها افتقدت للكاريزما التي يتمتع بها أوباما و زوجها بيل كلينتون ، كما بدت هيلاري أكبر سنا من أوباما ، و من ثم أقل قدرة على تمثيل التغيير أو الحديث عنه .

كما ركز أوباما في حملته على الجيل الجديد و على قدراته الخطابية العالية التي مكنته من جذب حشود واسعة ، أما هيلاري فقد بدت و كأنها تدير حملة منظمة للغاية ولكنها تقليدية تفتقر للفكر الحديث.

على صعيد آخر دخلت هيلاري حملة الإنتخابات التمهيدية و هي تشعر أن الفوز بترشح الديمقراطيين مضمون لها و أن عليها فقط التركيز على منافسة الجمهوريين في الإنتخابات العامة (نوفمبر 2008) لذا تبنت خطابا صقوريا يريد أن يؤكد قدراتها على ساحة السياسة الخارجية ، و خسرت قواعد الحزب الجماهيرية الثائرة المعارضة لحرب العراق بسبب موقفه المعارض لحرب العراق و المنادي بتغليب الدبلوماسية و الحوار في التعامل مع دول مثل إيران و سوريا و كوبا .

كما بدا أوباما أكثر شبابا و حيوية و جاذبية من منافسيه ، و كأنه الشخص القادر على إعادة بناء الليبرالية الأمريكية و أجندة الحزب الديمقراطي و إعادة بعض المستقلين و الجمهوريين الليبراليين إلى الحزب الديمقراطي ،كما بدا أوباما و كأنه رمز التغيير في مرحلة مابعد جورج دبليو بوش و ما بعد جيل بوش و هيلاري و بيلكلنتون .

توجهاته الحزبية (أزمة الحزب الديمقراطي):

كانت هزيمة الجمهوريين الكبيرة في إنتخاب 2006 الفيدرالية ،التي من خلالها فقدوا السيطرة على الكونغرس الأمريكي بمجلسيه – أشعرت بعض أهم قادتهم بأن عنصرسيطرة اليمين الأمريكي على واشنطن قد ولى ، وأن الإنتخابات الفدرالية المقبلة (نوفمبر 2008) سوف تكون بمثابة فرصة يحتفل من خلالها الديمقراطيون بعودة مدهم السياسي المدفوع بالفضائح و الأخطاء العديدة التي إرتكبتها قيادات بالكونجرس و باداراتي الرئيس جورج دبليو بوش خلال السنوات الثمانية الأخيرة ، و على رأسها حرب العراق ، و لكن مع دخول شهر مارس 2008 شعر العديد من المتابعين بأمريكا و حول العالم بأن إنتصار الديمقراطيين المنتظر في إنتخابات عام 2008 ، ومن ثم إستعادتهم البيت الأبيض – بات أمرا متروكا لحسابات عديدة و معقدة ، و ربما صار بعيد المنال و أن السبب في ذلك يعود لا لروح جديدة دبت في الجسد الجمهوري و إنما لعادة قديمة تمكنت من عقل و قلب قيادات الحزب الديمقراطي و جماهيره.[1]

إنقسام تاريخي :

أصل هذه العادة يعود لانقسام أو شرخ تاريخي يقسم الحزب الديمقراطي منذ نهاية الستينيات إلى فريقين متناحرين متصارعين متساويين في النفوذ بشكل جدي وواضح ، فريق يعرف باسم "اليسار الجديد "و هي القوى التي هزت أميركا و العالم خلال عقد الستينيات بعدما فجرت بحرا من الثورات و الحركات الجماهيرية الغاضبة التي أغرقت المجتمع الأمريكي بشكل عام منذ منتصف الستينيات "

1 -الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة) ،في:
https : // www .Ar.m.wikipedia.org.com// (2018/02/26 10:29 h)

اليسار الجديد " ضم جماعات تعبرعن الأفارقة الأمريكيين و المهاجرين و الشواذ و الحركات النسوية و المثقفين الشباب و الحركات المعادية للحرب و غيرها من الجماعات و الحركات الثائرة التي رفضت الوضع القائم في أميركا و رأت فيه وضعا تقليديا رجعيا لا يرتقي لعصر ما بعد الحرب العالمية الثانية.

و في ظل الإنقسام السابق بين قواعد الحزب اليسارية و قياداته المحافظة المترددة تمنى البعض أن تشهد إنتخابات عام 2008 ظهور قيادات ديمقراطية جديدة تتخطى الإنقسام بين يسار الحزب و يمينه بعدما أهرقت الصراع بين اليساريين و الليبراليين الجدد الحزب الديمقراطي و أنصاره لعقود، و في ظل هذا السياق إنتخب الديمقراطيون[1] باراك أوباما ممثلا لهم في الإنتخابات الرئاسية "نوفمبر 2008 " بعد صراع إنتخابي طويل مع هيلاري كلينتون وريثة الكلينتونية الشرعية.

1 - **المرجع نفسه .**

المطلب الثاني : تصور أوباما للدور الأمريكي العالمي .

يمكن وصف السيَاسة الخارجية لأوباما بأنَها مباراة طويلة و ممتدة ، حيث أنَه كان حريصا على التمسك بسلسلة من المبادئ التي طبقت من أجل إدارة القوة الأمريكية بنجاح ، و لتحقيق الأهداف الإستراتيجية بشكل أكبر، و تلك المبادئ هي فلسفة إدارة أوباما بالأساس ، حيث تتضمن تحقيق التوازن بين المصالح و القيم بمعنى ضرورة التوازن بين إستخدام أو التهديد بالحل العسكري و الدبلوماسية ، كذلك تحقيق التوازن بين الضغط الإقتصادي ، و المساعدات التنموية ، بالإضافة إلى الحيطة و الحذر في الملفات الحرجة من أجل عدم تورط الولايات المتحدة بشكل سلبي ، و أن يكون التدخل الأمريكي قادرا على إستيعاب أولويات الداخل و توجهات الخارج و الأهداف الأمريكية المعلنة.[1]

و بالإضافة إلى عنصر التوازن كأحد المبادئ الرئيسية في السياسة الخارجية لإدارة أوباما ، تجنب الإلتزامات التي تكلف الكثير و ضبط النفس ، و الدقة في ممارسة مشرط الجراح و ليس المطرقة و الصبر و ضرورة إعطاء السياسات الوقت و الجهد من أجل أن تؤتي ثمارها ، و الواقعية في توقع إمكانية الفشل ، و التواضع حول ما يمكن تحقيقه ، و التفرد في الوعي بأن القوة الأمريكية الهائلة تجعل لديها مسؤولية فريدة في قيادة العالم .

حيث أن السلطة التي إنتهجتها الإدارة الأمريكية في ظل فترة أوباما تتناقض بشكل كبير من موروثات السياسة الخارجية التي كانت تنتهجها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش ،

1 - ديريك شوليت، **اللعبة الطويلة: كيف تحدى أوباما واشنطن وأعاد تعريف الدور الأمريكي في العالم ؟** ، في:
https : // www. Hdf.iq.org.com// (2018/04/03 11:40 h)

حيث أن الأخير قد خلف وضعا إقتصاديا أسوأ مع ضلوع أكثر من مئة و خمسين ألف جندي في حربين في أفغانستان عام 2001 و العراق عام 2003 ، و ما لذلك من تداعيات كبيرة على تراجع الهيبة الأمريكية في العالم.

حيث أن إدارة أوباما قد تعاملت مع خصمين كبيرين ، هما الصين و روسيا ، بكثير من الدبلوماسية و التوازن و ضبط النفس و أن التوجه الأمريكي في عهد أوباما تجاه آسيا كان ضروريا ، و أثبتت الإدارة الأمريكية نجاحها في كون هذا التوجه فعالا للغاية .

لم تكن السياسة الخارجية الأمريكية ، خلال فترة أوباما تجاه ملفات ، مثل : العراق و سوريا ، ناجحة بالشكل الكافي ، حيث أن قرار أوباما سحب جميع القوات الأمريكية من العراق نهاية عام 2011 كانت له نتائج صعبة ، نظرا لكون ذلك إرتبط بخلق فراغ أمني كبير بخروج آلاف الجنود الأمريكيين ، ووجود قوات عراقية مدربة لكنها لاتمتلك الجاهزية و الإستعداد اللازمين ، و هو ما نتج عنه ظهور تنظيم الدولة الإسلامية بالعراق و الشام " داعش " ، حيث أنه ظهر كتنظيم قادر على إسقاط و إدارة المدن العراقية تباعا ، خلال عام 2014 .

و لا يختلف الوضع في العراق كثيرا عن سوريا ، خاصة في ظل إمتداد هذا التنظيم في الدولتين.

وهناك أيضا أخطاء في تعاطي إدارة أوباما مع الملف السوري ، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية و السياسية في سوريا ، خلال السنوات الأخيرة ، و المسؤولية الأمريكية المباشرة في ذلك ، في ظل عدم إدارة الملف السوري بشكل جيد ، و هو ما أتاح الفرصة لنفوذ روسي كبير .

فالسياسة الأمريكية في سوريا هي سياسة متردَدة بعض الشيء ، و متأخرة في بعض المواقف ، حيث أن تردد الإدارة الأمريكية في مساعدة المعارضة السورية المعتدلة أدى إلى أضعافها ، حيث أنها كانت تنطلق وفق معطيات مختلفة تتطلب حذرا من أجل عدم التورط في الخارج .

فالنقد الكبير الموجه لإدارة أوباما في البداية لعدم إتخاذه موقفا دوليا صارما و سريعا تجاه إستخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ، و النظر إلى ذلك كأحد مكامن الفشل الأمريكي في إدارة الملف السوري .

حيث أنه لايمكن تحميل أوباما بمفرده كل الأخطاء الكارثية في العراق و سوريا ، و أنه يحسب له أنه قد نجح بالجهود الدبلوماسية ، و ليس من خلال القوة العسكرية ، في تخطي سوريا عن ترسانتها الكيميائية ، و التخلص منها تدريجيا ، و تعاملت الإدارة الأمريكية مع الملف النووي الإيراني بنوع من الدبلوماسية الصبور، في ظل بناء دعم دولي من أجل فرض عقوبات قاسية على إيران بل و التهديد بإستخدام الحل العسكري من آن لآخر ، و يرى أن الإتفاق مع إيران من المواقف الناجحة لإدارة أوباما ، في ظل تحجيم المخاوف الدولية من نجاح إيران في الحصول على قنبلة نووية ، و ما لذلك من تهديد كبير على الأمن و السلم الدوليين.[1]

و لا ننكر حقيقة كون هذا الموضوع قد خلق حالة كبيرة من الإستقطاب داخل الولايات المتحدة الأمريكية و خارجها ، في ظل تشكل مسارين للرأي العام ، أحدهما يدعم بقوة هذا الإتفاق و يراه

1 – نادين شلق ،**كذبة أوباما: النهاية !**، في:

https : // www. Alalam.ir.com// (2018/04/03 11:44 h)

إنتصارا ، و الآخر يرفض الإتفاق بقوة ، و يرى أنه هزيمة للعالم و إنتصار لإيران ، و أن هذا الخلاف لا يزال شرسا ، و خاصة داخل أروقة السياسة الأمريكية .

المطلب الثالث : تصورات أوباما حول الأمن القومي الأمريكي.

مثلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحديا كبيرا للولايات المتحدة و لأمنها القومي فكان من الضروري مراجعة الولايات المتحدة لسياستها المتعلقة بالأمن القومي و بناءا على ذلك أصدر الرئيس أوباما إستراتيجيات للأمن القومي لعام 2010 و عام 2015.[1]

توجهات الرئيس باراك أوباما:

لقد شكل تغير الشعار المفصلي في الخطاب الإنتخابي الديمقراطي لباراك أوباما بل إنه القوة التي أدت إلى الفوز في الإنتخابات الرئاسية ، فقد تحدث أوباما عن رؤية جديدة للقيادة الأميركية خاصة و أن وصوله تزامن مع تدهور صورة الولايات المتحدة الأميريكية في العالم ، ناهيك عن المشاكل الإقتصادية التي تتخبط فيها فقال : " **إني مازلت أرفض فكرة أن زمن أمريكا قد مضى ، و مازلت أعتقد أنها مازالت الأمل الأخير و الأفضل على الأرض لكن على مدار الأعوام الستة الماضية ظل منصب القائد العام الحر شاغرا ، و حان الوقت للعب هذا الدور مرة أخرى ، و اعتقد أن أهم مهام أي حماية الشعب الأمريكي ، و أنا شخصيا مقتنع بأن أداء تلك المهمة بفاعلية في القرن الحادي والعشرون يتطلب رؤية جديدة للقيادة الأمريكية وفكرا جديدا لأمننا القومي** ".

إن تحليل التوجهات الجديدة للرئيس باراك أوباما يستند إلى المقاربات الأكاديمية الرافضة لسيطرة المحافظين الجدد و على رأسها مشروع إصلاح الأمن القومي في 2008 و هو بمثابة مراجعة

1 - نورهان الشيخ ،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي** ،في:
https : // www.kitabat.com// (2018/03/24 19:46 h)

محورية لإستراتيجية و هيكلة الأمن القومي الأمريكي ، بالإضافة إلى الوثائق الإستراتيجية والتقرير الرسمي و التي : أهمها وثيقة المراجعة الدفاعية في فيفري 2010 ، ووثيقة إستراتيجية الأمن القومي في ماي 2010 و التي تمثل جميعها الإطار النظري للتفكير الإستراتيجي الأمريكي في عهد أوباما .

وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2010 :

تم الإعلان عن وثيقة الأمن القومي في 27 مارس 2010 ، و هي الأولى في عهد الرئيس باراك أوباما و الثانية عشرة منذ أن بدأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بإعدادها بموجب قانون (Gold) Water Nichols Act لعام 1986 و التي ترسم الخطوط الرئيسة للتفاعل الأمريكي مع الأحداث و التهديدات الخارجية .[1]

و أهم مايميز إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنها قدمت و لأول مرة مقترب ينجو بالولايات المتحدة الأمريكية من قوى عظمى في صراع على القطبية إلى قوة فريدة و مسؤولية عن العالم الجامعي و كوكب واحد ، كما أنها أول إستراتيجية أمن قومي تعترف بتعقد التحديات التي سوف تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي و العشرون بالإضافة إلى جانب هذا فإنها أول إستراتيجية تشير إلى الاهداف الانمائية للالفية على من وضع الأمم المتحدة لهذه الأهداف الإنمائية على 2008 ، لهذا فقد إرتكزت أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس أوباما على تحقيق الأهداف و المصالح القومية التالية :

1 - مجاهد الزيات ،**قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الجديدة** ، في:

https : // www. ahram..org.com// (2018/02/02 22:31 h)

- إعادة بناء القوة الإقتصادية ، و العمل على دفع النمو المتوازن و التنمية المستدامة التي يقوم عليها الرخاء و الإستقرار العالمي .
- حرمان الدول و الجماعات المعادية من إمتلاك أسلحة الدمار الشامل ، و ذلك عن طريق تأمين الموارد التي تستخدم في صناعة الأسلحة النووية نهاية 2013 ، و كذا حضر إنتشار المعارف التي تساعد على تطوير البرامج النووية و العمل على تعزيز معاهدة منع إنتشار الأسلحة النووية .
- العمل على تفكيك تنظيم القاعدة و المنظمات المرتبطة بها في اليمن ، الصومال ،العراق ، دول الساحل الإفريقي .
- تعزيز الديمقراطية و إحترام حقوق الانسان و حكم القانون و العمل على ضمان الإستقرار و الأمن العالمي .[1]
- اللجوء إلى الدبلوماسية و المؤسسات الدولية للمساعدة في حل الخلافات و النزاعات و مواجهة التطرف العنيف ، و مكافحة التغير المناخي و الأمراض الوبائية ، و تعزيز أمن الطاقة كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة أوباما إلى توثيق علاقات الشركاء التقليديين أوروبا و آسيا و الشرق الأوسط ، و المجموعات الصناعية الكبرى ، القائمة على المصالح المشتركة لضمان الأمن و الرخاء في العالم و العمل على بناء علاقات فعالة مع مراكز رئيسة أخرى للنفوذ.

1 – منار الشوربجي،" الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية " ،**مجلة السياسة الدولية** ، ع :161،جويلية 2005،ص.227 .

و بالتالي فليس ثمة ما يمكن أن يسلط الضوء على الجديد الذي أتت به إدارة الرئيس أوباما في البيت الأبيض أفضل من قضايا الأمن القومي ، فهي من القضايا التي فرضت نفسها عنوة على المشهد الأمريكي على إثر أحداث 11 سبتمبر التي كانت بمثابة الزلزال في التاريخ الأمريكي فناقشت وثيقة عام 2010 بشكل عام الحاجة إلى هزيمة تنظيم القاعدة ، و سحب القوات الأمريكية من العراق ، و مواصلة السعي للسلام في الشرق الأوسط و السعي " لعلاقة مستقرة حقيقية متعددة الأبعاد " مع روسيا كما ركزت على الحاجة إلى تعزيز الأوضاع الإقتصادية للولايات المتحدة في أعقاب الأزمة المالية ، و بالمثل ناقشت إستراتيجية 2015 تقوية و تعزيز الأمن القومي و تحقيق الرفاهية و الإزدهار حيث ترى أن إستدامة وجود إقتصاد قوي يساعد على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم و مكافحة الإرهاب و منع إنتشار أسلحة الدمار الشامل و عدم النظر إلى إيران على أنها مصدر للتهديد الكبير بل سعت الولايات المتحدة إلى تقوية التعاون معها للتوصل إلى إتفاق بشأن برنامجها النووي حيث إنتقد أوباما أسلوب إدارة الرئيس جورج بوش الإبن في التعامل مع خطر الإرهاب و اعتمد على حروب الأفكار فأوضحت الإستراتيجيات أسلوب إدارته في مكافحة الإرهاب و هو مايتبعه مع داعش و سوريا و أيضا سوف يتم الحديث عن التهديدات وفقا للإستراتيجيات ووضع بعض الدول في هذه الإستراتيجيات مثل : الصين و روسيا و كان من أهم ملامح التحول في الإستراتيجية الجديدة تأمين الإستقرار في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا فكانت إدارة أوباما ضد زيادة الدور الأمريكي في الشرق الأوسط و هناك سياسة تسعى لفك الإرتباط الأمريكي مع الشرق الأوسط لكن هذا التوجه لا يعني إنسحاب الولايات المتحدة بالكامل في الشرق الأوسط .

فقد تأثر أوباما بالقانون و الدستور في رؤيته للعالم بخلاف الرئيس بوش الذي كان مدفوعا بنظرة أحادية يحركها هدف المواجهة مع عدو غير مادي و هو الإرهاب حيث لم يول الرئيس يوش إهتماما كبيرا للقانون الدولي ، فقد ركزت إستراتيجية الأمن القومي للرئيس أوباما على حقوق الإنسان و لم يتبنى إسترتيجية هجومية تدخلية مثل إستراتيجية الرئيس بوش و ما أضافته هذه الدراسة أن إستراتيجية أوباما هي ليست إستمرار لإستراتيجية بوش الإبن بل مثلت مفارقة كبيرة عنها سواء في تعاملها مع مفهوم الأمن القومي و إصدار إستراتيجية متكاملة الأبعاد مع فرض قيود على عملية توجيه الضربات الإستباقية و إنهاء الحرب في كلا من العراق و أفغانستان كما أنه لا يمكن القول بأنها تمثل قطيعة مع إستراتيجية بوش الإبن و عدم وجود عناصر متشابهة فمازالت أسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها الجماعات الإرهابية تمثل خطرا كبيرا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

كان الرئيس الأمريكي باراك أوباما ينوي إجراء إصلاحات شاملة و متعددة لأجهزة الأمن القومي و منها : مجلس الأمن القومي عبر توسيع دائرته و عضويته و زيادة سلطاته لوضع إستراتيجيات لعدد كبير من القضايا الدولية و الداخلية ، و من ثم سوف يكون هناك مجلس أمن قومي عن ذلك الذي شكله الرئيس بوش ، أو أي من سابقيه منذ أن تم إنشاؤه بعد أعقاب الحرب العالمية الثانية لتقديم المشورة بشأن القضايا الدبلوماسية و العسكرية حسب ما صرح به جيمس جونز مستشار الأمن القومي في الإدارة الجديدة ، مؤكدا أن العالم يتغير بصورة دراماتيكية لدرجة أن المؤسسات التي أنشأت لم تعد تعني إلى حد بعيد بالأغراض التي أوكلت لها .

1 – أنتوني كوردسمان ، **إدارة أوباما و الإستراتيجية الأمريكية : الأيام المائة الأولى**(تر : مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات الإستراتيجية و الدولية ،2009)،ص .220 .

وإن إختيار باراك أوباما في الولاية الأولى لشخصية "جيمس جونز " يعد توافقا مع رؤيته للسياسة الخارجية ، و اتفقا على تكوين ما سموه ب " مجلس الأمن القومي للقرن الحادي و العشرين " ، و لعل هذا ما تبناه الرئيس باراك أوباما في إختياره الجنرال جيمس جونز الذي قال عنه أوباما سيأتي إلى مهمته بخبرة مزدوجة من الخدمة في الجنية و كدبلوماسي ، على إعتبار أنَ جونز هو أول عسكري يتولى هذا المنصب منذ العام 1987 ، ولعل الهدف من هذا التعيين رغبة أوباما في أن يساعده جونز على كسب ثقة المؤسسة العسكرية ، و إعادة تحديثها ، فضلا عن خبرة جونز في مجالات التعاون الأطلسي و العسكري ، و قبوله لدى الأوربيين ، مما قد يساعد على تعزيز التعاون بين ضفتي الأطلسي مرة أخرى ، و التعاون الذي قد يبديه أوباما مع مستشاره للأمن القومي ، لاسيما على صعيد السياسة الخارجية ، و الإستفادة من خبرة جونز لتعويض نقص خبرته في القضايا الدولية.[1]

و سعى أن يقوم مجلس الأمن القومي في عهد أوباما ، بأن يتطابق مع تحديات و توسيع سلطات المجلس خارج حدود قضايا شؤون السياسة الخارجية التقليدية و تحويله إلى هيئة أكثر مرونة.

و ربما تكون من الضررة أن نقف عند إهتمامات مجلس الأمن القومي الداخلية فيما أن أساس المجلس و تشكيله هو تقديم الرؤية في مجال السياسة الخارجية ، و الحق أن هذا يؤكد الحقيقة القائلة ، على أنه لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن الخارجية بل أن مجلس الأمن الداخلي ، وهي المؤسسة المستقلة التي تم إنشاؤها في العام 2001 عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر سيتم إدراجها ضمن سلطات مجلس الأمن القومي.

1 - ياسر عبد الحسين ، **دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في السياسة الخارجية : دراسة مقارنة بين عهدي بوش و أوباما** ، في:
https : // www.machahid24.com/ (2018/03/24 19:20 h)

و أكد جونز على أن الرئيس أوباما بارع في إخفاء قوانين شبه عسكرية داخل مجلس الأمن القومي ، و حدد جونز عددا من المواضيع التي يراها أنها تشكل تحديا لإدارة الرئيس باراك أوباما ، و التي تواجهه مصالح الأمن القومي الأمريكي و أهمها : الإرهاب .

لكن التحدي الجديد الذي بدأ جيمس جونز الحديث عنه هو : موضوع " الحرب الإلكترونية " إذ باتت قضية الأمن الإلكتروني و حرب المعلومات يشكلان هاجسا متزايدا ، لدى دوائر صنع القرار الأمريكي عامة و الأمن القومي الأمريكي خاصة بعد أن تعرضت لمصالح و هيئات حكومية إلكترونية لخروقات و محاولات للسيطرة و أخرى للعبث و تلك العمليات كان آخرها في العشرين من يونيو من العام 2009 .

مع الحراك العربي في المنطقة ، و عقب الولاية الثانية لأوباما ، برز إلى العلن تباين في وجهات النظر داخل فريق أوباما الرئاسي على خلفية وجهة السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر ، فالرئيس أوباما قد أرجع دور وزارة الخارجية إلى المرتبة الثانية في ولايته الرئاسية الأولى ، و استنبط عددا من المناصب الموازية لدور وزير الخارجية " كلينتون " لإدارة ملفات محددة أي تهميش دور الخارجية لصالح فريقه الجديد المنتقى بعناية ، يذكر أن جون كيري لم يكن المرشح الأول لأوباما في إدارة وزارة الخارجية ، إذ روج لسوزان رايس سفيرته في الأمم المتحدة لتولي المنصب لحين مواجهتها معارضة شديدة داخل مجلس الشيوخ على خلفية تصريحاتها المغايرة لوقائع ما جرى في حادثة الهجوم على البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بنغازي.[1]

1 - **المرجع نفسه .**

بالنسبة للرئيس أوباما فإن سوزان رايس شديدة الولاء له ، إذا كانت خياره الأول لمنصب مستشار الشؤون السياسية منذ حملة الإنتخابات الرئاسية لعام 2008 ، فضلا عن علاقتها الحميمة الخاصة مع أوباما و عقيلته ميشيل ، لذا يمكن إعتبار رايس من ضمن الدائرة الخاصة بالرئيس أوباما ، تحظى بصداقة شخصية معه ، و ليس لإمتلاكها خبرات بارزة في مجال السياسة الخارجية ، خلال فترة خدمتها في منصب سفير الولايات المتحدة في الهيئة الدولية حافظت على متانة علاقتها مع الرئيس ، و استطاعت ان تمضي فترات زمنية في واشنطن بالقرب منه أطول من أسلافها السابقين ، في ظل إدارة الرئيس أوباما ، تعاظم دور مجلس الأمن القومي في ملف السياسة الخارجية على حساب طاقم وزارة الخارجية ، مما دفع البعض إلى توصيفها بتركيز القوة بين يديها أي أن كل القضايا تمر عبر قناة مجلس الأمن القومي ، و لذلك يعد مجلس الأمن القومي الأمريكي الجهة المناط بها في رسم السياسات الأمنية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، و لكن في عهد أوباما كانت الأمور عكس ذلك ، حيث طغت آراء و أفكار أوباما على المجلس ، فقرر إنسحاب أمريكا من العراق و رفض التدخل في سوريا ، و قاد بهدوء تام عملية إنفصال جنوب السودان.[1]

1 – المرجع نفسه .

المطلب الرابع : نشر قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان .

في فترة سابقة توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الأوضاع السياسية و الثقافية و الإقتصادية السائدة في البلدان العربية هي المسؤولة عن إنتاج الإرهاب فغياب الديمقراطية و انتهاك حقوق الإنسان من أهم أسباب تزايد الإرهاب في العالم بحيث تستبعد أي تهديد لأمنها و مصالحها القومية ، و بالتالي تولدت قناعة لدى الإدارة الأمريكية بضرورة تغيير هذه الأوضاع ، و خاصة في جانبها السياسي.

و بالتالي ،أصبح نشر الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان في الشرق الأوسط خاصة الوطن العربي أحد الأهداف المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة.

رأى الرئيس بوش الإبن (2001 –2008) أن غياب الديمقراطية في الشرق الأوسط يشكل تحديا كبيرا للإدارة الأمريكية ، و خاصة بعد 11 سبتمبر و ربما إنتشار الإرهاب بعد غياب الديمقراطية .

قد رصدت المراكز البحثية خطاب الرئيس بوش الإبن خاصة بالشرق الأوسط أحاديثه و تسويق مفاهيم المجتمع الحر و الديمقراطية ، و قد وصلت إلى أن الرئيس بوش قد إستخدم كلمة ديمقراطية[1] (1012) مرة في الفترة (2001 – 2005) و إستخدم كلمة الحرية و المجتمع الحر (823) مرة ، في حين إنخفضت في العام 2006 إلى (11) مرة فقط ، و لاشك بأن هذه النتائج تعكس هوسا في إعادة تشكيل المنطقة و الذي كان الروؤساء السابقون يدركون خطورته ، إذ وجه الوؤساءالأمريكيون

1 – شاهر إسماعيل الشاهر، **وهم الديمقراطية الأمريكية** ، في:
https : // www.democraticac.de.com// (2018/03/25 19:20 h)

النقد للأوضاع السياسية في الدول العربية و الإسلامية بحدود (127) مرة منذ عام 1973 و لغاية 1980.

أما الرئيس باراك أوباما فقد أكدَ حقيقة أنَ الديمقراطية تشكَل تحديا أمام الدول ، كما أكد رفض نظام حكم معين على أية دولة ، و لكن الحكومات لابد أن تعبر عن إرادات شعوبها ، فالحرية في التعبير و القدرة على إدارة الحكم و حكم القانون و المساواة و الشفافية ، " ليست افكارا و قيما أمريكية ، و إنما هي حقوق الإنسان عموما ، و نحن سندعمها مهما كلفنا ذلك".[1]

و بالتالي ، لا تؤمن الإدارة الأمريكية بفرض الإصلاح السياسي و الديمقراطية بالقوة ، حيث أكد أوباما أن حرب العراق لم تضطر إليها الولايات المتحدة ، على خلاف حرب أفغانستان ، و أن ما حدث في العراق يؤكد للولايات المتحدة ضرورة الإعتماد على الأساليب الدبلوماسية و كسب الأصدقاء و الشركاء .

ثانيا : ملامح الخطاب السياسي الأمريكي لنشر الديمقراطية .

يرى العديد من الباحثين أنه خلال قراءة الخطاب السياسي الأمريكي لنشر الديمقراطية يمكن التعرف على أهم ملامح الخطاب من خلال العوامل الآتية :

- إن المصالح الأمريكية هي المحدد الأول للرؤية الأمريكية لنشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ، و خاصة الوطن العربي .

1 – المرجع نفسه .

- إن ما تشهده الدول العربية و بعض الدول الإسلامية من تطرف و إرهاب يرجع إلى مناخ الإستبداد و التخلف الذي تشهده المنطقة.[1]
- إعتبار العالم الديمقراطي أكثر مسالمة ، فالدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض و تميل إلى حل صراعاتها بالطرق السلمية .
- إن عملية تغيير الشرق الأوسط عملية محورية لمواجهة الإرهاب ، و لإقامة نظم ديمقراطية و في الحقيقة ، فإن هذه الرؤية الأمريكية لإحداث تغيير ديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط ، لم تكن تعبيرا عن توافق عام داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، و إنما جاءت تعبيرا عن إتجاه واحد ، و هو ذلك الإتجاه الذي يرى أن غياب الديمقراطية في هذه المنطقة يسهم بشكل أساسي في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف و العنف و الإرهاب ، و من ثم فإن القضاء على هذه الظواهر يتوقف في جانب كبير منه على نشر الديمقراطية و تعزيزها في بلدان هذه المنطقة ، و هو الإتجاه الذي وجد أنصاره من اليمين المحافظ في الإدارة الأمريكية .

و في المقابل هناك إتجاهات أخرى لها وجهة نظر مخالفة للإتجاه السابق ، و من بين هذه الإتجاهات ذلك الإتجاه الذي يرى أن إجراء إنتخابات في دول الشرق الأوسط ، و خاصة الوطن العربي ، سوف تلتي بنظم أكثر رجعية ، و أشد معاداة للغرب من النظم الحالية ، و بالتالي يرى هذا الإتجاه أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تضغط من أجل تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي ، خشية تصاعد التيار الإسلامي و وصوله إلى السلطة .

1 – عوض هدى راغب ، "الغرب يواجه الإرهاب"، **مجلة السياسة الدولية** ، ع : 162 ، أكتوبر 2005 ،ص. 240 .

و أخيرا هناك إتجاه ثالث يرى أنه لا خطر من الإسلاميين المعتدلين على الديمقراطية ، و لا علاقة لهم بالعنف و الإرهاب ، و أن السبب وراء معاداة الإسلاميين للولايات المتحدة إنما يرجع إلى الدعم الأمريكي للنظم التسلطية في المنطقة.[1]

الآثار التي لحقت بحقوق الإنسان نتيجة لأحداث الحادي عشر من أيلول 2001 :

إن الولايات المتحدة و في إطار حملتها ضد الإرهاب ، مارست و تمارس ضغوطا على العديد من الدول العربية لإتخاذ إجراءات غير ديمقراطية ، عسكرية و أمنية ضد قوى و أحزاب و عناصر و جماعات معينة ، و طالبت و تطالب بعض الحكومات بالتدخل لمنع الصحف فيها من توجيه انتقادات للولايات المتحدة و التوقف عن نشر ما تعده الإدارة الأمريكية تحريضا على العنف و الكراهية ، في إشارة إلى الإنتقادات التي توجهها وسائل الإعلام العربية للسياسة العداونية الإسرائيلية في المنطقة ، وعليه فإن الدولة التي ترفع شعارات الحرية و الديمقراطية تضغط من أجل تقليص هامش حرية الرأي و التعبير في الوطن العربي عندما يتعلق الأمر بمصالحها ، او بمصالح إسرائيل

و يشير الباحث ريتشارد فوك إلى الآثار التي لحقت بحقوق الإنسان نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر بما يلي :

- التهديد بإستخدام القوة و الإعتماد على تهديد الإرهاب كحجة و منطق لإتخاذ إجراءات شرطية على المستوى المحلي و القومي تمثل إنتهاكا لحقوق الإنسان ، و تقييدا لحقوق المهاجرين .

1 – غادين جون لويس،" الإستراتيجية الأمريكية الكبرى في الولاية الثانية "،**مجلة شؤون الأوسط**،ع :118 ، 2005 ، ص. 184.

- الإندفاع نحو ترحيل الأفراد لمخالفات تتصل بالتأشيرات و لا علاقة لها بالتهديدات الإرهابية.
- تراجع ترتيب حقوق الإنسان في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية
- هناك العديد من الإنتهاكات لحقوق الأفراد و المعتقلين في الولايات المتحدة و غيرها.

إن أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 أثرت في قضية التحول الديمقراطي بشكل عام حيث ربطت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بين القضاء على ظاهرة الإرهاب الدولي و ضرورة القيام بنوع من الإصلاح السياسي ، و ذلك في العديد من دول الشرق الأوسط عامة و الدول العربية على وجه الخصوص ، و طرحت ما أطلق عليه مشروعات الإصلاح السياسي ، كما تقدمت العديد من مبادرات الإصلاح ، و روجت الولايات المتحدة لتلك الفكرة قبيل و بعد غزوها للعراق و زعمت أنها تسعى لإقامة نظام ديمقراطي في العراق يمكن أن يمثل نموذجا لباقي دول المنطقة.[1]

لقد إستغلت الولايات المتحدة و بشكل " إنتقائي " حقوق الإنسان في إطار السياسة الخارجية الأمريكية ، لتأتي إزدواجية المعايير أيضا في التعامل مع هذه القضية ، حيث يتم التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول التي يتم التعامل معها كأعداء ، و خاصة " الدول المارقة " ، مثل : كوريا الشمالية و إيران ، في حين يتم التغاضي عنها بالنسبة لدول صديقة مثل : إسرائيل و قد إزداد هذا التوجه الأمريكي تفاقما ليأخذ شكل الإستثناء من إختصاص المحكمة الجنائية الدولية للأعضاء الأمريكيين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

1 -فوك ريتشارد،**حرب الإرهاب الكبرى** (لندن : برانش ،2003)، ص .113.

- و قد أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها على عهد أوباما السنوي حول حقوق الإنسان عبر العالم الذي يخص عام 2016 ، يوم الجمعة 4 مارس 2017 ، متحدثة في خلاصتها عن المنطقة المغاربية عن إستمرار " وجود تضييق على الحريات المدنية ، و استخدام قوات الأمن للقوة بشكل مبالغ فيه ، و بطء محاكمات المتورطين في قضايا فساد ، و استمرار التضييق على حقوق الأقليات الجنسية ".

الحالة الجزائرية :

فيما يتعلق بالجزائر ، قالت الخارجية أن السلطات المدنية تحافظ عموما على مراقبة فعالة تجاه قوات الأمن ، لافتة إلى أن أكبر مشاكل حقوق الإنسان بالبلاد ، تتعلق " بالقيود على الحق في[1] التجمع و الجمعيات ، و ضعف إستقلالية و نزاهة القضاء ، و الحدود في مجال حرية التعبير و الصحافة " و من القضايا الحقوقية كذلك بالجزائر. يتابع التقرير ، هناك "الإستخدام المستمر للقوة من الشرطة " ، بما في ذلك إتهامات بالتعذيب ، و الحدمن قدرة المواطنين على إختيار حكومتهم ، و انتشار الرشوة مرفوقة بتقارير حول محدوديو شفافية الحكومة ، و الإقصاء الإجتماعي تجاه الأقليات الجنسية ، و زيادة على مواجهة النساء للعنف و الإقصاء ، و وجود تقارير حول إنتهاكات بحق الطفولة ، و وضع الحكومة لقيود تجاه حقوق العمال ".

و أضاف التقرير أن الحكومة الجزائرية لم تتخذ خطوات قوية نحو التحقيق و محاكمة مسؤولين عموميين إرتكبوا خروقات ، كما أن إفلات قوات الأمن من العقاب يعد " مشكلة "، زيادة على أن الحكومة " نادرا ما تقدم معلومات حول الخطوات المتخذة ضد المسؤولين المتهمين بالتدبير السيء ".

1 - **حقوق الإنسان بالمغرب الكبير حسب خارجية أمريكا، في:**

https : // www.arabic.cnn .com// (2018/03/22 14:09 h)

كما أشار التقرير إلى "الإنتهاكات " التي ترتكبها المجموعات الإرهابية بالجزائر ، و وصفها بالمشكل الهام ، إذ تقوم هذه المجموعات بهجمات ضد قوات الأمن و تستهدف أفرادا عسكريين بشكل خاص .

الحالة المغربيــة :

بخصوص المغرب ، قالت الخارجية أن الحكومة إستمرت في تنفيذ مخطط الجهوية المتقدمة عبر الرفع من ميزانية المؤسسات المنتخبة محليا و تمنكيها من صلاحية إتخاذ عدة قرارات ، غير إن السلطات المدنية ، في بعض الأحيان ، لم تحافظ على مراقبة فعالة تجاه قوات الأمن ، و أن أكبر المشاكل المستمرة حول حقوق الإنسان تتجسد في " الرشوة ، و الإقصاء بحق النساء ، و تجاهل دور القانون من لدن قوات الأمن " .

وتابعت الخارجية أن عدة مصادر تشير إلى وجود " المعاملة السيئة أثناء الإعتقال في بعض الأحيان" ، و في الوقت الذي تطورت فيه شروط المؤسسات السجنية و مراكز الإعتقال خلال 2016 ، إلا أنه في بعض الحالات ، لا تزال هذه الشروط لا تلتقي مع المعايير الدولية المعتمدة ، تقول الخارجية الأمريكية ، متابعة أن شروط الإعتقال الإحتياطي لا تزال تشكل مشكلة بسبب الإكتظاظ و تمديد هذا الإعتقال في الغالب.[1]

و أضافت الخارجية أن " القضاء لا يتمتع باستقلال تام ، و أحيانا يتم حرمان المتهمين من الحق في محاكمة عادلة " ، لافتة الى تقارير مؤسسات حقوقية حول وجود معتقلين سياسيين ، و رغم تأكيدات الحكومة بأن هؤلاء الأشخاص متابعون في قضايا إجرامية ، يقول التقرير ، الذي لفت كذلك

1 – المرجع نفسه .

إلى حالات قليلة للتحقيق في قضايا تتعلق بفساد المسؤولين ، مما يساعد على " نشر تصور الإفلات من العقاب ".

كما إتهم التقرير الحكومة بمحاصرة بالحريات المدنية ، عبر "خرق حرية التعبير و الصحافة ، خاصة فيما يخص قضايا حساسة بالنسبة للحكومة " زيادة على " الحد من الحق في تاسيس الجمعيات و تقييد الحق في أداء الشعائر الدينية " ، و تابع التقرير أن الحكومة وضعت قيودا على الجمعيات الحقوقية المحلية و الدولي بناء على توجهات هذه الجمعيات و حساسية القضايا ، كما أشار التقرير إلى " إستقرار تجارة البشر و عمل الأطفال ، خاصة بالقطاع غير المهيكل ".

الحالة التونسية :

في الحالة التونسية ، قال التقرير أن السلطات المدنية تحافظ على مراقبة فعالة تجاه قوات الأمن ، بيد أن المشاكل الحقوقية الكبيرة تظهر ببطء و عدم شفافية التحقيقات و محاكمة قوات أمنية متهمة بانتهاكات و الإعتقال الإعتباطي للمشتبه بهم في إطار قانون مكافحة الإرهاب ، و خرق حقوق الأقليات الجنسية ".

و من مشاكل حقوق الانسان ، حسب التقرير " الإساءة الجسدية " للسجناء في مراكز الإعتقال و السجون و " ضعف شروط الإعتقال و الحبس، و ضعف إستقلالية القضاء، قلة الشفافية و العنف تجاه الصحفيين، الرشوة و العنف القائم على أساس النوع و العراقيل المجتمعية التي تواجه مشاركة كاملة إقتصادية و سياسية للنساء ".

و أشار التقريرإلى إتخاذ الحكومة التونسية بخطوات لأجل التحقيق مع المسؤولين الذين إرتكبوا إنتهاكات غير أن التحقيق مع قوات الأمن و المشرفين على مركز الإعتقال يعتريه كثير من العراقيل حسب التقرير.

المبحث الثاني : علاقة الرئيس بالمؤسسات الرسمية .

تتضمن عملية صنع القرار في النظام الأمريكي عددا كبيرا من الأطراف المشاركة فهي تتكون من الرئيس و وزراء الخارجية و وزارة الدفاع و الهيئات التنفيذية و الكونغرس و يمكن تحديد أهم مراكز القوى السياسية و علاقتها مع الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي :

المطلب الأول : وزارة الخارجية .

تعتبر كتابة الدولة في الشؤون الخارجية للهيئة المركزية الرسمية المختصة في مجال السياسة الخارجية، و هي مركز رئيسي للمعلومات و الملفات المتعلقة بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالخارج، و تعد أعرق فرع تنفيذي في الحكومة إذ يعود إنشاؤها إلى أول رئاسة 1789 و يرأس الوزارة كاتب الدولة، وهو عضو في مجلس الأمن القومي.

و يتحمل الوزير المسؤولية عن أعماله في الحقل الدبلوماسي ،مباشرة أمام الرئيس الذي يحدد معالم السياسة الخارجية للدولة، فيما يسهر هو على تنفيذها واقتراح المشاريع المستقبلية لتطوير العلاقات مع الخارج،و يساعد كاتب الدولة عدد من وكلاء الوزارة المفوضين في مجالات اختصاص محددة ، و يخول لهم بمقتضى تفويض من الوزير التفاوض باسم الوزارة. ر[1]

و يتولى مساعدوا الوزير و رؤساء الأقسام المتخصصة، مهمة إعداد ملفات العلاقات مع الدول التي يشملها نظر القسم و يعدون مشاريع اتفاقيات التعاون و برامج المساعدات ،و متابعة و دراسة المعطيات المتصلة بتطور العلاقات الثنائية و الجماعية و العلاقات الدولية .

1 - مُحَمَّد ماضي، **السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة الأولى لإدارة باراك أوباما**، في:
https : // www.swissinfo .ch // **(2018/04 /4 20:34 h)**

عندما أدى أوباما اليمين الدستورية في أول عام 2009 كرئيس جديد للولايات المتحدة ، تصور أن جهوده لتحسين السياسة الخارجية الأمريكية بعد مغامرات سلفه جورج بوش الإبن ، يجب أن تركز على تحسين علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي.

كما تصور إنهاء حربي العراق و أفغانستان و مواصلة مكافحة تنظيم القاعدة لكن دون عنوان الحرب على الإرهاب و إعادة تنشيط الدور الأمريكي في عملية السلام بين الفلسطينيين و الإسرائيليين و محاولة إقناع سوريا و إيران بتغيير سلوكهما وضبط العلاقات مع روسيا و الإنفتاح على آسيا و اجتذاب الصين للتعاون في القضايا الإقليمية و العالمية ، فقد نجح في الإلتزام بوعده بسحب القوات الأمريكية من العراق ، و هو مطلب كان يحظى بشعبية كبيرة لدى الرأي العام بعد سنوات من الإستنزاف للموارد الأمريكية و الخسائر في الأرواح ، ولكن الجمهوريين يرون أن أوباما أخطأ في عدم إصراره على الإحتفاظ بوجود عسكري أمريكي في العراق ، كما نجح أوباما في إظهاإهتمام الولايات المتحدة بالإنفتاح على آسيا بعد إهمال طويل و نجح أيضا في حشد الضغوط الدولية على إيران ، ومكنه من التباهي في حملته الإنتخابية بالقضاء على أسامة بن لادن و تكثيف خسائر تنظيم القاعدة ، من خلال التعاون الوثيق مع الحكومات الصديقة ، و اللجوء إلى المعلومات الإستخباراتية و النزوع[1] لإستخدام هجمات الطائرات بدون طيار، كما أنه نزع عن مكافحة الإرهاب صفة الحرب على الإرهاب ، كما إستجاب للربيع العربي بدرجات متفاوتة ، كان أبرزها قيادة الجهد العسكري الدولي ضد القذافي و التريث في التعامل مع الوضع في سوريا لتفادي التورط في تدخل عسكري ، و الإكتفاء بالمساعدة في نقل السلطة في اليمن".

1 – المرجع نفسه .

تمكن أوباما من إظهار قدرته على إدارة السياسة الخارجية الأمريكية فإنه سجل إخفاقات واضحة في عدد من قضايا السياسة الخارجية :

- فيما يتعلق بالعلاقة مع العالم الإسلامي ، بالغ أوباما في وعوده في خطابه الشهير بالقاهرة و اكتشف كيف أن كثيرا من تلك الوعود إصطدمت بثوابت السياسة الخارجية الأمريكية ، مما تسبب في كثير من الإحباط ، كما ظهر في إستطلاع الرأي في عدد من الدول الإسلامية.
- مع أنه بادر في أول فترته الرئاسية بتعيين السيناتور جورج ميتشل مبعوثا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط ، فإنه لم يفلح في زحزحة المفاوضات من عثرتها ، و واجه صعوبات جمة في تأمين الكونغرس لرؤيته لحل الدولتين و ظهر ضعيفا في مواجهة نتنياهو .
- واجه إخفاقا واضحا في إعادة صياغة العلاقات الأمريكية – الروسية و التعامل مع الملف النووي الإيراني ، و لم ينجح في إستاملة الصين للتعاون مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية و الدولية.

في بداية العام الثاني لولايته الثانية أشارت التقديرات إلى إنخفاض شعبية الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الولايات المتحدة إلى ما دون نسبة ال38% ، و هي بنسبة تقترب من شعبية سلفه جورج بوش قبيل مغادرته للسلطة التي وصفت حينها بأنها غير مسبوقة ، الأمر الذي يعني بشكل عام أنه – و برغم إعادة إنتخاب أوباما لولاية ثانية – إلا أن الأمريكيين لم يكونوا راضين عن أداء رئيسهم خلال 5 أعوام من حكمة خاصة في السياسة الخارجية ، حيث وصفها بعض خصومه أنها الفترة الأسوء في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية و التي تسببت في فقد الولايات المتحدة لقدر كبير من مكانتها عالميا .

1 / الدور الروسي :

يبدو أن الولايات المتحدة لم تقدر الوضع ميدانيا في أوكرانيا كما ينبغي و لم تحسب[1] النفوذ الروسي في شرق أوكرانيا الناطق بالروسية ، روسيا أيضا تصرفت بقوة و عنهجية تحت ستار حماية مواطني القرم ذوي الأصول الروسية من الحكومة الأوروبية و تماما كما فعلت في جورجيا عام 2008 دخلت روسيا إلى شبه جزيرة القرم و أشرفت على تنظيم إستفتاء إنضمت بموجبه القرم إلى روسيا كانت الخطوة الروسية حاسمة و سريعة ، و ردت الولايات المتحدة بالعقوبات الإقتصادية لكن ذلك لم يثن روسيا عن خطتها خاصة مع تنامي النفوذ الروسي في الشرق الأوكراني ، فقد أعلن إقليما دونتيسك و خاركوف إستقلالا أحادي الجانب ، و تخشى الولايات المتحدة من تكرار ما حدث في القرم في ولايات أخرى فترفع من عقوبتها الإقتصادية بينما تناور روسيا ميدانيا و عسكريا ، و تبدو الخيارات الأمريكية محدودة و عاجزة خاصة في ظل عدم رغبة أوروبا في التصادم بشكل صريح مع روسيا بسبب إعتمادها على الغاز الروسي .

2/ الأزمة الليبية :

قادت الولايات المتحدة عمليات قوات التحالف الدولي في ليبيا ضد نظام القذافي عام 2011 ، و نجحت فعليا في إسقاط القذافي و الثمن هو عقود النفط و إعادة الإعمار .

و الحكومة المركزية فقدت سيطرتها على نصف مساحة البلاد بما في ذلك من حقول النفط في الشرق " برقة " و في الجنوب ، و تم تغيير رئيس الوزراء الليبي 3 مرات خلال أقل من شهر ، و الأمن الليبي تردى يوما بعد يوم ، و وقعت البلاد في دوامات الحرب الأهلية بينما أوباما إكتفى بالمشاهدة.

1 - **10 ملفات تؤكد فشل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما**، في:
https : // www.sasapost.com // (2018/04 /5 13:55 h)

3/ الأزمة السورية:

في سبتمبر 2013 أعلنت إدارة أوباما أنها تدرس خيار توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد أسوة بما فعلته في ليبيا ضد القذافي ، و دخل أوباما في سجال مع النواب الجموهريين في الكونجرس حول جدوى الضربة العسكرية ، و تدخلت روسيا سريعا – ومن خلفها إيران في صف الأسد و منعت روسيا تمرير قرار أمريكي بتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا عبر إستخدام حق النقض " الفيتو " ، و فشلت الولايات المتحدة في حشد التاييد الدولي اللازم لضربتها العسكرية و اضطرت إلى التراجع في النهاية و الإستجابة للضغوط الروسية باللجوء للدبلوماسية و الإشراف على التخلص من السلاح الكيماوي السوري مما سبب حرجا كبيرا لحلفائها في المنطقة و بخاصة السعودية .

و دعت الولايات المتحدة إلى حضور جينيف 2 بدون حضور إيران التي تعد اللاعب الأهم في الملف السوري ، و فشل جنيف 2 في الوصول لأي إتفاق. [1]

حيث رفض نظام الأسد تقديم أي تنازلات حتى في الجانب الإنساني ، حتى أن نظام الأسد تمسك بأحقية بشار في الترشح لإنتخابات رئاسية و أصبحت الولايات المتحدة بين شقي الرحى ، فنظام الأسد من ناحية و المعارضة الإسلامية و تنظيم القاعدة من ناحية أخرى ، حتى تسليح المعارضة صار مهمة شاقة للسياسة الخارجية الأمريكية خوفا من وصول السلاح إلى فصائل معادية لأمريكا ، و يعلن جون كيري عن أهمية وجود إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة في سوريا بينما لا أحد يعلم بالضبط أبعاد هذه الإسترتيجية ، حيث تبدو الولايات المتحدة فقدت نفوذها في الملف السوري بشكل كبير

1 – **10 ملفات تؤكد فشل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما**، في :

https : // www.sasapost.com // (2018/04 /5 13:55 h)

لصالح إيران التي تسيطر على الأمور بشكل شبه كامل في ظل تقدم قوات النظام و تراجع قوات المعارضة بسبب الإقتتال الداخلي .

4/ الثورة المصرية:

جاء إنقلاب 3 يوليو في مصر ليتخن جراح السياسة الخارجية الأمريكية ، فمن جهة فإن أجهزة الأمن الأمريكية و على رأسها البنتاجون و السي آي إيه متورطة في دعم الإنقلاب بشكل كبير كما تبين لاحقا ، ومن جهة أخرى تحظر القوانين الأمريكية إقامة العلاقات و تقديم المساعدات للأنظمة التي تأتي إلى السلطة عبر الإنقلابات العسكرية .

و لم تصف السياسة الأمريكية ما حدث في مصر في 3 يوليو و اكتفت بالدعوة دائما للعودة إلى الديمقراطية و إطلاق الحريات ، و لكن الممارسات القمعية لنظام الإنقلاب في مصر تضع الإدارة الأمريكية في موقف لا تحسد عليه أمام الرأي العام .

5/ الإتفاقية الأمنية في أفغانستان:

تنفيذ القوات الأمريكية إنسحاب كلي" باهظ التكلفة " من أفغانستان عام 2014 ، و برغم 13 عاما من الحرب لم تنجح الولايات المتحدة في القضاء على حركة طالبان .

ورغبة الولايات المتحدة في تعزيز بقاء قواتها جزئيا في أفغانستان بعد عام 2041 عبر توقيع إتفاقية أمنية رفض الرئيس الأفغاني المنتهية ولايته ، حامد كارازاي ، توقيعها بسبب إصرار الولايات المتحدة على بند محاكمة الجنود الأمريكيين الذين يرتكبون مخالفات في الولايات المتحدة ، حيث لم يقبل كارازاي أن يختم حياته السياسية بالموافقة على تمديد بقاء الأمريكان في بلاده .

6/ الوضع في العراق:

مع تنفيذ الإنسحاب الأمريكي من العراق ، بقي العراق تحت وطأة التفجيرات بشكل يومي تقريبا ، و حكومة المالكي غير قادرة على التعامل الأمني ، و على النقيض من ذلك إستخدام المالكي القوة الباطشة في تصفية خلافاته السياسية و الطائفية كما حدث في الأنبار، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع سقف المطالبات بحكم ذاتي للسنة في شمال العراق أسوة بالأكراد .

تبدو الديمقراطية الأمريكية في العراق ليست أكثر من ديكور شكلي ، و الدولة ذات النفوذ و التأثير الأكبر في الوضع السياسي في العراق هي إيران.

7/ الإتفاق النووي :

ربما تكون الولايات المتحدة قد إتجهت إلى تصفية جزء من مشاكلها في المنطقة عبر توقيعها إتفاقا مع إيران ، و قد تكون هذه هي النظرة الإيجابية للإتفاق الذي يحمل بالتأكيد و جها آخرا ، فإيران قد نجحت في فرض إرادتها على الولايات المتحدة التي إضطرت للإعتراف بحق إيران في إستخدام الطاقة النووية السلمية ورفع العقوبات الموقعة عليها ، برغم التاريخ الكبير من الخلافات بين البلدين منذ الثورة الإيرانية لا يحظى الإتفاق النووي بقبول واسع بين معارضي أوباما الذين يرون أن إيران لم تقدم بعد أي ضمانات لوعودها ، و بعضهم يتهم أوباما بمحاولة بناء مجد شخصي عبر تصفية القضية الإيرانية بما يتعارض مع بعض المصالح الأمريكية. [1]

1 – **10 ملفات تؤكد فشل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد أوباما**، في:

https : // www.sasapost.com // (2018/04 /5 13:55 h)

8/ المصالحة الفلسطينية :

مارس كيري ضغوطه على عباس لأجل تقديم تنازلات لن يقبل بها الشارع الفلسطيني و أولها الإعتراف بيهودية الدولة ، و إسرائيل تدرك بوضوح أنه ليس أمام عباس الكثير ليقدمه ، المصالحة اذا هي المخرج الوحيد لمحمود عباس و الإضافة الأهم التي يستطيع إضافتها للقضية ، إسرائيل تنتقد و أمريكا تتوعد .....و يبقى الزمان يحمل في جعبته الكثير .

9/ تراجع صورة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط :

سياسة خارجية أمريكية جديدة خصوصا تجاه الشرق الأوسط و الإسلام بلا حروب كان هذا هو الشعار الذي رفعه أوباما حين جاء للسلطة عام 2008 خلفا لجورج بوش و اختارأوباما جامعة القاهرة لتكون المحطة التي يلقي منها خطابه إلى العالم .

و شارك أوباما في عملية عسكرية ضد ليبيا ثم تركها نهبا للعنف ، و دعم تحرك فرنسا في مالي ، و زادت في عهده عمليات الإغتيالات في الشرق الأوسط ، و توسع في إستخدام هجمات الطائرات بدون طيار خصوصا في اليمن و باكستان ، و أفغانستان أكثر بأربع أضعاف من سلفه بوش ، و تورط في إجهاض الديمقراطية الوليدة في مصر عبر الدعم الأمني للنظام العسكري ، و فشل في دعم الثورة السورية و أبرز حلفائه في المنطقة أما أنظمة عسكرية أو ملكيات إستبدادية .

10/ إقتصاديا : تراجع أمريكي و تمدد صيني ربما يهدد النفوذ الأمريكي .

المسح الذي أجراه مركز "بيو" للأبحاث في 39 دولة ، يؤكد كثيرا ما يقوله الخبراء في واشنطن من أفكار بشأن تحول ميزان القوة بين الولايات المتحدة و الصين.[1]

1 - **10 ملفات تؤكد فشل السياسة الخارجية الامريكية في عهد أوباما**، في:
https : // www.sasapost.com // (2018/04 /5 13:55 h)

و هناك إدراك بأن القوة الإقتصادية للصين في صعود في حين تنخفض القوة الإقتصادية للولايات المتحدة ، و برغم أن الكثير من الدول لا تزال ترى الولايات المتحدة على أنها القوة الإقتصادية الكبرى في العالم إلا أن الأغلبية تعتقد أنها مسألة وقت فحسب أن تحل الصين محلها .

المطلب الثاني : وزارة الدفاع .

فتح الرئيس الأمريكي باراك أوباما ، صفحة جديدة مع العالم عندما تولى مهامه بصورة دستورية و ذلك بعد أن تضررت صورة الولايات المتحدة في الخارج كثيرا بسبب سياسات الرئيس جورج بوش التي إعتمدت على عسكرة السياسة الخارجية عبر إعتمادها على الخيار العسكري بدلا من القوة الناعمة في معالجة الأزمات على الصعيد الدولي .

قسمت الولايات المتحدة العالم إلى ست مناطق عسكرية ، و عنيت لكل منها قيادة منفصلة – لعل أهمها قيادة المنطقة العسكرية المركزية الوسطى التي تقع في إطارها دول المشرق العربي وصولا إلى أفغانستان .

و إذا كانت معظم بلدان العالم تقسم أراضيها إلى مناطق و محاور عسكرية ، فإن الجيش الأمريكي ليس له أي دور داخل الولايات المتحدة وإنما دوره خارجي ، و يشتهر من الجيش قوات المارينز العاملة خارج البحار – فهذه القدم العسكرية المنتشرة في كل بقاع العالم الحارسة للمصالح الأمريكية لها صوتها و تأثيرها في صنع السياسة الخارجية و يمكن القول أن وزارة الدفاع تنخرط في السياسة الخارجية بشكل مباشر على عكس ما قد يتصور البعض ، و وزير الدفاع الأميركي هو أقوى صناع السياسة الخارجية بعد الرئيس ، و هو شخص مدني يتعاطى السياسة و لا يجوز له إرتداء الزي العسكري.[1]

و قد يتم إختيار جنرال أو شخص ذي خلفية عسكرية وزيرا للخارجية ، و لكن من المستبعد إختياره وزيرا للدفاع ، و مثال ذلك إختيار الجنرال كولن باول وزيرا للخارجية و ليس للدفاع ، في عهد

1 – ناجي ملاعب، **في عهد أوباما ... دور البنتاغون في السياسة الخارجية الأمريكية (1)** ، في:
https : // www.sdarabia .com // (2018/04 /6 13:00 h)

الرئيس السابق جورج بوش ، و قبل ذلك تعيين الجنرال ألكسندر هيغ ، وزيرا للخارجية كذلك ، و ينطبق ذلك المبدأ على المناصب العسكرية عالية المستوى في وزارة الدفاع بحيث يرأسها شخص مدني فوزير الدفاع ، هو الرئيس المباشررئيس الأركان و نائب الوزير لشؤون البحرية (المسؤول المباشر عن قائد البحرية) وذلك من أجل الحفاظ على الطابع المدني للقرار السياسي و عدم هيمنة العسكر على السياسة ، وفقا لما أراده المفكر و الفيلسوف و ثالث رؤساء أمريكا ، توماس جيفرسون ، منذ المراحل الأولى لتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية.

إعتمد الرئيس أوباما في مستهل ولايته سياسة خارجية عالمية و ليست إمبريالية ، و تبدأ هذه السياسة بسحب القوات الأمريكية من العراق و الإعتماد على أجهزة المخابرات و أجهزة فرض القانون لمواجهة الأخطار الإرهابية و تحويل الإمكانيات العسكرية من العمليات القتالية إلى عمليات حفظ الأمن و الإستقرار و تقترح الدراسة على وزير الدفاع " روبرت جيتس " خفض ميزانية البنتاجون بنسبة 20% و التي يمكن إقتطاعها من الميزانية المخصصة للحرب الأمريكية في العراق و برامج الصواريخ الباليستية الدفاعية و تقليل دور البنتاجون في الحرب على الإرهاب فصلا عن الإستعانة بقوة قتالية صغيرة الحجم لمواجهة أية أخطار مستقبلية و تدعوا أيضا إلى إعادة بناء وزارة الخارجية أو الحصن الدبلوماسي الذي إنهار بسبب الإنفاق العسكري المتزايد ، و ذلك عن طريق زيادة أعداد الدبلوماسيين في الخارج و الإهتمام بمهارات الكادر الدبلوماسي و التوسع في عمليات تدريبهم و إكسابهم لغات مختلفة و مضاعفة ميزانيات مساعدات التنمية لمكافحة الفقر و الإهتمام بالدبلوماسية العامة.[1]

1 - ناجي ملاعب ، **في عهد أوباما ... دور البنتاغون في السياسة الخارجية الأمريكية (2)**،في:
https : // www.sdarabia .com // (2018/04 /6 13:05 h)

و في المرحلة المنقضية من حكم الديمقراطيين للإدارة الأمريكية–منذ بداية عهد أوباما – رسمت وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون دورا مميزا للدبلوماسية في نشر الرؤية الأمريكية و بث السياسات و القيم التي تناسب أمريكا عن طريق إخضاع المساعدات في كافة أنواعها الثقافية منها و البيئية و التربوية و الأمنية و العسكرية .

مع نهاية العقد المنصرم و ما ميزه من حروب خاضها البنتاجون في عهد بوش و سياسة القوة الناعمة شعار الحزب الديمقراطي مع باراك أوباما في جمع القوة إلى الدبلوماسية مازالت فاتورة الإنفاق العسكري في إرتفاع هائل ، بحيث تنفق على مؤسساتها العسكرية أكثر من الدول الأربع عشرة الأكثر إنفاقا على الجيش في العالم.[1]

1 – ناجي ملاعب ، **في عهد أوباما ... دور البنتاغون في السياسة الخارجية الأمريكية (3)**،في:
https : // www.sdarabia .com // (2018/04 /6 13:15 h)

المطلب الثالث : الكونغرس الأمريكي .

خاب أمل الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعد أن صوت الكونغرس لصالح القانون الذي يقاضي السعودية ، فيما أبرز هذا الموضوع خلافا داخليا جديدا بين المسؤولين الأمريكيين ، و هو ما يعني أن الواقع الأمريكي لم يعد كما كان ، على الصعيدين المحلي و الدولي .

فيما إعتبر الكثيرون هذا القرار ، إعترافا أمريكيا بإرهابية الرياض ، لكنه يعني أيضا أن حلفاء واشنطن قد يحاكموا في أمريكا ، و لن ينفعهم ولائهم لها .

الملف السعودي:

بتاريخ 20من شهر أيلول ، أصبح القانون الأمريكي الذي يحمل اسم " العدالة ضد رعاة الإرهاب " ساريا ، فقد صوت الكونغرس الأمريكي لمصلحة رفض نقض الفيتو الرئاسي الذي وضعه الرئيس باراك أوباما ، على القانون الذي يسمح لأهالي ضحايا هجمات الحادي عشر أيلول 2001 ، بمقاضاة السعودية و مسؤوليها ، حيث صوت مجلس الشيوخ الأمريكي لمصلحة رفض فيتو الرئيس ب 97 صوتا مقابل صوت واحد ، و من ثم صوت مجلس النواب على رفض الفيتو باغلبية 348 صوتا مقابل 76 .[1]

تعد نتيجة التصويت ضربة للعلاقات الأمريكية السعودية ، كما تعد ضربة للرئيس الأمريكي باراك أوباما ، و الذي خيبه الكونجرس ، في ظل سعي للديمقراطيين لكسب إنجازات سياسية داخلية و خارجية ، و هو ماسينعكس حتما على النظام الأمريكي حيث يجد الخبراء أن نتائج الخلاف الأمريكي الداخلي ستكون خطيرة لاسيما أنها شكلت سابقة لم تحصل من قبل و يعتقد الكثيرين أن القرار بمخالفة

1 – أوباما يعيش اخر خيباته : الكونغرس الامريكي يقاضي حلفاء واشنطن عبر السعودية،في:
https : // www.alwaght .com // (2018/04 /3 19:20 h)

الرئيس الأمريكي ، من شأنه يضرب تصورات البيت الأبيض تجاه التعاطي في السياسة الدولية ، و يوضح تتعلق بالنظرة خلافات داخلية لملف إدارة و محاربة الإرهاب ، و هو ما يعني سقوط ورقة أمريكية كانت تستخدم في الملفات الخارجية لاسيما بهدف تبرير التدخل الأمريكي في شؤون الدول الأخرى .

الملف الإيراني:

إستطاع الرئيس الأمريكي بأن يحظى بدعم 41 عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي من أجل تأمين تمرير مشروع الإتفاق النووي مع إيران ، و هذا العدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي كاف بالنسبة له من أجل إحباط أي محاولة في الكونجرس الأمريكي لإسقاط و رفض مشروع الإتفاق النووي الذي وقع بين إيران و الدول العظمى ،و انضم أعضاء مجلس الشيوخ ريتشارد بلومنتال ، رون وايدن و غاري بيترز عن الديمقراطيين إلى قائمة الأعضاء الدائمين للإتفاق النووي ، الأمر الذي سمح للرئيس الأمريكي باستخدام حق النقض الرئاسي الفيتو بحال عارضت أغلبية عادية في الكونغرس الأمريكي الإتفاق النووي.[1]

يشار إلى أن التصويت في الكونغرس الأمريكي حتى و إن رفض الإتفاق النووي مع إيران فإنه من الضروري أن يكون هذا الرفض بأغلبية الثلثين ، أي أنه من الضروري أن يرفض الإتفاق 67 سيناتورا من أصل مائة ، و عندها لن يستطيع الرئيس أوباما إستخدام حق الفيتو الرئاسي على هذا القرار ، بينما في حال رفض الكونغرس الإتفاق النووي بأغلبية عادية ، تفوق عن نصف الأعضـــــاء

1 - **الكونغرس يلغي فيتو اوباما ضد قانون 11 سبتمبر**،في:
https : // www.arabic .cnn .com / (2018/04 /3 20:00 h)

و لا تبلغ ثلثيهم أي ما بين 51 و 66 عضوا ، عندها يستطيع الرئيس إستخدام الفيتو و إسقاط القرار الناجم عن مثل هذا التصويت.

إلا أن في هذه الحالة ، فإن دعم 41 سيناتورا أمريكيا للإتفاق النووي يعني أن أوباما يستطيع إستخدام حق النقض "الفيتو " لديه و إبطال أي مشروع معارضة للإتفاق النووي مع إيران .

و يحظى الإتفاق النووي معارضة واسعة أعلنتها كل من إسرائيل و عدد من الدول العربية و الخليجية منها ، و كان قد أدان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الإتفاق بين الدول الكبرى و إيران و وصفه بأنه " إتفاق سيء " سيقوي الجيش الإيراني و يترك لإيران بنية تحتية نووية كبيرة .

إلا أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أكد باستمرار أن إتفاقا حول الملف النووي بين الولايات المتحدة و الدول الكبرى مع إيران هو " الطريق الأفضل للتأكد من أن إيران لن تقوم بتطوير سلاح نووي "، و أضاف أوباما أن " توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضد المنشآت النووية الإيرانية لن تمنع من تطوير سلاحا نوويا في إيران " .

و يؤكد اوباما ان الاتفاق النووي الذي سيمنع ايران من تطوير سلاح نووي " لا يعتمد على امال ، بل من خلال حقائق و دلائل و استنتاجات موجودة على الواقع " ، و اكد اوباما ان " توجيه ضربة عسكرية ضد ايران لن يصلح من الوضع الموجود في ايران حاليا و أن أي ضربة نووية ستساهم فقط في تأخير تصنيع السلاح النووي لفترة قصيرة و ليس منع إيران من حصولها على سلاح نووي ".

و دعا سياسيون في الكونجرس الأمريكي أوباما بتنفيذ القرار ، و الإعتراف بإسرائيل عاصمة للقدس ، و البت في مسالة نقل السفارة و في ديسمبر 2016 ، إستخدم أوباما حقه في تأجيل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ستة أشهر أخرى ، و ترك الأمر في يد الرئيس المقبل.[1]

صوت مجلس النواب من قبل في تاريخ الولايات المتحدة مرتين على إجراء من هذا النوع بحق رئيس أمريكا ، مرة ضد الرئيس " أندرو جونسون " عام 1868 ، و المرة الثانية ضد الرئيس " بيل كلينتون " في عام 1998 ، إلا أن المجلس لم يعزل أي منهما ، و برأهما حرصا على أهمية مقام الرئاسة الأمريكية حتى و إن كنا مذنبين .

حيث فتح الباب رئيس مجلس النواب " جون بونير " أمام مسألة عزل الرئيس أوباما ، و أن الجمهوريين يسعون إلى جمع أصوات كافية لدعم دعوى قضائية تطالب بعزل أوباما من موقعه ، فما هي التجاوزات التي أقدم عليها أوباما و تستدعي العزل ؟

ف بإتخاذ الرئيس الأمريكي العديد من الإجراءات و التصديق على مشاريع قرارات دون الرجوع للكونغرس و هو ما يمثل مخالفة دستورية .

و من بين تلك التجاوزات ما يتعلق بالرعاية الصحية التي عرفت ب " أوباما كير " و بتقنين أوضاع المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة ، كما وقع جدلا واسعا داخل الكونغرس بعدما عقد صفقة لمبادلة أسير أمريكي في أفغانستان ، في مقابل خمسة معتقلين من قيادات حركة طالبان دون إبلاغ الكونجرس أولا بالإضافة إلى رفع الحد الأدنى لأجور المقاولين الفيدراليين ،حيث أن

1 - هدى الشيمي، **22 عاما على قانون نقل السفارة للقدس ... هل ينفذ ترامب ما خاف منه سابقوه ؟**،في:
https : // www.masrawy .com // (2018/04 /4 13:28 h)

أعضاء الجمهوريين في مجلس النواب يتجهون نحو عزل أوباما بسبب خططه لتغيير نظام الهجرة ، مقرا أن خطتهم القضائية تستند إلى تجاوز الرئيس سلطته التنفيذية ، و إنتهاكه سلطة الكونجرس .

محاولة إستقراء الأصوات المتعددة التي تطالب بعزل أوباما تكشف لنا أن وراء الأكمة ما وراءها بالفعل.

من بين تلك الأصوات المحافظة السابقة لولاية ألاسكا " سارية بالين " و المرشحة السابقة لمنصب نائب الرئيس الأمريكي في الإنتخابات الرئاسية عام 2008 ، و التي ترى أن الوقت قد حان لعزل الرئيس أوباما ، و قد أصبح أوباما مرة أخرى هدفا لهجمات بالين بعد طلبه من الكونجرس الحصول على مبلغ إضافي قدره 3,7 مليار دولار لمكافحة الهجرة الغير الشرعية ، أما " دافيد ديوهرست " نائب حاكم تكساس الأمريكية فقد دعا من جانبه لعزل أوباما لما وصفه ب " مراوغة الرئيس " بحقوق المواطنين و حرياتهم على خافية أزمة الإغلاق الحكومي التي مرت بها أمريكا في عام 2013 ، بالإضافة إلى قضايا أخرى و أعلن " ديوهيرست " خلال جلسة لمجموعة حفلة الشاي اليمينية داخل الحزب الجمهوري ، جمعت مرشحين لمنصب نائب حاكم الولاية قائلا : "هذه الحقوق و الحريات يتلاعب بها أوباما الآن ، و لا أعلم كيف تنظرون للموضوع ، إلا أنني أعلم أن أوباما يجب عزله ، و ليس فقط لأنه تلاعب بحرياتنا و لكن لأن ماقام فيه في بنغازي يعتبر جريمة لا يقتصر الأمر على " سارة بالين " أو " ديوهيرست " ، إذ طالب عدد من نواب الكونجرس بضرورة عزل أوباما و منهم النائب " ستيف ستوكمان " الذي أكد على أن الرئيس أوباما يتمادى في تحديه للحكومة

ويواصل تحطيم القيود التي نص عليها الدستور بشان سلطة الإدارة الأمريكية و أنه يستغل سلطاته الدستورية.[1]

نفس الأمر أقدم عليه السيناتور الجمهوري " دون ويب " الذي دعا في إقالة الرئيس أوباما لأنه إنتهك الدستور و مزج بين سلطته التنفيذية و التشريعية واصفا إياه بأنه لعنة للشعب الأمريكي المحب للحرية .

و الغريب و المثير في شأن إقالة أو عزل أوباما هو إرتفاع أصوات العسكرين إعتادوا النأي بأنفسهم عن صراع السلطات المدنية ، ففي بادرة غير متوقعة أطلق جنرال متقاعد بالجيش الأمريكي يدعى "هيري ريلي " فعالية حملة " ربيع أمريكا لعزل الرئيس أوباما و تجريده من منصبه لدعمه الإرهاب و الفوضى في مصر و بلدان عربية أخرى"، و نظم ضباط أمريكيون في واشنطن مسيرة إحتجاجية هي الأولى في سلسلة الإحتجاجات المزمع قيامها ضد سياسات البيت الأبيض ، و هتف المشاركون بشعارات تقول : إعتقال أوباما أو أوباما خسر ، و تتمثل المطالب الرئيسية للمتظاهرين في إستقالة أوباما و نائبه بايدن ، و المدعي العام الأمريكي ، و إغلاق جميع القواعد العسكرية الأمريكية في الخارج .

و هناك أيضا ملفات أخرى غير ظاهرة للعيان في مقدمتها :

علاقة أوباما المتهرئة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي النافذ في واشنطن منذ زمن طويل " بنيامين نتنياهو " و المدخل هنا هو المحاولات الأمريكية المستمرة لإحداث ضغط على حكومة نتنياهو من أجل القبول

1 - اميل أمين ، **هل يدفع الكونغرس لعزل الرئيس الأمريكي باراك أوباما؟**، في:
https : // www.2015omandaily.com/ (2018/04 /4 13:01 h)

بتسوية سلمية مع الفلسطينيين ، حمل لوائها جون كيري ، و قد تعقد المشهد بصورة كبيرة لاحقا ، بعد الهجوم الإسرائيلي على غزة ، و محاولات أوباما إجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار .

و على العكس من العلاقة مع الرئاسة الأمريكية فان علاقات إسرائيل بكل من البنتاجون و الكونجرس ، هي علاقات تشهد إزدهارا واضحا ، حتى و كان إسرائيل نجحت في تعميق هوة بين المؤسسات الأمريكية الثلاث فاختارت الأقوى لتطيعه بينما تعمل بنشاط لعزل الرئاسة الأمريكية و وضعها في الحضيض.[1]

و سبب آخر هو ما يتمثل في علاقة أوباما بتيار الإسلام السياسي في دول ما عرف باسم " الربيع العربي " لاسيما مصر .

1 - **المرجع نفسه .**

المبحث الثالث : الرئيس و الجماعات الغير رسمية .

تتعدد أشكال ضغط الجماعات الأمريكية و أنواعها و مجالات إنتشارها ، خاصة تلك الداعمة لإسرائيل أو التي تدعم العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، كما تزاول هذه الجماعات أنشطتها في ظل القوانين السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية ، و من الخصائص التي تميز هذه الجماعات قدرتها على النشاط في الهامش الذي تسمح تلك القوانين في أماكن و أوقات معينة داخل الولايات المتحدة و إضافة إلى نفوذها في وسائل الإعلام المختلفة .

المطلب الأول : دور اللوبي الصهيوني .

وفقا لمجريات الأحداث و السياسات التي إنتهجتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة بشكل عام و إدارة الرئيس باراك أوباما بشكل خاص التاثير الكبير للمنظمات اليهودية و الصهيونية حيث تتحكم هذه المنظمات في رسم السياسات من خلال شبكة المؤسسات و بخاصة الشركات الرأسمالية و الهيئات المالية و الإعلام و المؤسسات العسكرية و السياسية و هي شبكات و مؤسسات تعمل بتخطيط و توجيه من الجماعات اليهودية و اللوبي الصهيوني ، التي تشكل منظمة " الأيباك " القوة الأكثر نشاطا و قدرة في هذا اللوبي .

و قبل الحديث عن منظمة " أيباك " و أهدافها التي تصب جميعا في خدمة الكيان الصهيوني بخاصة و اليهود بعامة . [1]

1 - ا.ر ، **تعرف على أخطر لوبي صهيوني يتحكم في صناعة القرار الأمريكي**، في:
https : // www.noonpress.com // (2018/04 /6 16:41 h)

لابد أن نتوقف عند معنى اللوبي و دلالاته و الذي هو مصطلح يطلق على مجموعة أو مجموعات تعمل بشكل منظم في ممارسة ضغوط على مراكز صنع القرار في الإتجاه الذي يخدم الأهداف التي تعمل على تحقيقها.

و اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية يشمل اليهود و الصهاينة و أنصارهم الذين يسعون و باستخدام كل الوسائل لإجبار صانع القرار الأمريكي على إتخاذ القرارات المؤيدة للكيان الصهيوني و مصالح اليهود في هذا الكيان وخارجه .

و بالعودة إلى منظمة " الأيباك " التي تشكل المنظمة الأهم و الأكثر نشاطا و تأثيرا في مجموعة اللوبي الصهيوني و اليهودي و ذلك عبر الإنتشار الكبير في معظم الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم " لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية " مما جعلها المنظمة الأقوى التي يستخدمها الصهاينة في تحقيق مصالح كيانهم الغاضب في فلسطين حيث تضم هذه المنظمة مؤسسات و شركات و أفراد و صناديق أموال علنية و سرية و مراكز دراسات متخصصة و شبكة واسعة من المنظمات السرية و العلنية التي تعمل جمبعا من أجل تحقيق أهداف تم وضعها و تصب جميعها في مصلحة اليهود و الصهاينة و من أبرز هذه الأهداف و أهمها :

- الحفاظ على وحدة " الشعب اليهودي " عبر تجميعه في " إسرائيل " عن طريق الهجرة و المحافظة على هويته و حماية الحقوق اليهودية في كل مكان و الدفاع عن الكيان الصهيوني و توفير مستلزمات أمنه و استمرارية وجوده عبر تحضير و تهيئة الأجيال لقيادة الكيان. [1]

1 - **المرجع نفسه .**

و هذا يتطلب التحرك المباشر مع المؤسسات الأمريكية و بخاصة الكونجرس ، لكسب أكبر عدد من أعضائه لدعم مخططاتهم الهادفة لخدمة الكيان الصهيوني و قد تمثل تحقيق هذه الأهداف بوقوف اللوبي الصهيوني بعامة ، و منظمة الأيباك بخاصة وراء السياسات الأمريكية و الحروب الأمريكية ضد العرب و يأتي في المقدمة منها : الحرب العداونية ضد العراق في شهر آذار عام 2003 ، حيث شكلت هذه المنطقة المحرض الأقوى و الأكبر داخل الولايات المتحدة الأمريكية على إحتلال العراق ساندها في ذلك فئة من المحافظين الجدد الذين تربطهم صلات وثيقة بحزب الليكود الصهيوني الذي تزعمه رئيس الحكومة " بنيامين نتنياهو " " مثلما تشكل هذه المنظمة المحرض الرئيس ضد إمتلاك إيران للطاقة النووية بذريعة أن هذا الأمر يشكل خطورة كبرى على أمن الكيان الصهيوني .

كما كان لهذه المنظمة الدور الأساسي في الإنتشار العسكري الواسع في المنطقة عبر القواعد البرية و البوارج البحرية للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة الإقتصادية و العسكرية و السياسية و توفير الدعم و الأمن للكيان الصهيوني في تحقيق مشروعه الإستعماري التوسعي على حساب أرض العرب و ثرواتهم و مصالحهم .

و هذا يدل على أن منظمة الأيباك تلعب دورا أساسيا ، إن لم نقل الدور الأساسي في تحديد [1] مسار السياسة الأمريكية الخارجية بما يخدم مصالح الكيان الصهيوني التي تحددها حكومات هذا الكيان بما يعني دفع الإدرات الأمريكية لإتخاذ مواقف و سياسات و قرارات تخدم هذه المصالح عبر نفوذ منظمة " الأيباك " و لنا من المشهد السياسي الذي حصل ، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطابه التاسع عشر من أيار عن توجه أمريكي بالقبول بإقامة دولة فلسطينية منزوعة

1 - ا.ر ، **تعرف على أخطر لوبي صهيوني يتحكم في صناعة القرار الأمريكي**،في:
https : // www.noonpress.com // (2018/04 /6 16:41 h)

السلاح فوق الأرض الفلسطينية التي تم إحتلالها إثرعدوان حزيران عام 1967 ، تصدى له رئيس الحكومة الصهيوني نتنياهوا رافضا القبول بمثل هذه الدولة فوق كامل الأرض المحتلة ، مدعيا بأن إقامة هذه الدولة تشكل خطرا يهدد أمن الكيان الصهيوني بذريعة أن " حدود " هذه الدولة تجعل الكيان الصهيوني غير قادر على الدفاع عن الكيان و هذا يتطلب إحتفاظ الكيان الصهيوني بمساحات معينة من أرض الضفة الغربية المحتلة كما أعلن تمسكه بالقدس الموحدة كعاصمة للكيان الصهيوني ، فما كان من أوباما إلا أن يرضخ و يتراجع عن موقفه أمام مؤتمر الأيباك بعد أيام قليلة بسبب ما تمثله هذه المنظمة من تأثير في انتخابات الرئاسة أو إنتخابات الكونغرس.

كما تعد اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة المعروفة باسم "الأيباك" أشهر جماعات الضغط اليهودية ، و واحدة من أقوى خمس جماعات ضغط في واشنطن و تعد من اكبر مراكز النفوذ بالساحة السياسية الامريكية و أن لجامعة الأيباك تأثيرا قويا على السياسة الخارجية الأمريكية و تحرص الجماعة على ضمان تبني الولايات المتحدة وجهة النظر الإسرائيلية نحو صراع الشرق الأوسط ، و القضايا العالمية بصفة عامة .[1]

أما بعد التقهقر غير المنظم لأوباما أمام نتنياهو يقر أن وزن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لايمكن أن نستمر بتجاهله بذريعة " أن الصهيونية هي إمتداد للإمبريالية " و أن " إسرائيل هي مجرد أداة للإمبريالية في الوطن العربي "

1 - ابراهيم علوش، **تقهقر أوباما أمام نتنياهو و دور اللوبي الصهيوني**، في:
https : // www.aljazeera.net // (2018/04 /5 17:41 h)

واذا كان أوباما صادقا في تصوره أنه يستطيع أن يجعل الصهيونية مجرد أداة إقليمية للإمبريالية فإنه يكون أكثر من العرب و الفلسطينيين الذين يظنون أن بإمكانهم أن يؤثروا على أوباما لكي يحول توجه الإمبريالية من الإلتحام العضوي بالصهيونية إلى إحتوائها.

المطلب الثاني: تأثير وسائل الإعلام و الرأي العام.

تؤدي وسائل الإعلام الأمريكية وظائف متعددة في عملية تخطيط و تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية عبر وسائل مختلفة ، و تأتي في مقدمة هذه الوسائل الصحافة ، فهي من ناحية كونها قناة غير شخصية يستخدمها صانعوا القرار السياسي لتفسير مواقفهم و سياساتهم و جمع التأييد لمواقفهم الحكومية ، و في إيصال آراء قادة الرأي و جماعات المصالح و الجمهور بصفة عامة إلى القادة الحكوميين و صانعي السياسة ، و من ناحية أخرى يمكن من خلالها ممارسة الضغط على صانعي السياسة عبر جماعات الضغط ، و المصالح المؤثرة فيها ، و من خلال دورها في تشكيل الرأي العام ، و رأي صانعي السياسة في القضايا الخارجية .

كما أن وسائل الإعلام الأمريكية تتدخل في عملية صياغة السياسة الخارجية ، و لكنها تبقى مجرد جزء في آلة صنع القرار و ليست المصدر الذي تشتق منه السياسات ، فضلا عن إعتماد الدبلوماسية الأمريكية على وسائل الإعلام لدرجة أن عددا كبيرا من التقارير الدبلوماسية تتكون من التحليلات التي يكتبها الصحفيون في هذا المجال بل يمكن القول " إن وسائل الإعلام هي عيون و آذان الدبلوماسية ".[1]

و في هذا الصدد يشير وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر إلى " أن تنفيذ السياسة الخارجية يجب أن ترتبط على نحو لم يسبق له مثيل باجهزة الإعلام الجماهيرية ، فهي إلى حد كبيرسياسة خارجية إعلامية جماهيرية أو شعبية " .

1 - سليم كاعط علي ، **وسائل الإعلام و السياسة الخارجية الأمريكية**، في:
https : // www.aljazeera.net // (2018/04 /8 23:41 h)

و هكذا نجد أن تاثير وسائل الإعلام على السياسة الخارجية للولايات المتحدة يتضح من خلال ناحيتين رئيسيتين ، فمن ناحية تؤثر وسائل الإعلام على الرأي العام الذي يؤثر بدوره على صانعي القرار ، فالصحافة الأمريكية مثل : الواشنطن بوست ، و نيويورك تايمز ، التي تعد أكثر وسائل الإعلام قوة و انتشارا في العالم ، و هي كذلك في مقدمة وسائل الإعلام الجماهيري في أمريكا ، تلعب دورا رئيسا كونها أدوات تملك من القوة بما يمكنها من تشكيل موقف الرأي العام في أمريكا حول السياسة الخارجية .

كما أن وسائل الإعلام تمارس تأثيرا مباشرا على صانعي القرار من خلال توفير المعلومات و الأفكار و الصور المختلفة التي تشكل رؤية هؤلاء للعالم الخارجي ، فضلا عن دور وسائل الإعلام في تقديم صورة أمريكا الخارجية كدولة لا تنشد سوى السلوك السلمي التعاوني ، و إظهار التقاليد الداخلية الأمريكية بانها النموذج الأمثل في التقدم و الديمقراطية ، فضلا عن محاولة خلق و إسباغ هيبة دولية على الولايات المتحدة ، و على الرئيس بشكل خاص بأنه يمثل أكبر دولة في العالم و قائدة للنظام الدولي .[1]

- فالعالم الأمريكي يؤثر في السياسة الخارجية من خلال اتاحته حدودا للتصرف و إمكانية للحركة السياسية الخارجية ، و مهمته تصبح أقرب إلى " خط الهجوم الأول و خط الدفاع الأخير " عن السياسة الخارجية للدولة ، كما أن تأثير الإعلام الأمريكي في السياسة الخارجية يتمثل من خلال الدور الرقابي من خلال قدرته على التلاعب بالبيئة السياسية الداخلية و الخارجية ، إذا لا يمكن بدونها الإطلاع و الإحاطة الدقيقة بالبيئة و الأحداث السياسية .

1 - **المرجع نفسه .**

فضلا عن ذلك ، فإن العلاقة بين وسائل الإعلام و الحكومة الأمريكية تتحدد من خلال ناحيتين :[1]

أولهما : إن الحكومة لكي تحظى بتأييد الرأي العام لسياستها الخارجية و الداخلية تسعى للتحكم في المعلومات التي يتلقاها الجمهور ، و هي تعمل على تحديد المواقف و تقديم الرؤى المختلفة و لكن بأسلوبها الخاص الذي ينسجم مع أهدافها السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية ، و من ناحية أخرى يدرك رجال الإعلام الدور الهام الذي يطلعون به في عملية صنع السياسة /، فالسياسيون و رجال الأعمال يعتمدون عليهم للدعاية لسياستهم و برامجهم .

و هكذا فالإعلام الأمريكي إذا كان في غالب الأمر هو إعلام يسير وفق نظرية الإعلام الحر ، إلا أنه من جانب آخر هو إعلام سلطوي يلبي رغبة السياسة الخارجية و تتحكم به الحكومة الأمريكية دائما ، و هو بذلك يكرر أسلوب الإعلام الرسمي الموجه الذي إعتمدته الدول الشمولية و الإتحاد السوفياتي السابق تحديدا .

من جانب آخر فان وسائل الإعلام في السياسة الخارجية الأمريكية يأتي أيضا من مدى قوة و سيطرة اللوبي الصهيوني على الإعلام الأمريكي ، و التداخل و التفاعل معه بحيث يمثل الإعلام في الغالب إرادة ذلك اللوبي ، و لا شك في أن مدى قوة اللوبي الصهيوني و تأثيره على الإعلام الأمريكي تعود إلى عدة مصادر هي :

- **التغلغل الإعلامي** : من خلال وصول أعداد كبيرة من الموالين لهذا اللوبي إلى مراكز إعلامية هامة و سيطرتهم على عدد كبير من غرف التحرير في الصحف و المجلات و القنوات التلفزيونية

1 - شيماء الهواري ، **وسائل الإعلام و صنع السياسة الأمريكية**،في:
https : // www.democraticac.de.com // (2018/04 /8 23:29 h)

- **القوة الإعلانية** : فالقدرة المالية التي تملكها الشركات المرتبطة بهذا اللوبي لها القدرة على إستخدام الوسائل الإعلانية كوسيلة ضغط لتحقيق أهداف فكرية و سياسية ، و نظرا لأن أغلب وسائل الإعلام الأمريكية مؤسسات ربحية بالدرجة الأولى ، فإن الإعلام يعد أهم مصدر من مصادر التمويل و الربح لهذه الوسائل الإعلانية .
- **ملكية وسائل الإعلام** : من خلال سيطرة التيارات الصهيونية على العديد من الصحف و وسائل الإعلام الأخرى ، و إخضاعها بصورة أو أخرى لأهداف التيارات بشكل غير مباشر.[1]
- **جهل الرأي العام** : فالمجتمع الأمريكي بطبيعته لا يهتم بقضايا العالم الخارجي ، و لا يعني بصراعات أخرى لا تؤثر على حياته اليومية ، و لذلك نجح اللوبي الصهيوني في إستغلال هذا الجهل العام لإعادة توجيه الرأي العام الأمريكي تجاه أولوياته و أهدافه الرئيسية .

و رغم العلاقة الوثيقة بين وسائل الإعلام الأمريكي و السياسة الخارجية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، لابد من الإشارة إلى أن الإعلام الأمريكي و إن كان يعد أحد المحددات الداخلية المهمة للسياسة الخارجية الأمريكية ، إلا أنه ليس لديه القدرة على فرض سلوك معين أو قرار بعينه على صانعي السياسة الأمريكية ، و إنما يساهم في خلق بعض الإتجاهات العامة التي قد تكون مؤيدة أو معارضة لدى أجهزة صنع السياسة الخارجية و الرأي العام بصفة عامة .

إن وسائل الإعلام الأمريكية من خلال تعاملها مع بعض القضايا هي وسائل منحازة من خلال نظرتها إلى هذه القضايا من منظار المصلحة الأمريكية ، فهي تعتمد نوعا من الإنتقائية من خلال الفرز الآلي للأخبار و الأحداث ، فيما يتفق منها مع السياسة العامة للدولة يصبح خبرا و يعد حقيقة

1 - مُحَّد ناصر خوالدة ، **اللوبي الصهيوني و الهيمنة اليهودية على وسائل الإعلام الأمريكية**، في:
https : // www.almawqef.com // (2018/04 /8 23:23 h)

يؤخذ بها ، و ما يخالف التوجهات السياسية الخارجية يصبح دليلا على أن الخصم يمثل تهديدا للمصلحة القومية العليا ، مما يتطلب مواجهته و الحد من خطورته ، و لعل أكبر تأكيد على ذلك أسلوب الإعلام الأمريكي في تسويق الحقائق و بث الأخبار الملفقة عن العراق تمهيدا لإحتلاله في عام 2003 ، لاسيما عندما أثبتت الحقائق زيف تلك الإدعاءات كقضية إمتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ، و التي بينت مدى ممارسة الإعلام الأمريكي وظيفة سياسة مصلحية غير أخلاقية. [1]

1 - **المرجع نفسه .**

المطلب الثالث: دور مراكز التفكير و الدراسات.

يساهم العلماء و الخبراء العاملين بمختلف حقول المعرفة و العلوم بأشكال متعددة في صياغة و بلورة السياسة الأمريكية الداخلية و الخارجية، و تعتبر الجامعات المعقل الرئيسي لنشاط هذه الشريحة، حيث توجد بجل الجامعات الأمريكية إضافة للهيئات المهنية، أقسام متخصصة و مراكز دراسات و أبحاث، تعتمد عليها الحكومة أو الكونغرس الدوائر الإعلامية و الحزبية و الإقتصادية لإنجاز دراسات ميدانية و رؤى و استراتيجيات تعتمد عليها الحكومة أو الكونغرس الدوائر الإعلامية و الحزبية و الاقتصادية لإنجاز دراسات ميدانية و رؤى و استراتيجيات تعتمد كأرضية لبناء إختيارات محددة من قبل صناع القرار ، و قد لاحظ الدكتور سعيد سلمان: "إن الجامعات الأمريكية و دور العلم و البحث فيها هي أقرب في تكوينها و تنظيمها إلى بيوت خبرة منها إلى الجامعات التقليدية المألوفة "، و قال معلقا على أحداث الخليج" إن الذي حارب في الخليج بشكل مباشر هي الجامعات و مراكز البحوث؟".

وباستقلال عن الجامعات توجد معاهد و مراكز دراسات يتولى مسؤولية الإشراف عليها سياسيون (رؤساء سابقون، وزراء، شخصيات دبلوماسية...)أو خبراء و خصوصا في واشنطن و نيويورك. [1]

و تتوفر المؤسسات الحكومية في ذات الوقت على أقسام لتخطيط و الدراسات التابعة لها هيكليا، وهكذا فإن الحزب الديمقراطي يتوفر على معهد للدراسات تابع لنواب و شيوخ الحزب في الكونغرس، متخصص في إنجاز الأبحاث و الدراسات التي تتطلبها القرارات و القوانين التي يقترحها الحزب، و تتوفر وكالة الطاقة و الملاحة الجوية(نازا) على مركز للأبحاث و تطوير بحوث الطاقة، وجلها موجهة للأبحاث في الاكتشافات الفضائية و العلوم الرياضية و الفيزيائية.

1 - منصف السليمي، **صناعة القرار السياسي الأمريكي** (مركز الدراسات العربي-الأوروبي، ط.1، 1997)،ص .270.

حقل الإهتمام بالعالم العربي و الإسلامي:

و تتوخى المؤسسات السياسية أسلوب دعوة الخبراء و الأساتذة الجامعيين لتقديم تقارير و آراء بشأن المشاكل و القضايا المطروحة قبل اتخاذ القرارات، و خلال السنوات العشر الأخيرة ركزت أجهزة: وزارة الدفاع– الخارجية– وكالة المخابرات– لجنة الشؤون الخارجية و الخاصة بأوروبا و الشرق الأوسط بالكونغرس إلى تكليف مئات الباحثين لإنجاز دراسات و أبحاث حول ظاهرة الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط.

ومن أهم الهيئات العلمية و الأكاديمية العربية و الإسلامية يوجد المعهد العربي–الأمريكي الذي يرأسه جيمس زغبي(أمريكي و فلسطيني الأصل)، و الذي سعى خلال السنوات العشر الأخيرة لقيادة جماعة ضغط عربية داخل الحزب الديمقراطي و أثار نقاشا ساخنا في المؤتمرات المحلية و القومية للحزب حول موضوع القضية الفلسطينية، لكن ضغط اللوبي الإسرائيلي و خصوصا داخل الحزب الديمقراطي يفوق كثيرا هذه المحاولات.

و يقدر عدد العلماء الباحثين و المهندسين العرب و المسلمين في الولايات المتحدة بنسبة لا تفوق 2% من مجموع العلماء و الباحثين الأمريكيين، و لتفعيل مساهمة الخبراء و العلماء في صناعة القرار الأمريكي، تقوم الجامعات و المعاهد بنشر الأبحاث و الدراسات في دوريات متخصصة تعد بالمئات. [1]

و تخضع عملية النشر إلى توظيف إعلامي من قبل المؤسسات الإعلامية: التلفزيون و كبريات الصحف و المجلات الأسبوعية في مجال تحليل الأوضاع السياسية و خلفيات القرارات السياسية، إقناع الرأي العام بقنوات غير رسمية.

1 - المرجع نفسه.

خلاصة الفصل :

إن التفكير الإستراتيجي الأمريكي هو حصيلة أفكار الأجهزة الحكومية و مراكز البحوث و الدراسات التي تسمى بخزانات الفكر التي تعمل على صنع الأفكار و الإستراتيجيات و السياسات من ثم تقديمها إلى متخذ القرار الأعلى و هذه المراكز تستوعب العديد من الباحثين و المتخصصين ، أساتذة الجامعات ، و بالتالي تلتقي المؤسسات الرسمية و غير الرسمية للولايات المتحدة على هدف إستراتيجي واحد ألا و هو تحقيق متطلبات الأمن القومي الأمريكي .

الفصل الثالث

حاول أوباما رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك عقب سنوات عاصفة من إدارة بوش ، تركت الولايات المتحدة على شفا إنهيار مالي ، ووسعت فجوة عدم الثقة والعداء بين الشعوب والمجتمعات الإسلامية والولايات المتحدة ، ولفهم سياسة أوباما الخارجية تجاه العالم العربي ، جرا بنا أن نفهم توجهاته السياسية والعسكرية والإقتصادية ، تجاه المنطقة المغاربية.

و تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول** : التوجهات السياسية و الدبلوماسية .
- **المبحث الثاني** : التوجهات العسكرية و الأمنية .
- **المبحث الثالث** : التوجهات الإقتصادية .

المبحث الأول : التوجهات السياسية والدبلوماسية .

اتسمت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة المغاربية (الجزائر، تونس و المغرب) باستقرار كبيرو بدعم باراك أوباما لثورة تونس في عملية الإنتقال الديمقراطي و علاقتها مع الجزائر و فق إستراتيجية " الحرب على الإرهاب " ، و شهدت توترا في علاقتها بالمغرب لعدم دعمها بشكل صريح لقضية الصحراء الغربية.

المطلب الأول : موقف أوباما من الثورة في تونس .

سنة 2011 مثلت منعرجا جديدا جعلت من تونس محط إهتمام السياسة الخارجية الأمريكية ، وهو ما انعكس في تطوير المعاملات بين البلدان على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية ، حيث بطلب من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ، وقف أعضاء الكونغرس الأمريكي يوم 25 جانفي 2011 ليحيو الثورة التونسية ، هذه الحركة الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات المشتركة بين البلدين ، لتمثل علاقة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتونس.

منذ الأسابيع الأولى بعد 14 جانفي 2011 ، بدا جليا أن موقع تونس قد تغير في سلم أوليات السياسة الخارجية الأمريكية ، فالولايات المتحدة لا تكتفي بمجرد التصريحات أو إعلان النوايا ، لتذهب مباشرة إلى صلب الموضوع عبر تقديم شتى أنواع المساعدات الإقتصادية والعسكرية للحكومة الإنتقالية المتتالية.[1]

1 - مُحَّد سميح عكاز ، **التعاون الأمريكي التونسي على المسار الديمقراطي** ،في:
https : // www.nawaat. org // (2018/03 /26 14:34 h)

وقد أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما خلال لقائه الأول برئيس الحكومة التونسية الباجي قائد السبسي في : 17 أكتوبر 2011 ، أن سلسلة من إجراءات الدعم الإقتصادي لتونس قد تم التطرق إليها خلال اللقاء وستشمل جملة من المساعدات التجارية ودعم الإستثمار إضافة إلى برنامج متكامل لمساندة الاقتصاد التونسي في مجال الأعمال و الإستثمار والتشغيل دون التطرق للمساعدات الأمنية والعسكرية، على عكس طبيعة العلاقات السابقة مع نظام بن علي الذي تم إستقباله لمرة واحدة من قبل الرئيس الأمريكي جورج بوش سنة 2004 قبل أن تسوء العلاقة.

عقب زيارة كونداليزا رايس في 2008 وتلميحها بضرورة تحقيق إنتقال سياسي في تونس ، تواصلت لقاءات أوباما مع المسؤولين التونسيين بشكل شبه دوري طيلة السنوات الخمس التالية لانتفاضة الشعب التونسي.

ثاني لقاءات الرئيس الأمريكي كانت مع الرئيس المؤقت محمد منصف المرزوقي في : 23سبتمبر2013 على هامش مشاركة هذا الأخير في أشغال الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، تتوالى الزيارات بعدها ، ليستقبل البيت الأبيض مرة أخرى رئيس الحكومة الانتقالية الجديد مهدي جمعة ، شهرين فقط بعد توليه منصبه في إطاردعوة من الرئيس الأمريكي لعقد سلسلة من اللقاءات مع مديرة صندوق النقد الدولي ومدير البنك الدولي وعدد من رجال الأعمال الأمريكيين. [1]

الزيارة الأخيرة في : 20 ماي 2015 ، كان قد أداها رئيس الجمهورية الباجي قائد السبسي ، حيث تم إمضاء مذكرة تفاهم للتعاون طويل المدى بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية تضمنت أربعة أقسام تشمل التعاون الإقتصادي ، دعم المكاسب الديمقراطية والتعاون الإستراتيجي التونسي

1 – سعد محيو ، " **ثورة تونس " كسبت جولة لكن انتصارها متوقف على " اصلاح أجهزة الأمن** " ،في:
https : // www.swissinfo.ch.com// (2018/03 /26 13:45 h)

الأمريكي ، والتي أثارت جدلا واسعا حينها ليست لما تضمنته من بنود وإنما لإمضائها من طرف محسن مرزوق رئيس حزب نداء تونس آناذاك .

تغير الموقف الأمريكي لم يقتصر على إذابة الجليد السياسي ، بل تجسد عبر حزمة من الإجراءات والعطايا "السخية" للحكومات التونسية المتعاقبة ، إغراء الجانب التونسي للإرتباط أكثر بالمعنويات الأمريكية ، واستقطاب السياسة الخارجية التونسية نحو الإصطياف والتماهي مع المواقف الأمريكية .

إعتمد على الهبات والمساعدات الإقتصادية والأمنية والعسكرية ، إذ تفيد المعطيات الصادرة عن السفارة الأمريكية في تونس عن تسليم الحكومات المختلفة منذ سنة 2011 ما يقارب 700 مليون دولار في شكل مساعدات وهبات ، إضافة إلى ضمانات قروض ناهزت المليار دولار حتى سنة 2015.

تدعيم العلاقات الإقتصادية بين الجانبين ، لم يقتصر على الجانب المالي فحسب ، إذ تفيد إحصائيات منظمة التجارة الدولية والمعهد التونسي للإحصاء عن تطور المبادلات التجارية بين البلدين خلال السنوات الخمس الماضية ، لتتضاعف الواردات التونسية من السلع الأمريكية أربع مرات من 160 مليون دولار سنة 2010 إلى 606 مليون دولار تقريبا سنة 2015 ، في نفس السياق ، بلغت الصادرات التونسية للولايات المتحدة سنة 2015 ما يناهز 206 مليون دولار مقابل 215 مليون دولار سنة 2010 ، هذه الحصيلة وفتح الأسواق التونسية أكثر فأكثر أمام المنتجات الأمريكية فاقمت وضعية العجز التجاري ليبلغ قرابة 400 مليون دولار سنة 2015 بينما لا تمثل المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة سوى 2,6 % من إجمالي التبادل التجاري لتونس مع دول العالم . [1]

1 - المرجع نفسه.

أما على صعيد الاستثمارات المباشرة ، فبقي الإندفاع الأمريكي نحو السوق التونسية محتشما ، حيث تفيد المعطيات الصادرة عن السفارة الأمريكية وتقرير صادر عن السفارة الفرنسية في تونس أن حجم الاستثمارات الأمريكية في تونس لا يتجاوز 105 مليون دولار خارج قطاع الطاقة والتي لا تمثل سوى 02% من عدد المؤسسات والاستثمارات الأجنبية في تونس.

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكريس وجودها الإقتصادي عبر مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation) التابعة للبنك الدولي حيث لم تقتصر نشاطاتها على تمويل المشروعات المتعثرة أو الإستشارة المالية ، وقد استطاعت JFC أن تدعم وجودها بتونس من خلال عمليات الإستثمار المتتالية والتي شملت عديد القطاعات كالقطاع البنكي ، حيث أصبحت مساهمت في رأس مال بنك الأمان ، بالإضافة إلى القطاع الصناعي عبر شراء نصيب بلغ19% من أسهم شركة FUBA المصنعة للشرائح الإلكترونية على المستوى الأمني والعسكري ، فإن التنسيق بين تونس والولايات المتحدة الأمريكية يعود إلى عقود خلت حيث تمثل الأسلحة الأمريكية 70% من ترسانة الجيش التونسي ، إضافة إلى خضوع الأمنيين والعسكريين التونسيين إلى دورات تدريبية دورية الولايات المتحدة .[1]

الظرف الأمني والعسكري الصعب الذي عرفته تونس منذ سنة 2011 إنعكس على التعاون بين البلدين في هذا المجال ، حيث منحت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغا يفوق 225 مليون دولار تحت عنوان المساعدة الأمنية لتونس ، والتي شملت بالأساس معدات نقل وتسليح إضافة إلى دورات تكوينية في مجال مكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة ، أما على الصعيد العسكري ، فقد منحت

1 **أوباما يهنئ تونس بدستورها الجديد و يتعهد بدعمها** في:.

https : // www. alhurra.com // (2018/03 /26 15 :00h)

الولايات المتحدة الأمريكية 100 مليون دولار لفائدة وزارة الدفاع التونسية منذ سنة 2011، كما تولت الولايات المتحدة تنظيم دورات تكوينية لفائدة العسكريين التونسيين ومنحهم تجهيزات في مجال الترصد والإنتشار وحماية الحدود وقد ساهم برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية في تمكين تونس من إبرام صفقات عسكرية كان آخرها سنة 2015 أثناء زيارة الرئيس الباجي قائد السبسي إلى واشنطن والتي وقع خلالها عشرة عقود إضافية مع الولايات المتحدة شملت عقودا لشراء طائرات هيلكوبتر من طراز (بلاك هوك) وناقلات جند مدرعة وصواريخ (هيلغاير) و 52 عربة من طراز (همفي) وثلاث زوارق دورية وطائرتي نقل من طراز C-130J. [1]

يبدو أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاوزت مرحلة الإعجاب بثورة الشعب التونسي لتمر إلى مرحلة الوصاية على البلاد ورسم ملامح مخططاتها الإقتصادية والسياسية والأمنية ، وقد مثلت الإتفاقيات ذات الطابع الإقتصادي أحد أدوات هذه الوصاية على غرار إتفاقية التعاون والشراكة مع الحكومة والتي وقعتها شركة " جنرال إيليكتريك " الأمريكية في 09 نوفمبر 2013 والتي تشمل مجال الصحة والنقل والطاقة عبر تمويل المشاريع الكبرى ، بالإضافة إلى إتفاقية الشراكة بين تونس و" مايكروسوفت " والتي تم توقيعها سنة 2014 أثناء زيارة رئيس الحكومة مهدي جمعة إلى الولايات المتحدة سنة 2014 بغرض إستغلال نظم التشغيل في إطار الإحترام الكامل لحقوق الملكية الفكرية وصولا إلى مذكرة التعاون بعيد المدى التي وقعها رئيس حركة نداء تونس محسن مرزوق أمام أنظار الرئيس الباجي قائد السبسي في ماي 2015 وجدول أعمال الدورة الثانية من الحوار الإستراتيجي الأمريكي التونسي في نوفمبر 2015 .

1 - **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني : العلاقات الجزائرية الأمريكية .

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 ، لتقدم أكبر تبرير لبدء تنفيذ سياسات الهيمنة على مصادر الطاقة في العالم لتزدهر معها شركات النفط والسلاح العابرة للقارات والقريبة جدا من مصالح المسؤولين في البيت الأبيض .

كانت البداية مع إحتلال أفغانستان مصدر الإرهاب ومأواه فاحتلت البلاد واقتربت الجيوش الأمريكية من حوض بحر قزوين وما حوله حيث يقع ثاني إحتياطات النفط العالمية بعد نفط الخليج.

ثم جاء إحتلال العراق الذي ثبت أن له علاقات مع القاعدة وزعيمها. أصبحت الجيوش الأمريكية الحليفة تمشي على بحور النفط في الخليج ما لا يقل على 60% من إحتياطات العالم ، وحيث سيورد الحلفاء الغربيون أكثر نفطهم من هناك على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستورد منه إلا ما يعادل 18% من إحتياجاتها حسب تقديرات 2002 بقيت منطقتان في العالم الثالث حيث الكنوز القابلة للإخضاع .[1]

أمريكا اللاتينية التي تعتبر خمسة من دولها ضمت قائمة أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة وأفريقيا التي سوف تستورد الولايات المتحدة منها 25% من احتياجاتها النفطية في عام 2020 ، هو ما سيزيد عن 35% من كل النفط الإفريقي المصدر في نفس العام وإذا كانت أمريكا اللاتنية لم تعد لعبة في أيدي الأخوات السبع فإن المنطقة الإفريقية كثير من ينتظر الوعد الأمريكي .

1 فرحات جمال ، **السياسة الأمريكية في الجزائر : نشأتها ، تطورها و آثارها** (الريحانة : الريحانة للكتاب 2006) ،ص. 132 .

أهمية الجزائر في محاربة الإرهاب :

عندما ضربت الرحلة 77 صبيحة سبتمبر 2001 مقر البنتاغون كان أحد أهم حلفاء المستقبل موجود هناك ، وهو الجنرال محمد مدين المدعو" توفيق "، رئيس المخابرات الجزائرية المعروفة (DRS) الذي نجا هو ومن معه من الجنرالات الجزائريين من الهجوم ولكنه سيكون واحدا من أكبر المستفيدين منه على الإطلاق.

لم تكن الإدارة الأمريكية بحاجة لمن يذكرها بأن الجزائر مدرسة في محاربة الإرهاب وجب التعلم منها بحسب وصف من وزير بريطانيا للحلفاء الجدد في شمال إفريقيا .

لكن ما كانت الإدارة الأمريكية بحاجة إليه هو عدو في إفريقيا وخاصة في منطقة الساحل والصحراء ، و هو ما يمثله خطر الجماعة السلفية ،للدعوة والقتال التي تحولت إلى قاعدة المغرب الإسلامي ونقلت مركز نشاطها إلى أقصى الجنوب بعدما تلقت ضربات قاتلة في الشمال وأصبحت الجماعة تشكل خطرا بعد أن إنظم إليها الأصليون من كل بلدان المنطقة ، حتى أن جورج بوش وصف أميرها الأشهر عبد الرزاق بارا وهو مناضل عسكري جزائري ، منشق بأنه ممثل بن لادن في الصحراء بعدما قيل أنه وراء عملية خطف 32 سائح ألماني في 11 أفريل 2003. . [1]

1 - المرجع نفسه، ص.134

أهداف أفريكوم :

تسعى الولايات المتحدة من وراء إنشاء أفريكوم لتحقيق جملة من الأهداف منها:

جيوستارتيجيا : محاصرة نفوذ القوى الصاعدة الأخرى الآخذة في التنامي في إفريقيا ، خاصة الصين.[1]

نفطيا : الهيمنة على النفط الإفريقي العالي الجودة والأقل أخطار و الأقرب جغرافيا.

موارد أولية أخرى : كاليورانيوم حيث يوجد ثاني إحتياطات العالم خاصة في النيجر .

عسكريا : التدخل عند الضرورة في مناطق حيوية لمصالحها . غير أن أمريكا لم تعد ترغب في التدخل العسكري بعد تجربتي العراق وأفغانستان وعليه يصبح الهدف الأول حسب دانيال فولمان هو تقوية حلفائها من الأنظمة الإفريقية ، للبقاء في السلطة لدعمهم عسكريا ولوجستيا ، وهي نفس السياسة التي إنتهجها أوباما مع تجميلات شكلية للخطاب الجديد.

أهم هؤلاء الحلفاء الذين تختزن بلدانهم الموارد الأولية وعلى رأسها الموارد النفطية وهم أساسا : نيجيريا وأنغولا وتشاد والجزائر.

ويتضح أن اسم الجزائر في القائمتين فهي تاسع ممول نفطي لأمريكا حسب مصادر إحصائيات سنة2009 ، وهي قوة أمنية وعسكرية بالغة الأهمية في الحرب العالمية على الإرهاب.

1 مجدي ابراهيم ، **الإستراتيجية العسكرية ... المبادئ و المقومات** (دار الحكمة للنشر و التوزيع ،2013) ،ص .59 .

أهداف الجزائر :

أما بالنسبة للشريك الجزائري فإن له مجموعة من الأهداف يسعى إليها وهي :

- عزل الغريم المغربي عن ساحل الصحراء الكبرى مما يكثف حصاره لإفريقيا ويضعف على المدى البعيد سيطرته على الصحراء الغربية .
- محاصرة ومواجهة النفوذ الليبي المتزايد لدى قبائل الطوارق التي كان العقيد يريد أن يوحدها ضمن ما يسميه وطنا قوميا للطوارق (تارغشان) .
- مزيد من النفوذ في دول الجوار الصحراوي النيجر ومالي وبشكل خاص موريتانيا. والأهم من ذلك كله المحافظة على صفة الشريك الحيوي في مكافحة الإرهاب العالمي وبروز قوة إقليمية ضرورية للإستراتيجية الأمريكية والغربية وبمقتضى ذلك يوكل له الشريك الجزائري مهام الدركي للحفاظ على أمن إفريقيا الشمالية الغربية.[1]

إن سياسة أوباما تعتمد على خيارالدولتين كحل سلمي شامل وعادل لقضية الشرق الأوسط ، فتصريحات المبعوث الأمريكي الصريحة والضمنية وضعت العلاقات الجزائرية – الأمريكية أمام آفاق واعدة يمكن أن تحددها الأبعاد التالية :

- **البعد الأمني :** حيث سيستمر التعاون بين الجزائر وواشنطن في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والخبرات والتنسيق والتشاور ، وسيكون لهذا البعد الأولوية مما سيعزز مكانة الجزائر في شبكة العلاقات الأمنية الدولية لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها .

1 زيتوت محمد العربي ، **الجزائر و الحرب على الإرهاب** . في:
https : // www.algeria.channel.com// (2018/03 /26 14:20 h)

- **البعد الإقتصادي** : إن الولايات المتحدة ستكون حاضرة بشركاتها في مختلف مشاريع التنمية التي سطرتها الجزائر ، وخاصة في السنوات القادمة فزيارة المبعوث الأمريكي جورج ميتشل إلى الجزائر أعطت صورة إيجابية على مستوى التطور الذي عرفته العلاقات الجزائرية – الأمريكية المبنية على المصالح المشتركة ، وبالأخص أن الجزائر باتت " محطة " اساسية لا غنى عنها في نجاح أي سياسة إقليمية أو دولية في المنطقة .

ويمكن القول أن ديناميكية التعاون الثنائي قد سمحت بتحقيق تقدم نوعي وهو ما أكده سفير الجزائر بواشنطن السيد عبد الله بعلي في إحدى تصريحاته ، عندما أشار إلى أن " العلاقات تعرف متانة وقوة أكثر على الصعيد الثنائي بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وتوسعت لتشمل التشاور بشأن القضايا الإقليمية والدولية " وهو ما ذهبت إليه كاتبة الدولة السيدة هيلاري كلنتون إذ أكدت إمتنان أكبر قوة في العالم للجزائر .

وأن الولايات المتحدة تعبر عن عرفانها للتعاون الممتاز مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب "

نفس الإنطباع أبداه باراك أوباما عندما أوفد مستشاره الرئيسي للأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب السيد جون برينان ، حيث أكد للرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن استعداده " لبناء علاقات قوية بين البلدين " وكذا إمتنانه لجهود الجزائر في التعاون " في مجال مكافحة الإرهاب كما إعتبر الجزائر شريكا هاما بمنطقة شمال إفريقيا.[1]

1 بن عائشة محمد الأمين ، **المثلث الاستراتيجي : الجزائر ، الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية**، في:

https : // www .maqalaty .com // (2018/03 /31 14:34 h)

وكانت زيارة السيد برينان إلى الجزائر العام الماضي متبوعة بزيارات كل من كاتب الدولة المساعد ويليام بيريز ورئيس قيادة قوات الولايات المتحدة بإفريقيا (أفريكوم) ، السيد كارترهام وكاتب الدولة المساعد للشرق الأوسط وشمال إفريقيا السيد جيفري فيلمان ونائب كاتب الدولة لمنطقة المغرب العربي السيد ريموند ماكسويل والمستشار السامي لمكتب الشؤون السياسية والعسكرية لدى كتابة الدولة السيد مارك آدمز ومنسق مكافحة الإرهاب بكتابة الدولة السيد دانيال بنجامين.

ويتشهد السيد بنجامين في كل تدخل له خلال النقاشات أو خلال جلسات مجلس الشيوخ الأمريكي حول مكافحة الإرهاب بالدور الفعال والمرجعي الذي تلعبه الجزائر في مكافحة هذه الآفة الدولية. [1]

ومن إضافة تناسق أكبر على الشراكة في مجال محاربة الظاهرة ، كانت ندوة الجزائر حول مكافحة الإرهاب بدول الميدان (الجزائر – موريتانيا – النيجر– مالي) متبوعة بمحادثات متعددة الأطراف جمعت بواشنطن ممثلي البلدان الأربعة ومسؤولين أمريكيين رفيعي المستوى من البيت الأبيض وكتابة الدولة والبنتاغون .

كما جسدت مساهمة الجزائر العالمية في مكافحة الإرهاب من خلال مشاركتها الفعالة في إطلاق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بنيويورك الذي تعد الجزائر من أعضائه المؤسسين .

وفي المجال الإقتصادي لا تزال الولايات المتحدة الزبون الأول للجزائر المصنفة حسب وزارة التجارة الأمريكية من بين الـ 20 بلدا الذين لهم فائض في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة في

1 - المرجع نفسه .

حين ما زالت الشراكة الإقتصادية محصورة في قطاع المحروقات بالرغم من القدرات الموجودة والمزايا التي تقدمها الجزائر .

وفي سياق التطورات السياسية التي تميز عدة بلدان عربية رحبت الولايات المتحدة بالإصلاحات السياسية والإقتصادية الواسعة التي باشرتها الجزائر سلميا ، حيث كانت أول من أشاد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجزائر من أجل ضمان تكريس أفضل للديمقراطية وفي تحليله سجل الكونغرس على الفور الفرق بين طبيعة الحركات الإحتجاجية التي سجلت في الجزائر وتلك التي نشبت في غيرها من البلدان العربية التي عرفت ثورات شعبية تكريسا لمقاطعة كاملة مع الأنظمة الحاكمة.

المطلب الثالث : العلاقات المغربية الأمريكية.

لقد تراوحت علاقة المغرب بالولايات المتحدة بين المد والجزر وعبر عشرات السنين ، فلم يكن من الكافي بالنسبة لأمريكا أن المغرب هو أول بلد إعترف باستقلالها لينال الخطوة لها ، بل على عكس ذلك كانت الولايات المتحدة في غالب الأوقات برغماتية إنتهازية أكثر من اللازم مع المغرب .

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تأخذ موقفا دبلوماسيا بروتوكوليا على طول الطريق في ما يخص قضية الصحراء الغربية ، فهي لم تدعم بشكل صريح وواضح ، ولكن موقفها كان يتململ بتململ مصالحها في المغرب ويمتد ما امتدت يد المصالح وينقبض ما انقبضت ، كما أن لتغير الرؤساء في الإدارات الأمريكية بين الجمهوريين والديمقراطيين، وصعود اللوبيات داخل السياسة الخارجية لأمريكا.[1]

تكاد مرحلة أوباما تكون إحدى المراحل المظلمة في تاريخ العلاقة بين المغرب وأمريكا ، فمنذ توليه الرئاسة عرفت السياسة الخارجية الأمريكية نوعا من الضعف والإرتجالية والعشوائية في مختلف القضايا الدولية ، وكان من الطبيعي أن يمس المغرب من هذا " التردد الأوبامي " في إتخاذ القرارات وإدراك المصالح وتقدير الأمور لما فيه مصلحة الأمن والسلم العالميين ، بل أصبح العديدون ينتظرون نهاية مرحلة أوباما بفارغ الصبر ، خاصة دول الشرق الأوسط والخليج .

فمرحلة أوباما عرفت تغيرات جيو إستراتيجية كبيرة في العالم لم تكن إدارة أول رئيس أسود فيها على قدر هذه التغيرات وتركت مناطق بالعالم غارقة في الحروب والفوضى .

1- **الرباط و واشنطن في عهد الرئيس أوباما**، في:

https : // www. alif post.com // (2018/04/ 2 22:10)

ومن نتائج تدهور العلاقات المغربية الأمريكية تقديم وزارة الخارجية الأمريكية تقريرا إلى الكونغرس الأمريكي تميز بنبرته الحادة ضد المغرب ، حيث إتهمه بارتكاب خروقات حقوق الإنسان ضد الصحراويين فيما يخص حرية التجمع وحرية الممارسة السياسية ، عالجت الكونغرس التقرير فيما بعد ، رغم ذلك سيؤثر الأمر بشكل كبير على أي مساعدات سياسية واقتصادية وعسكرية أمريكية للمغرب.

وأدرك محمد السادس ما تقوم به أمريكا، وفي الخطاب الذي ألقاه في القمة المغربية الخليجية في الرياض ، قال " إن الوضع خطير ، خاصة في ظل الخلط الفاضح في المواقف ، وازدواجية الخطاب بين التعبير عن الصداقة والتحالف ، ومحاولات الطعن من الخلف " ، وتساءل " ماذا يريدون منا ؟ " وذلك في إشارة منه لإستهجان المغرب واستغرابه الشديدين من موقف أمريكا ، وبداية الشك في دوافع المواقف الأمريكية نحو المغرب والبلاد العربية عموما ، وارتفاع أسهم نظرية المؤامرة.[1]

تقرير الخارجية الأمريكية حول الوضع الحقوقي في المغرب ، ليس الأول الذي يشن هجوما على الرباط ، فقد سبقته تقارير أخرى كانت مثار أنتقاد رسمي إلا أن السياق الزمني للتقرير هذه المرة كان مختلفا ، لأنه يرتبط بأجندة جديدة تقوم على " عقيدة أوباما" عقيدة قوامها أن تتخلى الولايات المتحدة الأمريكية عن حلفائها التقليديين في المنطقة وفي السياق المغربي ، يمكن قراءة ما وقع في العلاقات بين الرباط وواشنطن من خلال ثلاث مؤشرات أساسية بدأت من مجلس الأمن وتشمل إنفتاح المغرب على شركاء جدد في مجلس الأمن لم يكن التوتر بين الرباط وواشنطن جديدا داخل أروقة الأمم المتحدة ، فقد سبق لمندوب الولايات المتحدة الأمريكية ، أن تقدم بمشروع قرار يدفع في إتجاه توسيع صلاحيات بعثة المينورسو للتقرير عن وضعية حقوق الإنسان في الصحراء ، أولا ، ولفت

1 سفيان النبط ،**المغرب بين " كلينتون " و " ترامب " ... من يفضل ؟** ،في:
https :// www.infomedia.ma// (2018 /04/2 22:30h)

الانتباه عن جدية المقترح المغربي ، القاضي منح الصحراء نظام حكم ذاتي تحت السيادة الوطنية بعد جهد دبلوماسي كبير تراجعت الولايات المتحدة عن مقترحها ، لكنها بذلك تكون قد وضعت ملف حقوق الإنسان في الإقليم الجنوبية خدمة لجبهة البوليساري .

انفتاح المغرب على شركاء جدد ، وعلى رأسهم الصين وروسيا ، لم يرض واشنطن التي لا تنظر بعين الرضا إلى الأدوار المتزايدة لهذين البلدين في العديد من المناطق فنجاحهما راجع إلى الاستقرار السياسي الذي تعرفانه أولا ، وإلى التردد الذي تعيشه السياسات الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما، بحكم حالة الإنكفاء الذاتي الذي تعيشه واشنطن بعد وضعية الفوضى الخلاقة التي أحدثتها في كثير من بؤر العالم وحولتها إلى مناطق توتر وتطاحن طائفي كما في العراق ، لقد كانت مناورة الولايات المتحدة الأمريكية جزءا من مخطط لزعزعة الاستقرار ، فهي تعرف أن الرباط جزء من تحالف دولي لمكافحة الإرهاب ، وتدرك جيدا أن المغرب حليف إستراتيجي في مكافحة الظاهرة في الشرق الأوسط اليمن ، كما في أوروبا عبر التنسيق الأمني مع بلدان أوربية ، وصولا إلى الساحل والصحراء التي تحولت إلى خزان بارود بسبب تنامي أنشطة المنظمات الإرهابية مغاربيا.[1]

1 – ميلود بلقاضي ، **مناورات ضد المغرب** ..**أجندات أمريكية** ، في:

https : // www.assabah.ma.com// (2018/04/27 21:30 h)

المبحث الثاني : التوجهات العسكرية و الأمنية.

لم تعد السياسة الخارجية الأمريكية و فهمها مجرد معرفة و دراسة إنما باتت ضرورة تفرضها آثار هيمنتها على العالم ، و ثقل تأثيرها في المجريات و الأحداث ، و تركيزها في المسائل المتعلقة بقضايا الإقتصاد و الإنفتاح الاقتصادي ، و تشجيع نماذج الحكم الديمقراطي ، وإظهار احترام المنظومة الدولية لحقوق الإنسان في العالم ،كما تميزت السياسة الخارجية الأمريكية بتبنيها قضايا الأمن في العالم ، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر ، من خلال دعم الجهود الإقليمية و الدولية ، حينما يكون ذلك ملائما ، و تستند هاته الإستراتيجية على الإعتقاد بأن الوجود العسكري الأمريكي المتقدم مازال هو الحاجز المعتمد عليه أمام المنافسين الجدد من القوى الكبرى .

المطلب الأول : أوباما وسياسة التدخل العسكري في ليبيا .

في 17 مارس 2011 ، صدق مجلس الأمن ، مدفوعا بالرئيس ساركوزي وإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما ، على القرار رقم 1973 الذي يسمح بالتدخل العسكري في ليبيا ، و كان هدف التدخل[1] حسبما أوضح أوباما ، هو إنقاذ أرواح المتظاهرين السلميين المناديين بالديمقراطية ، و الذين وجدوا انفسهم في مرمى نيران الديكتاتور الليبي معمر القذافي ، لم يواجه القذافي زخم الربيع العربي فقط ، بل كان أيضا مستعدا لإرتكاب حمام دماء في مدينة بنغازي الليبية ، حيث بدأت الثورة ضده ، حيث صرح أوباما : " لقد علمنا أنه إن انتظرنا يوما إضافيا ، قد تواجه بنغازي مذبحة ستردد أصدائها في أنحاء المنطقة و تلطخ ضمير العالم " ، بعد يومين من قرار الأمم المتحدة ، أنشات فرنسا و الولايات

1-آلان كومبديان ،تر:موقع راقب ، **هزيمة أوباما في ليبيا** ،في:
https : // www.raqeb .com // (2018 /03/29 14:00 h)

المتحدة و دول حلف الناتو الأخرى منطقة حظر جوي على أنحاء ليبيا و بدأت في قصف قوات القذافي ، و بعد سبعة أشهر و في أكتوبر 2011 ، و بعد حملة عسكرية موسعة إلى جانب دعم غربي مستمر، سيطرت قوات المتمردين على أنحاء ليبيا و قتلت القذافي .

و في أعقاب النصر العسكري ، ابتهج المسؤولون الأمريكيون للنصر ، فقد صرح ايفودالدر الممثل الدائم للولايات المتحدة في حلف الناتو حينها و جيمس ستافريديس القائد الأعلى لقوات التحالف الأوروبي في ذلك الوقت ، عبر كتاباتهم على تلك الصفحات: " تمت الإشادة بعمليات الناتو في ليبيا بوصفها تدخلا نموذجيا " بل وشارك أوباما نفسه في تلك الإشادة بعد موت القذافي قائلا : " لقد حققنا أهدافنا دون إرسال جندي أمريكي واحد على الأرض في ليبيا " ، و بالفعل يبدو أن الولايات المتحدة قد حققت انتصارا ثلاثيا ، حيث دعمت الربيع العربي ، و منعت عملية قتل جماعي مشابهة لما حدث في رواندا عام 1994 ، و قضت على ليبيا كمصدر محتمل للإرهاب .[1]

إلا أنه يبدو أن الحكم كان سابقا لأوانه ، فعبر التطلع الى السنوات السابقة حتى عام 2011 ، نلاحظ أن تدخل أوباما في ليبيا كان فشلا ذريعا ، حتى وإن حكمنا بمعايير أوباما فلم تفشل ليبيا فقط في تكوين ديمقراطية ، بل و انحدرت إلى دولة فاشلة ، تزايدت أعداد قتلى العنف و انتهاكات حقوق الإنسان أضعاف ما كانت عليه .

رغم ما يدعيه المدافعون عن التدخل ، إلا أنه كان هناك سياسة أفضل في ليبيا ، و هي عدم التدخل نهائيا ، لأن المدنيين الليبيين السلميين لم يكونوا مستهدفين بالفعل ، و لو اتبعت الولايات

1 - المرجع نفسه .

المتحدة و حلفائها ذلك الإتجاه ليجنبوا ليبيا الفوضى الناتجة و لو وفروا لها فرص للتقدم بقيادة الخليفة الذي يختاره القذافي لنفسه ، و هو إبنه الذي يعتبر ليبرالي نسبيا و الحاصل على تعليمه في الغرب " سيف الاسلام "و لكن بدلا من ذلك ليبيا اليوم ممزقة بفعل المليشيات الدموية و الإرهابيين المعادين لأمريكا لذلك تمثل ليبيا درسا قاسيا حول كيف يمكن أن يأتي التدخل الإنساني بنتائج عكسية لكل من المتدخل و هؤلاء الذين يستهدف بالمساعدة رغم تبرير البيت الأبيض لمهمته في ليبيا بالأسباب الإنسانية ، إلا أن التدخل أدى في الواقع إلى تضخم حصيلة القتلى بشكل كبير.[1]

قبل تدخل الناتو كانت الحرب الأهلية الليبية على شفا الإنتهاء مع حصيلة قتلى تصل بالكاد إلى 1000 قتيل ، إلا أنه و منذ التدخل نتج عن الصراع 10 آلاف قتيل إضافي على الأقل ، أي أن تدخل الناتو أدى لمضاعفة حصيلة القتلى لأكثر من عشر مرات .

و منذ تدخل الناتو في ليبيا تحولت ليبيا و جارتها مالي إلى ملاذ آمن للإرهاب ، و ظهرت الجماعات الإسلامية المتشددة ، و التي قمعها القذافي سابقا ، تحت الغطاء الجوي للناتو كأحد العناصر الأفضل كفاءة قتالية في الصراع ،و بعد تسليحها من قبل دول متعاطفة مثل قطر ، رفضت تلك الجماعات نزع السلاح بعد سقوط القذافي .

واتضح تهديدهم المستمر في سبتمبر 2012 ، عندما هاجم جهاديون بعضهم ينتمي لتنظيم أنصار الشريعة ، المجمع الدبلوماسي الأمريكي في بنغازي ، و قتلوا كريستفور ستيفنز ، السفير الأمريكي في ليبيا ، و ثلاثة من زملائه .

1 **أوباما يقر بارتكاب اخطاء في ليبيا بعد سقوط القذافي** ،في:
https : // www.alarabuja . net// (2018/03/29 14:16 h)

كذلك عزز تدخل الناتو في ليبيا الإرهاب في أنحاء أخرى من المنطقة ، فعندما سقط القذافي ، هرب أفراد قواته المنتمين إلى طائفة الطوارق العرقية إلى بلدهم مالي مع أسلحتهم ليبداوا تمردهم الخاص ، و لكن تلك الإنتفاضة أيضا تعرضت للإختطاف سريعا من قبل القوى الإسلامية المحلية و تنظيم القاعدة في المغرب ، لتعلن تلك التنظيمات عن دولة إسلامية مستقلة في النصف الشمالي من مالي ، و بحلول ديسمبر 2012 ، أصبحت تلك المنطقة من مالي " أكبر مساحة يسيطر عليها متشددون إسلاميون في العالم وفقا للسيناتور " كريستفور كونز " ، رئيس اللجنة الفرعية المختصة بالشؤون الإفريقية بمجلس الشيوخ الأمريكي

أوضحت صحيفة " نيويورك تايمز " ذلك الخطر تفصيلا ، حيث ذكرت أن " التنظيم التابع للقاعدة في شمال إفرقيا يقيم معسكرات تدريب للإرهابيين في شمالي مالي و يزود منظمة إسلامية مسلحة في شمال نيجيريا بالأسلحة و المتفجرات و الأموال .

أقر أوباما بندمه بشأن ليبيا ، و لكن لسوء الحظ توصل إلى النتيجة الخطأ فقد صرح أوباما للصحفي توماس فريدمان في صحيفة " نيويورك تايمز " في أغسطس 2014 قائلا : " أظن أننا قللنا من الحاجة لاستخدام القوة الكاملة " و أضاف : " اذا كنت ستفعل ذلك ، يجب أن تتوافر جهود أكثر حدة لإعادة بناء المجتمعات " ،و كذلك ندمه على عدم وجود خطة لديه لملء الفراغ في ليبيا بعد تنفيذ قوات الناتو حملة عسكرية ضد البلد ، أسفرت عن سقوط حكومة ليبيا و قتل الرئيس معمر القذافي بطريقة وحشية ،و قال المتحدث[1] باسم البيت الأبيض " جوش ايرنست " ، أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أبدى ندمه على عدم وجود خطة لملء الفراغ السياسي عقب التدخل العسكري في ليبيا مطلع

1 شمس الدين النقاز . أوباما نادم على ما آلت إليه ليبيا بعد القذافي ،في:

https : // www.katehon .com // (2018 /03/29 14 45 h)

عام 2011 ، و الإطاحة بالرئيس الليبي السابق معمر القذافي و أضاف " إيرنست " الولايات المتحدة و حلفاؤها في الناتو كانوا قادرين على فعل المزيد لملء الفراغ ، و هو ما كان يجب علينا فعله لمنع حصول فراغ سياسي في ليبيا" و تابع إيرنست ، أن " المجتمع الدولي لم يكن لديه الوقت و لم ينجح في وضع خطة لملء الفراغ الذي خلفه سقوط الرئيس الليبي " و جاءت تصريحات إيرنست بعد يوم واحد على اعلان الرئيس أوباما في مقابلة له مع شبكة " فوكس " الإخبارية الأمريكية ، " أنه من المحتمل أن يكون التخطيط لليوم التالي لسقوط معمر القذافي ، كان أفضل ما يمكن عمله بعد التدخل في ليبيا " ، معتبرا إنعدام هذه الخطة " أسوء أخطاءه " [1]

وتعيش ليبيا بعد التدخل الغربي ، أسوء حالات الفوضى في تاريخها ، إذ أن البلاد مقسمة لدويلات تقودها جماعات محلية مسلحة ، بالإضافة إلى تحولها إلى مكمن للإرهاب الدولي و تجارة الأسلحة و الإتجار بالبشر و المخدرات.

1 - المرجع نفسه .

المطلب الثاني : ملف التعاون الأمني الأمريكي في منطقة الساحل و شمال إفريقيا.

تكتسب القارة الإفريقية أهمية خاصة لدى الدول الكبرى بصفة عامة ، نظرا لموقعها الجيو استرتيجي ، حيث يتميز موقعها بأهمية حيوية من الناحية الجغرافية كونها تتوسط القارات ، و في خريطة البترول و النفط ، بكونها تتوسط طريق التجارة النفطية القادمة من دول الخليج متوجهة إلى أوروبا و إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، و لا تقتصر أهمية القارة على اعتبارات الموقع فحسب ، و إنما تتعداها للموارد الحيوية و الطبيعية ،و لا يمكن فصل هذه القارة عن مجمل المصالح الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في كل المجالات ،حيث سعت الإدارة الأمريكية إلى تأسيس شراكة (أمريكية – إفريقية) جديدة خاصة من خلال التكوين و التدريب العسكري ،كما قامت الإدارة الأمريكية بمجموعة من الأفعال و السياسات ، أهمها :

- إصدار قانون التنمية الإقتصادية و الفرص التجارية في إفريقيا ، و من أهم مرتكزاته إعطاء مزيد من الإهتمام السياسي ، و تعزيز التعاون الإقتصادي .
- طرح الإدارة الأمريكية – في إطار سياستها تجاه إفريقيا – مبادرة جديدة لمواجهة الأزمات السياسية و الأمنية ، تمثلت في مشاريع تهدف إلى تكوين وحدات عسكرية وطنية ، لحفظ السلام في المنطقة المتأزمة و المتوترة جراء النزاعات و الحروب .[1]

التصور الأمريكي في إفريقيا بعد أحداث 11 من سبتمبر ركز في استراتيجية إستباقية نابعة من مصالحها القومية ، و ليس من متطلبات المجتمع الدولي و مصالحه ، و كانت – و لا تزال القارة

1 عصام عبد الشافي، **المقاربات الامريكية لبناء السلم و الامن في منطقة الساحل الافريقي** ، في:
https : // www.qiraatafrican.com // (2018 /03/29 12:11 h)

الافريقية تمثل محورا مهما في أجندة السياسات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية ، و من أهم هذه السياسات :

- بناء قواعد عسكرية في بعض الدول الإفريقية .
- طرح مشاريع استثمارية و اقتصادية و تشجيعية في إفريقيا .
- طرح خطة سياسية لنشر الديمقراطية الأمريكية وفق المقاربة الليبرالية .
- إعادة رسم الخرائط السياسية في إفريقيا .
- الوصول إلى مناطق الأزمات و تحديد مصائرها برؤية تتسق مع المصالح الأمريكية .

بعد أحداث 11 سبتمبر واجه البيت الأبيض تحديا كبيرا في إعادة مراجعة عقيدته الأمنية ، و هو ما أثر بشكل كبير في الخطاب الأمني تجاه المنظومة الدولية بناءا على وثيقة الأمن القومي 2002 ، و في السياسة الأمريكية تجاه الدول و المنظمات ، و خصوصا في المجال الطاقوي ،حيث أصبح هذا الأخير فاعلا يتحكم في العلاقات الدولية .

و بدأت الإدارة الأمريكية في فحص الدول الإفريقية من حيث (الإرهاب)، و طلبت العديد من المطالب ، أهمها : [1]

- المشاركة الإفريقية في التحالف ضد الإرهاب إضافة للتعاون مع الإستخبارات الأمريكية و تشديد أمن الحدود الإفريقية .

1 - المرجع نفسه .

- التعاون و التنسيق الأمني مع الدول و المنظمات الإقليمية و بخاصة الإفريقية في مكافحة الإرهابيين و تسليمهم للولايات المتحدة الأمريكية .

الأهمية الإستراتيجية للساحل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :

بالرغم مما تتسم به الإستراتيجية الأمريكية ، من كونها استراتيجية كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة ، بل تشمل العالم قاطبة فقد تغيرت ملامح السياسة الأمريكية و أصبحت أكثر براغماتية ، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر، و من هذا المنطلق ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في أبرز المناطق في القارة الإفريقية ، بوصفها المناطق ذات الإهتمام المتزايد ، و تشكل مجالا حيويا و مركزا إستراتيجيا.

و كما لمنطقة (القرن الافريقي) أهمية استراتيجية ، ففي الجهة المقابلة لها توجد منطقة (غرب افريقيا)التي أصبحت محل تنافس دولي و مركز اهتمام لدى القوى العظمى ، نجد الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة هذه الدول .

تحتل هذه المنطقة (غرب إفريقيا) مكانة مهمة في بعدها الجغرافي ، إذ يمتد هذا الأقليم من موريتانيا غربا حتى النيجر شرقا ، و من موريتانيا شمالا إلى ليبيريا جنوبا ، و من ليبيريا غربا إلى نيجيريا ، و من ثم فدول غرب إفريقيا هي : مالي، غانا ، نيجيريا،النيجر، بوركينافاسو ، ساحل العاج ، موريتانيا ، غينيا ، غامبيا ،بنين ، توغو، ليبيريا ، سيراليون ، و السنغال). [1]

و القارئ المتمعن في : (وثيقة الأمن القومي الأمريكي)سواء التي صدرت في : 20 سبتمبر 2002 أو تلك التي صدرت في : 16 مارس 2006 يرى أن هذه المنطقة أصبحت ضمن أعلى

1 عربي بومدين ، **الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية**، في:
https : // www.qiraatafrican .com // (2018/03/29 14:27 h)

إهتمامات الإدارة الأمريكية ، و أنها تحتل مكانة مهمة في الأجندة الإستراتيجية لواشنطن ، نظرا لموقعها باعتبارها بوابة الدخول للقارة الإفريقية ، و قد نصت الوثيقة الأخيرة على أن إفريقيا تكتسب أهمية جغرافية متزايدة و تشكل أولوية في جدول الأعمال و الفكرة المحورية في الإهتمام الإستراتيجي بمنطقة غرب إفريقيا و لاسيما (تشاد ، النيجر ، الكاميرون ، نيجيريا) تتركز في المصلحة الإقتصادية العليا الأمريكية و تتعدد دوافع الإهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي و من أهمها :

- وضع اليد الأمريكية على مخزونات غرب إفريقيا النفطية ، و زيادة الكميات المكتشفة في المنطقة : ذلك ان 7 مليارات من اصل 8 مليارات برميل نفط تم إستخراجها عام 2010 ، الأمر الذي دفع بشركات النفط الأمريكية ، و بخاصة آكسون موبيل و شيفرون ، لإقامة فروع ضخمة لها خلال السنوات الأخيرة في خليج غينيا الإستراتيجي
- الحصول على النفط بأسعار منخفضة ، و ذلك لأن النفط الإفريقي يتمتع بمميزات متعددة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منها : [1]

- قرب المسافة بين مناطق النفط في خليج غينيا الإستوائية و مصافي البترول على الساحل الشرقي لأمريكا ، مما يوفر نفقات الشحن .
- يستغرق نقله مدة زمنية أقل مقارنة بجلبه من مناطق أخرى .
- كما أن النقل البترولي من إفريقيا إلى مصافي البترول و قواعده في الولايات المتحدة يجنبها مخاطر النقل عبر قناة السويس و الشرق الأوسط و القرن الإفريقي ، و هي ممرات مائية تقع في بؤرة الصراعات الدولية .

1 عبد العالي حور ، **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل في منطقة الساحل و الصحراء و انعكاساتها على الأمن القومي العربي**،في: https : // www.arabafairsonline .org // (2018/03/27 14:47 h)

- محاصرة النفوذ الأوروبي ، و بخاصة الفرنسي ، و تحجيم و تقليص الدور الصيني في غرب القارة ، من خلال زيادة الاستثمارات و الصادرات في هاته المنطقة .

مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي :

تقوم الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي على مرتكزين اثنين:

- إستخدام القوة الصلبة و التي تتبع أساسا من القدرات العسكرية .
- إستخدام القوة الناعمة و التي تعتمد على القوة الإقتصادية و على فكرة القدرة الإقناعية و الجاذبية الثقافية .

أولا : إستخدام القوة الصلبة في الحرب على الإرهاب :[1]

تتمحور على توظيف القوة العسكرية بهدف القضاء على الجماعات الإرهابية ، و يلعب الجيش الأمريكي إلى جانب قوات الدول الحليفة في الحرب على الإرهاب دورا رئيسيا في تنفيذ هذا الهدف و الذي يعتمد على تنفيذ ضربات استباقية و على تمركز عسكري بسيط داخل الدول التي تشهد نمو الجماعات الإرهابية ، و هو ما تقوم به القيادات العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم ، كذا الإعتماد على الشركاء في مكافحة الإرهاب الذين يعتبرون جزء من الأقاليم التي تم تحديدها كمجال لهذه الحرب.

ثانيا : إستخدام القوة الناعمة في الحرب على الإرهاب.

يرى " بيترفام " مدير برنامج إفريقيا بالمجلس الأطلنطي للدراسات إعتماد الحل الأمني فقط يتسم بقصر النظر ، و يذكر بأن مواجهة هذه الموجة العاتية من تفشي التنظيمات الإرهابية في إقليم

1 اليكس كالينيكوس، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية** (مركز الدراسات الاستراتيجية.ط.1) ،ص. 102 .

الساحل الإفريقي و غرب إفريقيا الذي يضم 13 دولة من بين 25 دولة ، تتسم بأعلى درجة من درجات الفشل يستدعي إستراتيجية أعمق تشمل تحسين نظم و توفير الخدمات و السلع الأساسية للمواطنين و تطوير الإقتصاديات و فرص العمل لتقليص إغراءات الإنضمام للتنظيمات الإرهابية في المنطقة .

و لقد إنتهجت الولايات المتحدة القوة الناعمة في مكافحة الإرهاب سواء على مستوى الدول أو الشعوب ، تزامنا مع ظهور دراسات تدعو إلى الاعتماد على الدبلوماسية لكسب أطراف دولية داعمة للحرب و للإستراتيجية المتبعة فيها ، و تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الإطار المساعدات الإقتصادية و التنموية و التدريب بالنسبة للدول التي تعاني من ضعف لرفع مستوى أمنها .

و في عام 2003 وجه وزير الدفاع الأسبق " دونالد رامسفيلد " إلى مساعديه مذكرة بعنوان " حرب الافكار " تحث على إبتكار وسائل جديدة لخوض الحرب على الإرهاب و هزيمته ليس فقط بالقوة العسكرية و لكن من خلال الأفكار و كسب العقول .

ففي عام 2014 ، طلب الرئيس باراك أوباما موافقة الكونغرس على تخصيص 5 مليار دولار لتدريب قوات أجنبية في مواجهة الإرهاب و تقديم الدعم لها ، تضمنت القائمة الدول المشار إليها العديد من الدول الإفريقية من بينها الصومال و مالي .[1]

المبادرات الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي :

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، و لتجسيد إهتمامها بالمنطقة و تحويل خطابها الأمني و السياسي – خصوصا فيما يتعلق ب (مكافحة الإرهاب) – إلى أفعال اعتمدت مجموعة من المبادرات

1 - المرجع نفسه .

، إتخذت بعدا أمنيا و عسكريا ، نظرا لتوسع الظواهر الإجرامية عبر كامل المنطقة ، و هو ماتعده الادارة الامريكية اكبر تهديد لها ، حيث اعتمدت هذه الاخيرة في تجسيدها للامن على مبادرات تحمل الصفة الأمنية بامتياز ، منها ما هي خاصة بالساحل الإفريقي كمبادرة (بان ساحل ban sahel) و مبادرة (مكافحة الإرهاب عبر الصحراء tscti) ، و منها مبادرة تشمل القارة الإفريقية كلها ، في إطار البعد العسكري ، تسمى (القيادة الأمريكية العسكرية الخاصة بإفريقيا " الأفريكوم ") .

1/ مبادرة بان ساحل : مبادرة مكافحة الإرهاب في دول الساحل الإفريقي 2002

إنطلقت واشنطن في تلك المبادرة من فرضية أساسية ، و هي أن أمنها في القارة الإفريقية مرتبط بضرورة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ، و لهذا خصص البيت الأبيض مبلغا ماليا يفوق 8 مليارات دولار لإعداد الجيوش و تكوينها ، و هذا ما سمي : بمبادرة (بان ساحل) ، و ذلك في كل من : (تشاد ، النيجر ، مالي ، موريتانيا) .

و يرى العقيد في الجيش الأمريكي " فيكتور نيلسون victor nelson " ، المسؤول عن برنامج (بان ساحل) في وزارة الدفاع الأمريكية ،المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي أن هذه المبادرة هي أداة مهمة في: الحرب ضد الإرهاب من خلال تكوين الجيوش و الدعم اللوجستي في الساحل الإفريقي إضافة إلى الإعتماد على نظام المراقبة الأمنية من أجل مكافحة الإرهاب . [1]

و يأتي ذلك باعتبار أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت بالنسبة للإدارة الأمريكية بؤرة توتر جديدة ، ليس فقط في إفريقيا بل على مستوى العالم ، فهناك تقديرات خاصة بالتنمية البشرية تشير و تؤكد أن مستوى المعيشة منخفض بالمنطقة ، حيث يعيش أفرادها تحت عتبة 1 دولار في اليوم ، و

1 فايزة بن الشيخ ، **دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي تخصص :دراسات أمنية و استراتيجية 2014- 2015) ،ص .45 .

المصنف في أعلى هرم الفشل الخاص بالدول ، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تسارع في تكثيف نشاطها في المنطقة باسم هذه المبادرة التنموية العسكرية .

2/ مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI :

جاءت هذه المبادرة بعد 3 سنوات من مبادرة (بان ساحل) ، و هي امتداد لهذه الأخيرة ، و تهدف إلى توسيع نطاق المشاركة ، لتشمل بالإضافة للدول الأربع كلا من : الجزائر و السنغال و اعتماد كل من : المغرب و تونس و نيجيريا مراقبين .

و يمكن تعريف هذه المبادرة ، كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول " مكافحة الإرهاب " لوزارة الخارجية الأمريكية سنة 2006 ، بأنها : تهدف إلى هزيمة الإرهاب ، و تدعيم القدرات العسكرية لجيوش دول المنطقة ، و الشيء المختلف عن مبادرة بان الساحل هو : تدعيم الجهود و الدور التنسيقي لأمن دول الساحل و الصحراء الكبرى ، و تعزيز العلاقات العسكرية بين دول المنطقة و الولايات المتحدة الأمريكية . [1]

كما رغبت الإدارة الأمريكية أن يكون مقرها في إحدى دول الساحل أو المتاخمة لهذه المنطقة (منطقة إلتماس المباشر بالساحل الإفريقي ، كمنطقة غرب إفريقيا أو شمال إفريقيا) ، إضافة إلى إلحاح الولايات المتحدة بأن يكون مقر القيادة في الجزائر ، و تعرف هذه القيادة باسم " قيادة أفريكوم ".

1 - المرجع نفسه ، ص. 46

3/ مشروع الأفريكوم AFRICOM :

تعد عقيدة " الحرب على الإرهاب " السبب الرئيس وراء إنشاء "قيادة الأفريكوم " و يأتي ذلك جليا ، وراء الحجة القائلة : إن الدول الضعيفة تشكل القدر نفسه من الخطورة الذي تشكله الجماعات الإرهابية على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ، لوجود إرتباط بين إنعدام التنمية و انتشار الإرهاب .

و قد أشار العديد من المحللين السياسيين لهذه العملية بوصفها خطابا (تنمويا – أمنيا) و بسبب أنتشار هذه الفكرة لم تعد البيانات التي تصدرها الأفريكوم تخفي دافع مكافحة الإرهاب ، وراء المبادرة ، و قد إبتلعت معظم البلدان الإفريقية هذه الحجة .

و الجدير بالذكر أن إنشاء " الأفريكوم " لم يكن أول مبادرة تستخدمها الولايات المتحدة لإختراق الدول الإفريقية تحت غطاء : " مكافحة الإرهاب " حيث فتحت الولايات المتحدة الأمريكية غطاء مبادرات إقليمية مثل : تجمع دول الساحل و الصحراء .[1]

واصلت واشنطن أجندتها المسماة : " الحرب على الإرهاب " التي تركزت– بعد أحداث 11 سبتمبر – في تنسيق جهود مكافحة الإرهاب مع الدول الإفريقية ، مثل : (مالي ، موريتانيا ، الجزائر ، و النيجر).

حيث تقول في هذا الصدد الباحثة " كلوديا انياسو Claudia Aniaso " أنه بعد خمسين سنة بدات وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الإستراتيجية ، من خلال انشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لإحتياجات إفريقيا الأمنية ، و لن يكون لزاما على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع

1 - المرجع نفسه ، ص. 50 .

القيـادات الـثلاث السـابقة : "EUCOM " و " CENTCOM " (هـذه ليسـت فـي إفريقيـا) و" PACOM " .

أفريكوم : هي القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا ، التي إتخذ الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش قرارا بإنشائها في 6 فبراير 2007 ، كي تكون مركزا مستقلا للقيادة العسكرية الأمريكية في القارة الإفريقية ، يتولى مهمة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن و الإستقرار .[1]

و يعود تاسيس الأفريكوم إلى أمرين مهمين :

- إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دخول دائرة التنافس مع أوروبا و آسيا في إفريقيا ، خصوصا مع تزايد الأهمية على الموارد الحيوية ، في مقدمتها : النفط و اليورانيوم .
- تزايد الأخطار التي بدأت تهدد السفارات و الشركات الأمريكية في إفريقيا منذ الهجوم المزدوج على سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي و دار السلام عام 1998 ، ثم تفجير السفينة الأمريكية " كول " في خليج عدن بالبحر الأحمر سنة 2000 ، و تزايد النشاط الإرهابي في القرن الإفريقي .

و في تقرير خاص بلجنة الأزمات الدولية ، صادر في 2005 ، تحت عنوان : الإرهاب الإسلامي في الساحل .... حقيقة أم وهم ؟ ، ينص التقرير على تعاظم النشاط الإرهابي في المنطقة ، مستدلين بالتنظيمات و التشكيلات الإرهابية الموجودة ، كتنظيم القاعدة و الجماعات الإرهابية المنتشرة في عمق القارة ، و بالرغم من المحاولات التي قامت بها الإدارة الأمريكية ، و غيرها من الدول التي

[1] – المرجع نفسه،ص.55.

اندمجت في إطار " مكافحة الإرهاب " ، فإن هذا التنظيم اليوم أصبح اكثر خطورة و تخصصا في مناطق معينة ، كفرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI ، الذي يتمركز في منطقة الصحراء الكبرى ، كما لا يزال يضرب المصالح الأمريكية إلى يومنا .

و في الأخير إن الإستراتيجية الأمريكية في شريط الساحل الإفريقي إضافة إلى منطقة الصحراء الكبرى ما هي إلا إمتداد أو جزع من سياق شامل و إستراتيجية متعددة الأبعاد تعمل إدارة واشنطن على تحقيقها في عدة أقاليم من العالم ، لذا تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بمنطق المصلحة و هذا المنطق ليس حديث العهد في العقيدة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية باعتبارها المستوى الأول في مقاربتها من خلال مستوى الإستراتيجية الكونية .[1]

[1] – المرجع نفسه،ص.55.

المبحث الثالث : التوجهات الإقتصادية .

لعل إدراك الغرب للأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي ليس أمرا مستحدثا إنما الجديد هو شمولية المغرب العربي بعمقه الإستراتيجي لعقدة اللا أمن الغربي ، ففي الوقت الذي إتجهت فيه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبني مقاربة بإعادة الإنتشار الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية و المنطقة تحديدا ، تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء المغرب العربي بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي ، أو لبس عباءة الإتحاد الأوروبي بحثا عن الشرعية و المسوغات الرسمية و الشعبية لدعم التدخل في ظل المزاحمة الصينية و مصالح القوى النامية هنا و هناك .

المطلب الأول : المصالح الطاقوية للولايات المتحدة في المغرب العربي .

بدا الفضاء المغاربي يسترعي الإهتمام الإقتصادي الأمريكي شيئا فشيئا منذ منتصف التسعينيات[1] ، تركز هذا الإهتمام الإقتصادي على الموارد الطاقوية المعتبرة التي تستحوذ عليها دول المغرب العربي ، فضلا عن توسيع فرص شركاتها المستثمرة في هذه الدول للولوج إلى أسواقها الإستراتيجية الإقتصادية الأمريكية في المنطقة المغاربية ، تأخذ نمطين أحدها متعدد الأطراف – multilaterale– و يتجلى خصوصا في مبادرة إيزنستات الأمريكية و التي تهدف إلى جعل كل المنطقة المغاربية سوقا واحدة مفتوحة دون حدود أو قيود جمركية ، و نمط ثاني ثنائي الأطراف – bilaterale– أين طورت الولايات المتحدة علاقاتها التجارية و الإستثمارية مع كل دولة على حدة ، و كان تركيزها على الجزائر كمصدر للنفط .

1– قط سمير ،**المغرب في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات أبعاد فرص و قيود**، في:
https : // www.jibc .com // (2018 /04 /1 16:10 h)

- **المقاربة متعددة الأطراف :**

- **مبادرة إيزنستات :**

و هو برنامج أطلقته الإدارة الأمريكية و الذي إقترحه " ستيوارت إيزنستات " نائب الأمين العام للدولة ، المكلف بالقضايا الإقتصادية و الزراعة ، توجه هذا البرنامج إلى الدول المغاربية الثلاث : الجزائر ، المغرب و تونس ، يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق شراكة إقتصادية على المدى البعيد و ذلك بتشجيع الإندماج الإقتصادي المغاربي .

إذن فالإندماج المغاربي كان الهدف النهائي لهذه المبادرة .

فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع سوق مغاربية كبيرة و بدون حدود ، مشكلة من ما يقارب 100 مليون نسمة أفضل من الشراكة مع منطقة مفككة المفاصل ، كل دولة تضع قيودا خاصة بها مما سيعيق المصالح الإقتصادية الأمريكية ، هذه الشراكة قامت على أساس تطوير المبادلات التجارية و المالية مع دول المنطقة ، إذن فبرنامج إيزنستات وضع الإطار العام و ترك لكل دولة الحرية في إختيار سبل تطوير علاقاتها التجارية مع أمريكا .

و رغم أن هذا البرنامج نص على الحوار على المستوى الحكومي ، إلا أنه أعطى للقطاع الخاص دور محوري في هذه الشراكة ، فالهدف أساسا كان إدراج المنطقة المغاربية ككل في الإقتصاد الليبرالي العالمي . [1]

1- حوار مع الدبلوماسي الأمريكي دوغلاس ج – ولاس السفارة الأمريكية بالجزائر، في:
https : // www .arabic.algeria.gov .com // (2018/04 /1 16:20 h)

المقاربة ثنائية الأطراف في العلاقات الإقتصادية الأمريكية – المغاربية :

رغم التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الإقتصادية الأمريكية المغاربية ، إلا أنها لا تزال " ضعيفة " مقارنة بنظيرتها الأوروبية .

فالإستثمارات الأمريكية في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم تعرف تطورا شبيها بذلك الذي عرفه قطاع النفط ، و ينسحب ذلك على بقية الدول المغاربية التي تشهد علاقاتها التجارية والإستثمارية مع الولايات المتحدة إنخفاضا ملحوظا ، باستثناء المغرب الذي وقع مع واشنطن إتفاق التجارة الحرة .

1/ ضعف الإستثمارات الأمريكية خارج المحروقات في الجزائر :

تطمح الجزائر منذ سنوات إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات ، و تعتبر الولايات المتحدة الشريك الإستراتيجي و الإقتصادي الذي كانت ترجو الجزائر أن يساعدها في مسعاها هذا غير أن الواقع كان مخيبا ، فالعلاقات التجارية بين البلدين مازالت مقتصرة على المحروقات حصرا ، تعد واشنطن الزبون الأول للجزائر و مصدرها الثالث بعد فرنسا و إيطاليا [1]

في المقابل ، الجزائر تعد ثالث ممول للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد المواد الطاقوية بعد العربية السعودية، حيث تقدر صادرات الجزائر لأمريكا ما يفوق 7 مليار دولار ، إذن هناك فائض تجاري معتبر لصالح الجزائر ، بيد أن هذا الفائض لا يفسره سوى مركزية المحروقات في الصادرات الجزائرية نحو أمريكا ،زيادة على ذلك فواردات الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية لا تتعدى 6,5% من مجمل الواردات الجزائرية العالمية .

1 رياض الخوري ، " تقييم اتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الاوروبي و الولايات المتحدة من جهة ، و بعض دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا من الجهة الأخرى " ،**مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، ع : 8 ، يونيو 2008، ص. 19 .

يبرر المسؤولون الأمريكيون ضعف الاستثمارات الأمريكية خارج المحروقات ، بالبيئة الإستثمارية الأمريكية خارج المحروقات ، بالبيئة الإستثمارية غير المشجعة ، خاصة إستمرار قاعدة 51/49 ، فضلا عن دور الدولة القوي في الإقتصاد الجزائري ، و الذي لا يترك المجال أمام القطاع الخاص .

2/ **إتفاق التجارة الحرة مع المغرب :**

وقع المغرب إتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2004 و لا شك أن التنافس الأوروبي الأمريكي على المنطقة هو مادفعها لإبرام هذا الإتفاق ، قصد موازنة دور الإتحاد الأوروبي الذي وقعت معه إتفاقا مشابها قبل ذلك بعقد كامل ، رغم أنه من المبكر تقييم أثر الإتفاق على الإقتصاد المغربي ، إلا أن المؤشرات الأولية تدل على تطور التبادلات التجارية بين البلدين بنسبة 52% إلا أنها لا تزال ضعيفة مقارنة بالتبادلات التجارية مع الإتحاد الأوروبي ، رغم مايمكن أن تجنيه المملكة من هذا الإتفاق إذ سيسمح لها بالوصول إلى سوق نشطة قوامها 300 مليون نسمة ، و تشجيع التدفق السياحي و جذب الإستثمارات الأمريكية و تنويع أسواق التصدير .

بيد أنها ستواجه العواقب من جهة أخرى ، فقد تتضرر الصناعات المغربية الدوائية و الغذائية ، إذ ليس من الممكن منافسة المنتجات الأمريكية ذات الجودة العالية .[1]

3/ **تونس : عجز تجاري مزمن**

المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و تونس تشهد عجزا بنيويا مزمنا في غير صالح تونس ، صادرات تونس الأساسية نحو أمريكا تشمل ، مواد التشحيم بكميات قليلة ، الزيوت الحيوانية و النباتية ، بعض المواد المصنعة .

1 قط سمير، " أوروبا امريكا ...رهان المغرب العربي . تنافس إقتصادي أم تكامل أمني ؟"، **مجلة المفكر** ،ع : 10،جوان 2010 ،ص . 451.

أما وارداتها فتتمثل في آلالات ، و تجهيزات النقل ، المواد الغذائية ، الأسمدة الكيميائية ، الموارد الأولية ، التبغ و مواد أخرى كل هذه المبادلات بين البلدين و في الإتجاهين تأتي الصادرات و الواردات ، لا تتعدى في الحقيقة 2% من التجارة الخارجية التونسية .

المطلب الثاني : التنافس الإقتصادي الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية

لقد كان للمتغيرات الدولية التي جاء بها النظام العالمي الجديد و بروز أمريكا كقوى عظمى أخذت المصالح الإقتصادية تفرض نفسها بقوة مما أضفى نوعا من التقويم في السياسات الخارجية الأمريكية .[1]و ذلك ما ينطبق بالتحديد على السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المصالح الأوروبية و الفرنسية تحديدا في منطقة المغرب العربي ، إذ بدأت الولايات المتحدة تجهر بمواقف سياسية مزاحمة للسياسة الفرنسية ، مثلما بدأت فرنسا تدرك أن النظم السياسية في المغرب العربي باتت حريصة أكثر على تمتين علاقاتها بالإدارة الأمريكية و على أخذ مواقف واشنطن في الإعتبار عند وضع سياستها الخارجية .[2]

لقد تفاوت الإستراتيجيات التي إتبعتها كل قوة عالمية أو إقليمية في التعاطي مع دول المنطقة ، فبينما تميل الولايات المتحدة الأمريكية و من ورائها دول الإتحاد الأوروبي إلى التعاون مع الدول المغاربية على نحو متمايز ككيانات منفصلة ، و ليست ككتلة واحدة متماسكة ، و بالتالي فقد كانت المصالح و لا زالت هي المحرك الرئيسي لردود أفعال القوى الإقليمية حيال أي تطورات تجتاح المنطقة ، و كلما تلاقت مصالح تلك القوى ، كلما تعاظمت فرص التنسيق و التعاون فيما بينها ، و كلما

1 مصعب يوسف محلا ، **مقاربة جيوبوليتيكية للمشرق العربي في ضوء التطورات الدولية الراهنة** (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ، كلية الحقوق ، اكدال ،الرباط، 2003- 2004)، ص. 102 .

2 عبد الاله بلفزيز ، **الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الإختراق التكتيكي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي 22 ،ط. 1 .، نوفمبر 2002)،ص ص.74- 75 .

تناقضت هذه المصالح ، فإن التنافس سيكون هو سيد الموقف ، و تختلف مستويات هذا التنافس حسب نجاح أو إخفاق تلك القوى المتنافسة في تقنين تلك المنافسة .[1]

لقد جاء التحرك الفرنسي بعد إدراك فرنسا أن الإستراتيجية الحالية التي وضعتها واشنطن تهدف الى إحتلال مراكز نفوذ أو تأثير على طول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط من المغرب إلى مصر مرورا بالجزائر و تونس ، و لكي تحقق ذلك جندت الإدارة الأمريكية كل مالديها من وسائل لإستدراج كل دول هذه المنطقة لتذليل مشاكلها و سد حاجياتها المختلفة لقطع روابطها القديمة مع أوروبا و فرنسا خاصة ، كما أن الإدارة الأمريكية تسعى إلى إنهاء كل النزاعات المحلية و في مقدمتها قضية الصحراء لتأليف مجموعة جغرافية تميل إلى أمريكا .[2]

لكن مع المتغيرات الدولية التي جاء بها النظام العالمي الجديد ، أخذت المصالح الإقتصادية تفرض نفسها بقوة مما أضفى نوعا من التقويم في السياسات الخارجية الأمريكية ، من هنا جاءت على عهد الرئيس الديمقراطي " وليام كلنتون " مبادرة إيزنستات المحتشمة في جانبها السياسي ، إذ خاطبت فقط الدول المغاربية الثلاث (تونس ، الجزائر ، المغرب) و نظرا لفشل هذه المبادرة أطلقت واشنطن عدة مبادرات شرق أوسطية (كمبادرة الشراكة الشرق أوسطية في 2002) و مشروع التبادل الحر الشرق أوسطية 2003 ، ليتم إدماج كل هذه المبادرات فيما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير ، إذ يؤمن المشروع بأن مفاتيح آسيا تكمن في أفغانستان و توضع سوريا في هذا المشروع كمستهدف بعد

1 وليد محمود عبد الناصر ، " التنافس العالمي على النفوذ و الثروة في المنطقة العربية "، **مجلة السياسة الدولية**، ع : 189،يونيو 2012، ص ص 93-94.

2 السيد عوض عثمان ، **التدخل الأجنبي و الفرنسي في شمال إفريقيا** (معهد الانماء العربي للدراسات الاستراتيجية ، ط.1، 1989)ص ص. 177- 178 .

العراق و أن الإمتداد الجغرافي لسوريا يكون في مصر و الإمتداد الجغرافي لمصريكون في ليبيا و الجزائر و الإمتداد الجغرافي للجزائر يكون في موريتانيا حيث تمثل الأخيرة نقطة إنطلاق إلى مناطق وسط و غرب إفريقيا .[1]

إن الشراكة الأمريكية – المغاربية المطروحة ليست مشروعا إقتصاديا فقط ، و إنما ترتكز على تشاور و تنسيق سياسيين دائمين على نحو شبيه بالشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، حيث يتلازم البعد الإقتصادي مع البعد السياسي ، غير أن هذه الشراكة المفتوحة فقط أمام دول المنطقة التي تلتزم بالمعايير الدولية كالمغرب و تونس و الجزائر.

و قد حملت هذه الشراكة عدة أبعاد من بينها تطويق و حصر الشراكة الأورومتوسطية بكل أبعادها ، كما تشكل مجالا واسعا للإستثمارات الأمريكية ، و إذا ما تم تطويرها و توسيعها من خلال الأفكار و التصورات المطروحة يمكن أن تشكل منطقة تعويضية بكل ما تواجهه الإستراتيجية الأمريكية من انعكاسات في المستقبل في مناطق اخرى لذلك فإن إعادة هيكلة الإقتصاد و إقامة تعاون إقتصادي مع دول هذه المنطقة يمثل سوقا إحتياطية خاصة و أنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية ماض إستعماري يمكن أن يثير حساسية شعوب المنطقة ، كما تواجه فرنسا و بعض الدول الأوروبية مواقف عدائية من مجتمعات الدول التي كانت تستعمرها ، و لكن الدلالة المهمة و التي لا يمكن تجاهلها هي الهجوم الدبلوماسي الأمريكي للدخول بقوة إلى القارة الإفريقية لأسباب إستراتيجية و أقتصادية.[2]

و تتخلص أهداف هذه الشراكة المقترحة في :

---

1 مصعب يوسف محلا ، **مقاربة جيوبوليتيكية للمشرق العربي في ضوء التطورات الدولية الراهنة** (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ،كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، اكدال، الرباط 2003 – 2004)، ص. 102 .

2 سامي عبد الله خصاونة،**العلاقات الامريكية نحو مستقبل مشرق (عمان**: الجامعة الاردنية، 2001)، ص. 03 .

- ربط الولايات المتحدة و دول شمال إفريقيا الثلاث في الميادين التجارية و الإستثمارية.
- التعامل مع المغرب العربي كوحدة إقتصادية واحدة .
- التشجيع على رفع الحواجز الداخلية بين دول شمال إفريقيا .
- إعطاء دور مركزي للقطاع الخاص في مشروع الشراكة المقترح .

هذه الإدارة التي دفعتها المتغيرات الدولية الجديدة إلى إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا و إعادة ترتيب أولوياتها و أهدافها ، و أصبحت المشروطية السياسية هي المعيار الأكثر تحديدا في هذه السياسة .[1]

لقد كان من نتائج الشراكة بين الولايات المتحدة و بعض بلدان شمال إفريقيا ، أن أثارت قلق الكثير من مؤسسات البحث الأوروبية

لقد واجهت السياسة الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا مجموعة من المخاطر القادمة من الجنوب و المتمثلة في الإنفجار السكاني ، و ظهور ما يسمى بالإرهاب ، من هنا كان تشجيع الإتحاد الأوروبي للأنظمة الحاكمة في دول شمال إفريقيا في مسعاها نحو الإصلاحات السياسية و الإقتصادية و هو ما دفع باقتصاديات الدول المغاربية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية و إعادة جدولة ديونها الخارجية طبقا لإرشادات صندوق النقد الدولي ، و من هنا تكون أمام ما يسمى بالإقتصاد المعلوم ، على هذه الخلفية السياسية ، الأمنية و الأقتصادية ، يتم طرح الشراكة الأوروبية المتوسطية التي أطلقها مسلسل برشلونة عام 1995 ، و التي تستيجيب لهذه الإنشغالات التي تظهر في الركائز الأساسية لهذه الشراكة و هي التجارة الحرة من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر أوروبية متوسطية سنة

1 بتار ولدا سلك، **المشروطية السياسية و اثرها على التحول الديمقراطي في افريقيا – حالة المغرب العربي** (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام جامعة محمد الخامس ،اكدال ،كلية الحقوق 2006-2007)، ص .22 .

2010 ، و ثانيا المساعدات المالية لدعم التحديث و إعادة هيكلة الإقتصاد و دعم التعاون الإقليمي و السلام و ثالثا التعاون في قضايا الطاقة البيئية المعلوماتية و تحرير حركة الرأسمال و الفلسفة السياسية العامة التي تواجه الشراكة الأوروبية تبغي تحقيق رؤية تكاملية محملة بابعاد سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية ، بين ضفتي المتوسط ، لا تقتصر فيها على العلاقة الإقتصادية المحضة ، بل احتواء المنطقة برمتها تحت مظلتها ، لسحب البساط من التدخل الأمريكي في مصالحها .[1]

لقد وقف الإتحاد الأوروبي مع بداية القرن الحادي و العشرين الأكثر إقترابا للتعادل مع الولايات المتحدة الأمريكية ، و رغم أن الإقتصاد الأمريكي يبلغ أربع مرات أكبر من إقتصاد ألمانيا ، فان مجموع إقتصاد الإتحاد الأوروبي اكبر بشكل طفيف من الاقتصاد الامريكي و سكان اوروبا الذين يبلغون 500 مليون هم اكبر بشكل كبير من سكان امريكا الثلاث مائة مليون ، و يعتبر مستوى دخل الفرد الامريكي اعلى من مثيله في الإتحاد الأوربي ، و لكن فيما يتعلق بالرأسمال البشري و التكنولوجيا و القيادات ، فإن أوروبا منافس نظير للولايات المتحدة .

إلا أن المشاكل التي واجهت الجهود الأوروبية لإحياء مسار برشلونة لازالت عالقة مما أثبت صعوبة وضع المسار على سكة إنطلاقة جديدة ، كما أن تعثر إرساء منطقة تبادل في المنطقة ظل محل إنتقاد متواصل من الدول المغاربية ، و التي ما فتئت (المغرب ، تونس ، الجزائر) تعبر عن امتعاضها من غياب آثار ايجابية لتلك الإلتزامات و يعود إمتعاض هذه الدول إلى عدة أسباب منها

1 حسن مصدق،" ابعاد الصراع الفرنسي الامريكي على المغرب العربي و الشرق الاوسط و افريقيا "،**مجلة شؤون عربية**، ع : 144 ، 2010، ص. 258 .

تقلص الإستثمارات الأوروبية و تبقى مسالة حرية تنقل المواطنين بما فيهم رجال الأعمال المغاربية مطروحة اكثر.

فالتعامل الأوروبي مع دول شمال إفريقيا يختلف عن التعامل الأمريكي مع دول المنطقة ، فالأمريكيون يرون مصلحتهم في التعامل السياسي مع المغرب العربي كوحدة إقليمية على الصعيد السياسي ، لا مع بلدان متفرقة كما هوالحال في ظل الإتحاد المغاربي لعدة إعتبارات منها السياسي (قضية الصحراء) ، و الإقتصادي (ضعف المبادلات الصينية المغاربية) ، فالفرق بين الشراكة الأمريكية و الشراكة الأوروبية يكمن في أن الأولى تصر على التعامل مع المغرب العربي كوحدة إقليمية.[1]

أبعاد التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة شمال إفريقيا :

تعتبر الأهداف الجيو إقتصادية و الجيوسياسية للإتحاد الأوروبي و للولايات المتحدة الأمريكية في البحر المتوسط عموما ، و في ضفته الجنوبية خصوصا لا تتطابق بالضرورة ذلك أن مسلسل الدار البيضاء – عمان – القاهرة – الدوحة و حول شمال إفريقيا و الشرق الأوسط التي رعتها الولايات المتحدة في إطار مسلسل التسوية العربية الإسرائيلية .[2]

و إذا كانت الولايات المتحدة هي الفاعل الرئيسي في الشرق أوسطية ، وهو المشرع الذي كان في الأساس صياغة صهيونية جديدة للمنطقة ، بحيث تكون إسرائيل القوة المهيمنة إقتصاديا و فكريا و

1 توفيق المديني ،" الصراع التنافسي بين الشراكتين الاوروبية و الامريكية على المغرب العربي "،**مجلة حوار العرب** ،ط.1 ،ع :3 ،فبراير 2003 ،ص. 86 .

2 الجناتي الادريسي،" دراسة مقارنة للمبادرتين الاوروبية و الامريكية للشراكة مع البلدان المغاربية "، **المجلة العربية للدراسات الدولية** ،ع : 3 ،يونيو 1999، ص .19 .

عسكريا ، و أضعاف الأمة العربية و تطويقها و إعادة ترتيبها من جديد ، فإن الأورومتوسطية لم تكن إلا لإستيعاب الولايات المتحدة عن محددات السياسة الأورومتوسطية و ان كانت إسرائيل جزءا من هذه التجمعات التي ركزت السياسة إهتمامها لتحديد مكونات فضاء متوسطي ضمن إطار الإلتزام السياسي و الإستراتيجي لأوروبا في علاقتها التنافسية مع الولايات المتحدة التي حاولت من جانبها الإلتفاف على هذه الشراكة الأورومتوسطية ، و ترسيخ حضورها في المنطقة المتوسطية و الشرق أوسطية ، و من خلال ما تطرحه من مشاريع و تعاريف إقليمية و ستظل بقوتها العسكرية و إمكانيتها المالية و التكنولوجية و هيمنتها على مصادر الطاقة إنتاجا و سعرا [1]

و إذا كانت إسرائيل طرفا في كلتا المبادرتين المطروحتين من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا بالرغم أن وجودها ليس بالقوة التي توجد بها في المبادرة الأوروبية ، و إذا كان إستهداف دمج إسرائيل في إقتصاد المنطقة هدفا لكلتا المبادرتين يبقى في المبادرة الأوروبية أخف بكثير أما المبادرة الأمريكية فهي صريحة لابعد حد لتحقيق هذا الهدف و إن لم يكن هو الهدف الرئيسي الرئيسي و الأول لها، كما أن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو تكملة للشرق أوسطية (الخطة الأمريكية – الإسرائيلية) .[2]

و مادامت المبادرة الأمريكية تعتبر بدون تحفظ إسرائيل هي الدولة الحرة في الشرق الأوسط ، بينما تم تصنيف الأردن و المغرب كدول (نصف حرة) علما أن كلتا الدولتين تربطهما بأمريكا إتفاقية للتبادل الحر، و اعتبار مصر و الجزائر و تونس دولا (غير حرة) .

1 سامي عبد الله خصاونة، **العلاقات العربية الامريكية نحو مستقبل مشرق**،(عمان: الجامعة الاردنية، 2001)،ص. 485 .

2 مغاوري شلبي علي،" المبادرة الامريكية لتحرير التجارة مع الشرق الاوسط بين الاقتصاد و السياسة "، **مجلة السياسة الدولية**، ع : 156، ابريل 2004، المجلد 39، ص. 298 .

من جانب آخر فالمشروعان الأوروبي و الأمريكي يعطينا بعدا واضحا للمشروطية السياسية و إزدواجية المعايير في منطقة شمال إفريقيا ، فتعامل أمريكا وأوروبا مع المنطقة يأتي على حساب شروط سياسية واضحة في حالة كل من موريتانيا و المغرب و ليبيا على مر الفترات السابقة ، كما هو الحال على سبيل المثال في ليبيا و بعد قضية لوكربي و احتجاز الممرضات البلغاريات ، فلم يسمح لها بالانضمام الى مسلسل برشلونة لكن بمجرد تخليها الطوعي عن معدات إنتاج أسلحة محظورة دوليا أخذت العلاقت بين الإتحاد الأوروبي و ليبيا منعطفا جديدا بعد رفع العقوبات .

تختلف السياسة الأورومتوسطية عن سياسة الشرق أوسطية على أساس أن السياسة الأورومتوسطية ، تسعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر قادرة على مواجهة التجمعات الإقتصادية و التجارية الكبرى المنافسة لها ، و نخص بالذكر النافتا (Nafta) و جمعية التعاون الإقتصادي لدول آسيا و المحيط الهادي (Apec) و جمعية دول جنوب شرق آسيا (Asean) أما التواجد الأمريكي في المنطقة فمرتبط بحرب الخليج الثانية و انطلاق مسلسل السلام العربي الإسرائيلي ، إلا أن هذا الدور التنافسي بين الطرفين توجد بينه عناصر التعاون خاصة في المجال الإستراتيجي و الأمني .

فالسياسة الأورومتوسطية تلتقي مع السياسة الشرق أوسطية في تامين العمق الإستراتيجي لأوروبا الغربية و للحلف الطلسي إضافة إلى إدماج دول المنطقة المتوسطية في إقتصاد السوق المعولم . [1]

1 حنان البدري ،" أفكار ما بعد الشرق الأوسط "، **مجلة الاهرام الاستراتيجية السنة 10** ، ع : 117، سبتمبر 2004 ، ص. 104 .

المطلب الثالث : التنافس الإقتصادي الصيني – الأمريكي في المنطقة المغاربية

السنوات الأولى من التسعينيات ، عرفت انتشارا إقتصاديا صينيا كثيفا في القارة الإفريقية بشكل عام و منها المنطقة المغاربية ، فقد إستفادت الصين من توجه دول القارة شرقا ، راغبة في التنصل من المشروطية السياسية المتعلقة بالدمقرطة و حقوق الانسان التي يفرضها الغرب .

و بالتالي ، صار لبكين نفوذ معتبر في القارة ، فقد تكثفت الزيارات الرسمية عالية المستوى المتبادلة بين الطرفين ، فضلا عن تأطير هذه العلاقات في إطار المنتدى الصيني –الإفريقي و بذلك ، فقد ازدادت المبادلات التجارية و الإستثمارات الصينية في دول المغرب العربي بشكل ملحوظ .

الحضور الصيني في المغرب العربي يأتي في إطار إستراتيجية الصين في إفريقيا ، فهو حضور إقتصادي بالدرجة الأولى تجاري – إستثماري.[1]

و قد زاد إهتمام بكين بهذه المنطقة في السنوات الأخيرة ، ففي دراسة قامت بها " مصادر عالمية " عام 2005 ، و هي وكالة من هونغ كونغ متخصصة في دراسات السوق ، أكدت أنه من بين 741 مؤسسة صناعية صينية هناك حوالي 29% منها أكدوا إرادتهم التصدير للأسواق المغاربية ، الشرق أوسطية و الإفريقية ، قبلها بسنة فقط كانت نسبة الشركات الصينية التي تريد التصدير إلى هذه المناطق لا يتعدى 11% و تقدر الإستثمارات الخارجية المباشرة الصينية تجاه شمال إفريقيا ب 15% من الإستثمارات الإجمالية .

1 السيد خالد التزاني،" الانتشار العسكري الامريكي في افريقيا : الدوافع و الرهانات"، **المستقبل العربي** ،2012،ص. 30 .

- هناك عدة أسباب دعت الصين لإبلاء إهتمام أكبر بهذا الفضاء و هي :

- وقوعها في تقاطع طرق بين أوروبا ، إفريقيا و الشرق الأوسط ، فضلا عن أنها تشكل سوقا واسعة لمنتجاتها
- إحتياطات الطاقة الكبيرة التي تتربع عليها خاصة البترول في الجزائر و ليبيا و التي تمثل أهمية محورية في مجال تحقيقها للأمن الطاقوي .

تعتمد الصين في علاقتها المغاربية على مقاربة دولة بدولة و ذلك بغياب فضاء مغاربي واحد يمكن أن تتعامل معه .

هذا الإنتشار الصيني في المغرب العربي و إفريقيا آثار توجس أمريكا ، لذلك فهي تسعى جاهدة للحد من الإنتشار و إحتوائه و هي في ذلك تتبنى مقاربة ناعمة أحيانا و هي الإعتماد على شركاتها ذات القدرة التنافسية العالية ، و أحيانا تلجا للمقاربة القسرية ، أي إستخدام الضغوط على النظم الحاكمة لإجبارها على التخلي عن التعامل مع الصين وهو ماحدث و يحدث مع السودان منذ سنوات.

كانت الصين في بداية تغلغلها في القارة الإفريقية تعد صفقاتها التجارية بمنطق إقتصادي يقتضي شراء النفط و المواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية ، و ذلك لإختراق الإحتكار الإقتصادي الذي فرضته الدول الغربية على إفريقيا ، كذلك فإن عدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية لأية دولة إفريقية و عرضها للقروض و المنح و المساعدات[1] دون إشتراطات لأي إصلاحات إقتصادية أو سياسية و قيامها إلى جانب ذلك بمنح مظلة دبلوماسية لشركائها التجاريين الرئيسيين في القارة الإفريقية قد

1 قط سمير ،**المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات أبعاد فرص و قيود**، في:
https : // www .jibc.com // (2018/04 /7 20:36 h)

أكسبها مصداقية عالية و قبولا لدى الأوساط الشعبية الإفريقية التي تذكر للصين أنها لم تكن إمبراطورية إستعمارية تعيش على نهب الثروات و بيع البشر و تدمير البلدان الأخرى ، على غرار الكثير من الدول الأوروبية التي ساهمت في الماضي و الحاضر في تخلف إفريقيا و ضياعها .

ففي 12 اكتوبر 2000 بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني – الإفريقي (focac) لتعزيز العلاقات التجارية و الإستثمارية بين الصين و البلدان الإفريقية في القطاعين العمومي و الخاص و قد أصبح مؤخرا في عضويته اكثر من 45 دولة إفريقية ، و هو ما أسهم في ترسيخ التغلغل الصيني في إفريقيا ، و وضع العلاقات الإقتصادية الصينية – الإفريقية في مسار سريع ، حيث تمت التجارة الثنائية بين الصين و إفريقيا من 10,6 مليارات دولار في عام 2000 الى 160 مليار دولار في عام 2011 .[1]

في عام 2012 صادق المنتدى الخامس للتعاون الإفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة مابين 2013 – 2015 تقضي بحصول الدول الإفريقية على قروض مالية ميسرة من الصين ب 20 مليارا من الدولارات لتطوير البنى التحتية ، الزاعية و الصناعية ، و قد تقرر كذلك أن تساعد الصين الدول الإفريقية على تحقيق التنمية الذاتية و التنمية المستدامة ، إضافة إلى تدريب الصين ل 30 ألف كادر من الدول الإفريقية في مختلف المجالات مع فتح الباب لتوفير 18 ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة ، حيث تبنى الصين رؤيتها على أساس أن " الغزو الثقافي " هو البديل المضمون ليرى الأفارقة الوجه الحقيقي للصين صاحبة الحضارة العريقة و ليست القوة الإقتصادية التي جاءت

1 الشيخ باي الحبيب ، **الاستثمارات الصينية بافريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية** ؟، في:
https : // www .studies.aljazeera .net// **(** 2018 /04 /11 08:36 h)

لإستنزاف موارد القارة ، حيث بدأت بكين منذ 2009 مشروعا ضخما للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات الصينية لحوالي 12 ألف طالب يدرسون على نفقة الصين .

تستورد الصين من إفريقيا منتجات زراعية بنحو 2,33 مليارات دولار ، من بينها : القطن و البرتقال من مصر ، و الكاكاو من غانا ، و البن من أوغندا ، و الزيتون من تونس ، و السمسم من إثيوبيا ، و الخمور من جنوب إفريقيا .

بالإضافة إلى الفوسفات و الحديد و النحاس والبترول ، خاصة من أنغولا السودان و نيجيريا .[1]

أنشأت الصين في افريقيا 3300 كم من الطرق و 30 مستشفى و 50 مدرسة و 108 محطة لتوليد الطاقة في أكثر من 40 دولة إفريقية ، و يقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها بأكثر من 2000 شركة ، كلها نشطة في مجال الزراعة و التعدين و البناء و التعمير و قطاعي التجارة و الإستثمار و معالجة منتجات الموارد و التصنيع ، و الدعم اللوجستي التجاري ، هذا بالإضافة إلى العمال و الخبراء الصينيين و كذلك التجار و الأطباء حيث أرسلت الصين ما يقارب 1600 طبيب إلى المناطق الريفية الإفريقية .

1 يحي اليحياوي ،**الصين في افريقيا : بين متطلبات الاستثمار و دوافع الاستغلال**، في:
https : // www .studies.aljazeera .net// (2018 /04 /11 08:36 h)

العلاقات الجزائرية الصينية :

العلاقة بين الجزائر و الصين تستند إلى الماضي إنطلاقا من التاريخ الثوري المشترك بين الدولتين ، و تتفاعل في الحاضر حيث يجمع بينهما الإقتصاد ، و تراهن على مستقبل أوسع .

الحضور الصيني في الجزائر اليوم أصبح الأكبر إفريقيا ، لدرجة أن مصادر مطلعة قدرت العمالة الصينية في الجزائر اليوم بأكثر من 50 ألف عامل ، و يتوزعون في عدة مجالات تحديدا مجالي البناء و التجارة ، و هي آخذة في التمدد عموديا على مستوى تعاملها مع المؤسسات الحكومية ، و أفقيا من خلال القطاع الخاص من جهة ، و التعامل مع المجتمع بشكل مباشر من جهة أخرى .

بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع الجزائر في المجال الصناعي لأجل إيجاد مشاريع مشتركة في عدة مجالات و جذب مزيد من الاستثمارات الصينية طبقا للإتفاقية المعروفة باسم " إتفاقية تعزيز القدرات الإنتاجية بين الجزائر و الصين " ، و هي تشمل الصناعة التحويلية ، و استغلال الموارد ، و الطاقات (الغاز و النفط) ، و الصناعة الميكانيكية ، و صناعة السكك الحديدية ، و الحديد و الصلب و البنى التحتية /و الصناعة البتروكيمياوية ، و الطاقات المتجددة و النجاعة في مجال الطاقة ، و تحويل المواد المنجمية و البناء ، و الأجهزة الكهرو منزلية ، بالإضافة إلى التعاون التقني .[1]

تعد الصين بالنسبة للجزائر شريكا إقتصاديا هاما ذو مكانة مميزة في العلاقات الثنائية حيث تعد الصين أول ممول للجزائر منذ 2013 (8,2 مليار دولار سنة 2014) ، و عاشر زبون لها (1,8 مليار دولار) بما يعود بفائدة كبيرة على الطرف الصيني إذ يتطلع القادة الجزائريون إلى تحقيق توازن

1 خالد عمر بن فقه، **التمدد الصيني فالجزائر**، في:

https : // www .alittihad.ae.com// (2018 /04 /11 23:09 h)

في المبادلات " ومنح مضمون للشراكة " حيث إن الهدف يكمن في عدم الإكتفاء بعلاقات تجارية محضة ، و من ثم فإن الجزائر تتطلع للإستفادة من تحويل التكنولوجيا و الإستثمارات الصينية ، كما تحاول إستقطاب المؤسسات الصينية إلى الجزائر بغية تحفيزها على الانتاج هنا لتلبية إحتياجات السوق الداخلية و اكتساح أسواق الدول المجاورة و كذا دول المتوسط .

هذه العوامل كفيلة ب " إعطاء دفع " للعلاقات الجزائرية الصينية و ستساهم في إرساء شراكة رابح – رابح بين البلدين .

السلطات الصينية من جهتها ، عبرت عن إستعدادها لتبني الرؤية الجزائرية للعلاقات الثنائية و " ترحب " بهذه المقاربة و جد " متفتحة " على الإقتراحات الجزائرية علما بأن الجزائر بلد مستقر و ميسور بذكر أن نحو 790 مؤسسة صينية تنشط في الجزائر لاسيما في مجال البناء و الأشغال العمومية و كذا الإستيراد و التصدير ، و قد أوكلت العديد من المشاريع خاصة في مجال البناء لمؤسسات صينية على غرار مشروع المسجد الكبير و أوبيرا العاصمة و كذا مشاريع السكن .[1]

علاقة الصين بالمملكة المغربية :

اعتبرت أوساط دبلوماسية أن الزيارة التي قام بها محمد السادس إلى الصين تؤسس لعلامة فارقة[2] في سياسة المغرب الخارجية ، من حيث إندفاعها في إتجاه توسيع علاقاتها الدولية ، و تطوير الروابط الإستراتيجية شرقا إنطلاقا من زاد تعيق و متراكما من الروابط التاريخية مع المغرب و شملت الزيارة

1 يزيد بن موهوب ،**العلاقات الجزائرية الصينية : نحو اقامة علاقة رابح – رابح و تجاوز العلاقة التجارية المحضة** ، في:
https : // www .radio algerie .dz// (2018/04 /11 22:23 h)

2 فاطمة لمحرحر، **العلاقات المغربية الصينية : نموذج جديد للتعاون جنوب – جنوب** ، في:
https : // www. chinainarabic.org.com// (2018/04 /11 23:55 h)

محادثات ذات طابع سياسي و اقتصادي ، و كشفت الزيارة مدى الأهتمام الصيني بالمغرب لكونه واحة سلام و إستقرار في شمال إفريقيا ، إضافة إلى أن هناك ما يجمع بين بكين و الرباط في شأن الإهتمام بكل ما يدور في القارة الإفريقية و ارتقت العلاقة بين المغرب و الصين إلى مستوى إستراتيجي و وثق ذلك من خلال توقيع العاهل المغربي و رئيس جمهورية الصين الشعبية على الإعلان المشترك المتعلق بإرساء شراكة استراتيجية بين البلدين و تم توقيع 15 إتفاقا تتناول شؤون المال و الإقتصاد و الصناعة و الطاقة و البنى التحتية ، كما شؤون الثقافة و السياحة و الشؤون القنصلية .

و نص اتفاق البلدين على شراكة إقتصادية في قطاعات تتوفر داخلها مؤهلات لخلق فرص عمل و إحداث قيمة مضافة ، منها صناعة السيارات و النسج و الألبسة ، و التجهيزات المنزلية ، و صناعة الطيران و يعتبر خبراء إقتصاديون أن ذلك الإتفاق سيسهل إستقرار الشركات الصناعية الصينية بالمغرب و ترويج التعاون بين القطاعين الصناعيين في البلدين ، لاسيما بعد توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء منطقة للتعاون الإقتصادي و الصناعي .

و يعكس تعدد المجالات التي تم توقيع إتفاقيات بشانها إنخراطا كاملا لكافة القطاعات[1] الإقتصادية بين البلدين على نحو يؤسس إتشابك كامل في أنشطة متعددة المستويات و الاختصاصات ، فلم تهمل الاتفاقيات سلامة المنتجات الغذائية المتبادلة ، فضلا عن المجال البنكي و السياحي الذي يفتح اسواق المغرب أمام السائح الصيني ، و الإتفاق لتعزيز التعاون الثقافي ، و التعاون بشأن الطاقة الكهربائية و الطاقة المتجددة .

1 نوفل الناصري، **الشراكة المغربية الصينية و تطوير قطاع الصناعة الوطنية**، في:
https : // www.pjd.ma.com// (2018 /04 /11 00:09 h)

و تعتبر الإتفاقية التي وقعت للتعاون في مجالات العلوم و التكنولوجيا و صناعة الدفاع ، انفتاحا مغربيا على خيارات دفاعية جديدة تكون مكملة بخياراته التقليدية في هذا المجال .

علاقة الصين بتونس :

تعود علاقة تونس و الصين إلى حوالي 60سنة و كان لديها إمكانيات للتعامل مع الصين في إطار المنتدى العربي الصيني و المنتدى الافريقي الصيني ، لكن تونس لم تأخذ نصيبها ذلك لأن الإتحاد الأوروبي هو أول شريك إقتصادي و تجاري لتونس .

فالاستثمار الوحيد للحكومة التونسية هو علاقتها مع الصين بإعتبارها أصبحت قاطرة للإقتصاد العالمي ، حيث أن مجلس التعاون التونسي الصيني قام بتحسيس الأطراف التونسية و الصينية على التفاعل مع الصين و كانت النتيجة الإتفاق بخصوص تبادل العملات الأمر الذي خفف العجز التجاري .

و تقضي الإتفاقية الممضاة بين تونس و الصين بمقايضة بين البنكين المركزيين يقضي بالتبادل[1] التجاري و المالي بين الدولتين بالعملات المحلية اليوان و الدينار و الذي من شانه أن يخفف على المستوردين المحليين الكثير من المخاطر أهمها مخاطر تقلبات أسعار صرف عملة الوسيط الدولار و تدفع السياسة الصينية إلى تشجيع السياحة نحو تونس ، بات بإمكان السائح الصيني دخول تونس دون تأشيرة و الإقامة لمدة 90 يوما، على أن يكون الوافد حاملا جواز سفر قانوني وحجز فندقي مسبق.

1 شراز الرحالي، **توجه تونسي لتعميق العلاقات الاقتصادية مع الصين : نحو أحداث صندوق إستثمار تونسي صيني لتمويل مشاريع صغرى و متوسطة** ، في:

https : // www. ar.lemaghreb.tm .com// (2018/04 /12 00:25 h)

خلاصة الفصل :

إن توجهات الرئيس باراك أوباما تجاه المنطقة المغاربية تمثلت في دعم التغير الذاتي في تونس من خلال تبنيها سياسة التحفيز الذاتي ، أما في ليبيا فقد كان استخدام القوة العسكرية أكبر أخطاء السياسة الأمريكية.

كذلك إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي بحجة مكافحة الإرهاب هي إحدى الوسائل لمواجهة قوى تهديد النفوذ الصيني في القارة الإفريقية لذلك تعمد إلى تطويق النفوذ الصيني و الأوروبي في المنطقة المغاربية .

خاتمة

خاتمة :

لقد حاول باراك أوباما رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأمريكية ، و ذلك عقب سنوات عاصفة من إدارة بوش ، تركت الولايات المتحدة على شفا إنهيار مالي و وسعت فجوة عدم الثقة و العداء بين الشعوب و المجتمعات الإسلامية و الولايات المتحدة .

و لعل أهم المفاهيم التي يجب أن نلمسها في رؤية أوباما العالمية تكمن في أنه على عكس سلفه بوش ، إعتنق " أجندة الحريات " و دبلوماسية التوازن ، و قد أمسك عن طرح رؤية لسياسة خارجية توسعية ، و فضل ان يلتزم بالاعتبارات العملية و الظروف المتغيرة ، فعندما سئل في نهاية فترة رئاسته الأولى في البيت الأبيض عن توصيف " مبدأ أوباما " ، أجاب : " هو قيادة أميركية تعترف بنهضة دول مثل : الصين و الهند و البرازيل ، أي قيادة للولايات المتحدة تدرك أبعاد حدودنا من حيث الموارد و القدرات " .

و لا تعتمد طريقة أوباما الجديدة على القيم الأخلاقية المجردة ، أو القوة العسكرية الغاشمة ، بل على العلاقات و المصالح المشتركة مع الأمم الأخرى ، و في ذلك يقول أوباما : " لنتذكر أن الأجيال السابقة لم تسقط الفاشية و الشيوعية بالصواريخ و الدبابات فقط ، بل بالتحالفات المتينة و القناعات البينية المستديمة ، و أعداؤنا يفهمون أن قوتنا وحدها لا تستطيع حمايتنا ، و لا تخول لنا القيام بما نريد " ، على هذا النحو فإن أوباما واقعي لا مثالي ، حين إمتنع عن إستخدام القوة و التدخل العسكري لدعم القيم الليبرالية الدولية .

و قد ورثت إدارة أوباما العديد من الملفات الثقيلة و القضايا الساخنة على المستوى الخارجي و خاصة في منطقة الشرق الأوسط و التي من أبرزها :

الوضع في أفغانستان ، الوضع في العراق ، الملف النووي الإيراني ....الخ .

و قد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما إلى تبني تطبيق الديمقراطية و الإصلاح السياسي ، خاصة في العالمين الإسلامي و العربي ، إستنادا إلى قناعة مفادها أن تحول هذه النظم إلى نظم ديمقراطية يقضي على الإرهاب و يحسن تسويق المفاهيم الديمقراطية لتوفير التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

حيث اتسمت العلاقات التونسية الأمريكية خلال السنوات الماضية باستقرار كبير إذ إستفادت من إستمرارية الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس باراك أوباما ، و كانت مواقف واشنطن واضحة في دعم تونس و ثورتها و مساندتها لنجاح عملية الإنتقال الديمقراطي ، عبر تقديم مساعدات مالية و عسكرية هامة و دعم سياسي كبير و بالفعل تغير النظام .

أما في ليبيا فلم يكن الأمر يستحق إستخدام القوة العسكرية إذ استطاعت في التاثير على إستصدار قرار من مجلس الأمن (القرار 1970و 1973) من أجل الحصول على الشرعية الدولية و الحيلولة دون إغضاب الرأي العام الأمريكي .

و بالتالي أشرفت على العمليات العسكرية التي نفذها حلف الناتو ضد ليبيا مقابل دعم الثوار بالسلاح و المعلومات اللوجستية التي تمكنهم من السيطرة على الأرض ضد قوات نظام العقيد القذافي.

و التنافس الأوروبي – الأمريكي في المنطقة المغاربية للسيطرة على الثروات النفطية جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى تقزيم فرنسا بشكل خاص و أوروبا بشكل عام في المحافل الدولية و في القضايا الساخنة ، عن طريق الغاء دورها كطرف له وزنه على الساحة الإقليمية و الدولية عن طريق إلغاء دورها كطرف له وزنه على الساحة الإقليمية و الدولية ، و إيهامها بأنها ما زالت بحاجة

إلى المظلة الأمريكية و خاصة في المجال الأمني ، كما قابلتها النظرة الفرنسية التي تحاول أن تجسد تواجدها بالمنطقة المغاربية مستخدمة العامل التاريخي باعتبار دول المنطقة كانوا مستعمرات فرنسية .

و تبرر الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها الموجهة لمنطقة الساحل الإفريقي بمنطلق تدهور الوضع الأمني في المنطقة و مكافحة الإرهاب هي إحدى الوسائل الأمريكية لدعم سياستها الإمبريالية التوسعية و الهيمنة للإستفادة من الظروف الدولية الراهنة خاصة في مواجهة قوى التهديد الصاعدة مثل : الصين ، فقد بدا أن هناك تخوف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من النفوذ الصيني في كامل القارة الإفريقية من خلال زيادة حجم الإستثمارات الصينية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي أين تتمركز المصالح الأمريكية ، لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى تطويق النفوذ الصيني المتنامي في القارة الإفريقية .

قائمة المراجع

❖ **الكتب :**

1- ابراهيم حسين توفيق ، **تحليل ردود الأفعال العربية تجاه احداث أيلول / سبتمبر و تداعياتها في كتاب : صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003)

2- ابراهيم حمادة بسيوني.**دور وسائل الإتصال في صنع القرارات في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، 1993).

3- الحمش منير ،**إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، سلسلة قضايا إستراتيجية** (دمشق : المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، ب.ت.ن) .

4- السيد عوض عثمان ، **التدخل الأجنبي و الفرنسي في شمال إفريقيا و وسط إفريقيا**(معهد الإنماء العربي للدراسات الإستراتيجية ، ط.1 ، 1989) .

5- أنتوني كوردسمان، **إدارة أوباما و الإستراتيجية الأمريكية الأيام المائة الأولى**(تر : الزيتونة،مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية ،2009) .

6- بهجت قرني ،علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية** ، تر: جابر سعد عوض (القاهرة : مركز البحوث و الدراسات ،الطبعة الثانية،2002).

7- جون بيليس ستيفن،**عولمة السياسة العالمية** (تر: مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، ط.1، 2004).

8- سامي عبد الله خصاونة ،**العلاقات الأمريكية نحو مستقبل مشرق** (عمان: الجامعة الأردنية ،2001).

9- سمير صارم، **أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة** (بيروت :دار الفكر المعاصر ،ط.1 ،أبريل 2000).

10- عبير بسيوني ،عرفة على رضوان ،**السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين** (القاهرة: دار النهضة العربية ،ط.1، 2011).

11- عبد القادر رزيق المخادمي ،**قيادة "أفريكوم" الأمريكية :حرب باردة أم سباق تسلح ؟**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011).

12- عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع،2008).

13- علاء بيومي،**باراك أوباما و العالم العربي** (الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات ،ط.1،2008).

14- علي حسين باكير، **قراءة في المرجعية الدفاعية الأمريكية**(بيروت : مركز الزيتونة للدراسات،2010).

15- فرحات جمال، **السياسة الأمريكية في الجزائر :نشأتها، تطورها و آثارها** (الريحانة:الريحانة للكتاب، 2006).

16- فوك ريتشارد، **حرب الإرهاب الكبرى**(لندن : برانش،2003).

17- لوبد جونسون، **تفسير السياسة الخارجية** ، تر: محمد بن أحمد مفتي ،محمد السيد سليم(الرياض: عمادة شؤون المكتبات بالإشتراك مع جامعة سعيود، ط.1،1989).

18- مازن إسماعيل الرمضاني ،**السياسة الخارجية دراسة نظرية**(بغداد: مطبعة دار الحكمة،1991).

19- مجدي إبراهيم ، **الإستراتيجية العسكرية ...المبادئ و المقومات** (دار الحكمة للنشر و التوزيع،2013).

20- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت: دار الجبل ،ط.2 ،2001).

21- محمد طه بدوي ،**مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت :دار النهضة العربية للطباعة و النشر و التوزيع،1986).

22- محمد عزيز شكري ،مصطفى ناصيف ، **الأخلاق و التكتلات في السياسة الدولية** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون عالم المعرفة ،جويلية 1987).

23- محمد نصر مهنا، **العلوم السياسية بين الحداثة و المعاصرة** (الإسكندرية : منشأة المغرب،2002).

24- ميرل مارسل، **السياسة الخارجية** ، تر: خضر (بيروت :سلسلة آفاق دولية -2-).

25- ناصيف يوسف حتي، **نظرية العلاقات الدولية** (دار الكتاب العربي ، ط.1 ،1985).

26- هالة أبو بكري سعودي ، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973)** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.2 ،2014).

27- هنري كسنجر،**القرن الحادي و العشرين**، تر: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي ،2002).

28- ياسر زغيب، **أيباك قصة الأخطبوط اليهودي في أمريكا** (لبنان : دار الندى للطباعة و النشر،1998).

❖ **الرسائل الجامعية :**

1- أسماء رسولي،**مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010).

2- بتار ولدا سلك،**المشروطية السياسية و أثرها على التحول الديمقراطي في إفريقيا حالة المغرب العربي** (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال، كلية الحقوق،2006-2007).

3- بودوح سارة، حدادي ايمان، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية إتجاه الجزائر في عهد أوباما2008-2012**(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012-2013).

4-بولمكاحل إبراهيم، **تأثير تحولات و متغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة**(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ، جامعة باتنة،2009).

5-شريف عادل منصف، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أحداث 11 سبتمبر 2011**،(رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: تحليل السياسة الخارجية غير منشورة ،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، جوان 2015).

6-فايزة بن الشيخ، **دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي تخصص : دراسات أمنية و استراتيجية، 2014-2015).

7-فايزة بن الشيخ،زبيدة خنوس، **العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**(مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية. تخصص علاقات دولية غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012-2013).

8- قاسي فوزية، **الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطقة الأمننة في الساحل الإفريقي** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص : دراسات مغاربية غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011-2012).

9- مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية**(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص : دراسات مغاربية غير منشورة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012).

10- مصعب يوسف محلا،" **مقاربة جيوبوليتيكية للمشرق العربي في ضوء التطورات الدولية الراهنة**"(رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة ،كلية الحقوق أكدال، الرباط، 2003-2004).

هنون نصر الدين، **التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية (مقاربة أمنية)** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية غير منشورة ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ،سعيدة،2014-2015).

❖ **المجلات :**

1- أمين السيد شلبي، " عالم متعدد الأقطاب : ماذا يعني للعالم العربي"، **مجلة الشؤون العربية**، العدد: 149 ،2002.

2- الجناتي الادريسي،" دراسة مقارنة للمبادرتين الأوروبية و الأمريكية للشراكة مع البلدان المغاربية "، **المجلة العربية للدراسات الدولية** ، العدد: 3 ، يونيو 1999.

3-بطرس بطرس غالي ،" السياسة الخارجية للدول الكبرى "، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**،العدد : 18، سبتمبر 1962.

4- توفيق المديني،" الصراع التنافسي بين الشراكتين الأوروبية و الأمريكية على المغرب العربي"، **مجلة حوار العرب**، العدد: 3، فبراير2003.

5- حسن مصدق،" أبعاد الصراع الفرنسي الأمريكي على المغرب العربي و الشرق الأوسط و إفريقيا"،**مجلة شؤون عربية** ، العدد: 144، 2010.

6- حنان البدري،" أفكار مابعد الشرق الأوسط "، **مجلة الأهرام الإستراتيجية** ، العدد: 117، سبتمبر 2004.

7- خيري عبد الرزاق جاسم،" قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا : فرصة أمريكية و منحة إفريقية "، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد: 21، فيفري 2009.

8- رياض الخوري،" تقييم إتفاقيات التجارة الحرة بين الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة من جهة، و بعض دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من الجهة الأخرى"، العدد:8، يونيو 2008.

9- عوض هدى راغب،" الغرب يواجه الإرهاب"، **مجلةالسياسة الدولية**، العدد: 162، أكتوبر 2005.

10- غادين جون لويس،" الإستراتيجية الأمريكية الكبرى في الولاية الثانية"، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد: 118، ربيع 2005.

11- قط سمير،"أوروبا أمريكا...رهان المغرب العربي، تنافس إقتصادي أم تكامل أمني ؟"، **مجلة الفكر**، العدد: 10، جوان 2010.

12- محمد المنشاوي،" إلى أين تتجه الولايات المتحدة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد:175،مجلد44، القاهرة، 2009.

13- مغاوري شلبي علي،" المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط بين الإقتصاد و السياسة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 156، أبريل 2004.

14- منار الشوربجي،" الثابت و المتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية"،**مجلة السياسة الدولية**، العدد:161، جويلية 2005.

15- وليد محمود ناصر،" التنافس العالمي على النفوذ و الثروة في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد: 189، يونيو2012.

❖ **الوثائق الإلكترونية :**

1- آلان كومبريان، تر: موقع راقب، **هزيمة أوباما في ليبيا**،في:

[https://www.raqeb.com//. 2018/03/29 14 :00 h]

2- إبراهيم علوش، **تقهقر أوباما أمام نتنياهو و دور اللوبي الصهيوني**، في:

[https://www.aljazeera.net//. 2018/04/05 17 :41 h]

3-أ.ر، **تعرف على أخطر لوبي صهيوني يتحكم في صناعة القرار الأمريكي**،في:

[https://www.noonpress.com// 2015/04/06 16:41 h]

4- اميل أمين، **هل يدفع الكونجرس لعزل الرئيس الأمريكي باراك أوباما ؟**،في:

[https://www.2015omandaily.om//. 2018/04/04 13:01h]

5- الشيخ باي الحبيب،" **الإستثمارات الصينية بإفريقيا: كيف نجحت الصين في كسب القارة الإفريقية؟**

في: [https ://www.studies.aljazeera.net//. 2018/04/11 08 :36 h]

6- بن عائشة محمد الأمين، **المثلث الإستراتيجي: الجزائر، الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية**،في:

[https ://www.maqalaty.com// 2018/03/31 14 :34 h]

7- خالد بن عمر فقه، **التمدد الصيني في الجزائر**،في:

[https ://www.alittihad.ae.com//. 2018/04/11 23 :09 h]

8- ديريك شوليت، **اللعبة الطويلة: كيف تحدى أوباما واشنطن وأعاد تعريف الدور الأمريكي في العالم ؟**، في:

[https://www.hdf.iq.org//. 2018/04/03 11 :40 h]

9- زيتوت محمد العربي، **الجزائر و الحرب على الإرهاب**،في:

[https : //www.algeria channel.net//. 2018/03/26 14 :20 h]

10- سعد محيو." **ثورة تونس'كسبت جولة لكن انتصارها متوقف على" إصلاح أجهزة الأمن**" ،في:

[https ://www.swissinfo.ch.com//. 2018/03/26 13 :45 h]

11- سليم كاعط علي، **وسائل الإعلام و السياسة الخارجية الأمريكية**،في:

[https://www.mcsr.net//. 2018/04/08 23 :41 h]

12- سفيان النبط ، **تقرير...المغرب بين " كلينتون" و " ترامب "...من يفضل ؟**،في:

[https ://www.infomedia.ma// 2018/04/02 22 :30 h]

13- شاهر إسماعيل الشاهر، **وهم الديمقراطية الأمريكية**،في:

[https ://www.democraticac.de.com//. 2018/03/25 19 :20 h]

14- شراز الرحالي، **توجه تونسي لتعميق العلاقات الإقتصادية مع الصين نحو إحداث صندوق إستثمار تونسي صيني لتمويل مشاريع صغرى و متوسطة**،في:

[https: //www.ar.le Maghreb.tm.com//. 2018/04/12 00:25 h]

15- شمس الدين النقاز، **أوباما نادم على ما آلت إليه ليبيا بعد القذافي** ،في:

[https : //www.katehon.com//. 2018/03/29 14 :45 h]

16- شيماء الهواري، **وسائل الإعلام و صنع السياسة الأمريكية**، في:

[https://www.democraticac.de.com//. 2018/04/08 23 :29 h]

17- عبد العالي حور، **التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل و الصحراء و انعكاساتها على الأمن القومي العربي**،في:

[https://www.arabafairsonline.org//. 2018/03/27 14 :47 h]

18- عربي بومدين، **الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية**،في:

[https://www.qiraatafrican.com//. 2018/03/29 14 :27 h]

19- عصام عبد الشافي، **المقاربات الامريكية لبناء السلم و الأمن في منطقة الساحل الإفريقي** ،

في: [https://www.qiraatafrican.com//. 2018/03/29 12 :11 h]

20- فاطمة لمحرحر،**العلاقات المغربية الصينية : نموذج جديد للتعاون جنوب –جنوب**،في:

[https://www.chinain arabic.org.com//. 2018/04/11 23 :55 h]

21- فواز جرجس، **باراك أوباما و العالم العربي**،في:

[https://www.aljazeera.net//. 2018/02/23 22 :23 h]

22- قط سمير، **المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية.منذ منتصف التسعينيات أبعاد فرص و قيود** ، في:

[https://www.jibc.com//. 2018/04/01 16 :10 h]

23- مجاهد الزيات، **قراءة في إستراتيجية الأمن القومي الجديدة**،في:

[https://www.ahram.org.eg.com//. 2018/02/02 22 :31 h]

24- محمد أحمد النابلسي، **التحليل النفسي للرئيس أوباما**،في:

[https://www.mostakbaliat.com//. 2018/02/24 22 :03 h]

25- محمد سميح عكاز، **التعاون الأمريكي التونسي: الوصاية على المسار الديمقراطي**،في:

[https://www.nawaat.org//. 2018/03/26 14 :34 h]

26- محمد ماضي، **السياسة الخارجية الأمريكية خلال الفترة الأولى لإدارة باراك أوباما**،في:

[https://www.swissinfo.ch//. 2018/04/04 20 :34 h]

27- محمد ناصر الخوالدة. **اللوبي الصهيوني و الهيمنة اليهودية على وسائل الاعلام الأمريكية** .

[https://www.almawqef.com//. 2018/04/08 23 :23 h]

28- معتز سلامة، **إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2010، كراسات إستراتيجية**،في:

[https://www.google.dz.book//. 2018/02/24 22 :03 h]

29- ميلود بلقاضي، **مناورات ضد المغرب...أجندات امريكية**،في:

[https://www.assabah.ma.com//. 2018/04/27 21 :30 h]

30- نادين شلق، **كذبة أوباما: النهاية !** ، في:

[https://www.alalam.ir.com//. 2018/04/03 11 :44 h]

31- ناجي ملاعب، **في عهد أوباما ...دور البنتاغون في السياسة الخارجية الأمريكية**، في:

[https://www.sdarabia.com//. 2018/04/06 13 :00 h]

32- نورهان الشيخ، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في ضوء إستراتيجية " الأمن القومي الأمريكي "**، في:

[https://www.kitabat.com//. 2018/04/06 14 :03 h]

33- نوفل الناصري، **الشراكة المغربية الصينية و تطوير قطاع الصناعة الوطنية**، في:

[https://www.pjd.ma.com//. 2018/04/11 00 :09 h]

34- هدى التيمي، **22 عاما على قانون نقل السفارة للقدس ..هل ينفذ ترامب ما خاف منه سابقوه؟**

في: [https://www.masrawy.com//. 2018/04/04 13 :28 h]

35- ياسر عبد الحسين،" **دور مجلس الأمن القومي الأمريكي في السياسة الخارجية: دراسة مقارنة بين عهدي بوش و أوباما** "، في:

[https://www.machahid24.com//. 2018/03/24 19 :20 h]

36- يحيى اليحياوي،**الصين في إفريقيا: بين متطلبات الإستثمار و دوافع الإستغلال**، في:

[https://www.studies.aljazeera.net//. 2018/04/11 08 :36 h]

37- يزيد بن موهوب، **العلاقات الجزائرية الصينية :نحو إقامة علاقة رابح – رابح و تجاوز العلاقة التجارية المحضة**، في:

[https://www.radioalgerie.dz//. 2018/04/11 22 :23 h]

الفهرس

الـفـهـرس :

مقدمة 01

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

مقدمة الفصل 10

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي.....11

المطلب الأول :تعريف السياسة الخارجية و علاقتها بمفاهيم مشابهة.....11

المطلب الثاني : أدواتها و قضاياها 15

المطلب الثالث : أجهزة إعدادها، أهدافها و خصائصها.....20

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية 28

المطلب الأول: العوامل الداخلية.....28

المطلب الثاني: العوامل الشخصية.....39

المطلب الثالث:العوامل الخارجية.....41

المبحث الثالث : نظريات السياسة الخارجية.....46

المطلب الأول : الأطر التقليدية :المثالية، الواقعية.....46

الـفـهـرس :

المطلب الثاني : النظريات الحديثة: الواقعية الجديدة، البنائية.....49

المطلب الثالث : مداخل صنع القرار السياسي.....52

خلاصة الفصل 56

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على عهد أوباما

مقدمة الفصل 58

المبحث الأول: الخصائص الشخصية للرئيس أوباما و أثرها على تصوراته لمبادئ السياسة الخارجية الأمريكية.....59

المطلب الأول: تحليل البيئة النفسية للرئيس باراك أوباما 59

المطلب الثاني: تصور أوباما للدور الأمريكي العالمي 74

المطلب الثالث : تصورات أوباما حول الأمن القومي الأمريكي 78

المطلب الرابع : نشر قيم الديمقراطية و حقوق الانسان.....86

المبحث الثاني: علاقة الرئيس بالمؤسسات الرسمية 94

المطلب الأول: وزارة الخارجية 94

المطلب الثاني: وزارة الدفاع 103

المطلب الثالث: الكونغرس الأمريكي 106

الـفـهـرس :

المبحث الثالث :الرئيس و الجماعات غير الرسمية 112

المطلب الأول: دور اللوبي الصهيوني 112

المطلب الثاني: تأثير وسائل الإعلام و الرأي العام 116

المطلب الثالث: دور مراكز التفكير و الدراسات 121

خلاصة الفصل 123

الفصل الثالث : توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية في عهد باراك أوباما

مقدمة الفصل 125

المبحث الأول:التوجهات السياسية و الدبلوماسية 126

المطلب الأول : موقف أوباما من الثورة في تونس 126

المطلب الثاني : العلاقات الجزائرية الأمريكية 131

المطلب الثالث : العلاقات المغربية الأمريكية 138

المبحث الثاني : التوجهات العسكرية و الأمنية 141

المطلب الأول : أوباما و سياسة التدخل العسكري في ليبيا 141

المطلب الثاني : ملف التعاون الأمني الأمريكي في منطقة الساحل و شمال إفريقيا.....146

المبحث الثالث : التوجهات الإقتصادية 157

الـفـهـرس :

المطلب الأول : المصالح الطاقوية للولايات المتحدة في المغرب العربي 157

المطلب الثاني : التنافس الإقتصادي الأوروبي الأمريكي في المنطقة المغاربية 162

المطلب الثالث : التنافس الإقتصادي الصيني- الأمريكي في المنطقة المغاربية 170

خلاصة الفصل 179

خاتمـــــــة 181

قائمة المراجـــع 185

الملخص:

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي على عهد الرئيس باراك أوباما.

فحدد الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم السياسة الخارجية من حيث تعريفها و أهدافها و العوامل المؤثرة بها، كما تناول أهم عوامل السياسة الخارجية من عوامل داخلية و عوامل خارجية وأهم الأجهزة التي تساهم في صنع القرار السياسي الخارجي إلى جانب أهم النظريات التقليدية و الحديثة التي تستخدم في صنع السياسة الخارجية.

و تناول الفصل الثاني التفكير الإستراتيجي الأمريكي الذي هو حصيلة أفكار الرئيس و الكونغرس، و الوزارات و مراكز البحوث و الدراسات التي تعمل على صنع الأفكار و الاستراتيجيات و من ثم تقديمها إلى متخذ القرار الأعلى، وبالتالي تلتقي المؤسسات الرسمية و غير الرسمية للولايات المتحدة على هدف إستراتيجي واحد ألا و هو تحقيق متطلبات الأمن القومي الأمريكي.

أما الفصل الثالث فتناول لب الدراسة و هو توجهات الرئيس باراك أوباما تجاه المنطقة المغاربية و تمثلت في دعم التغير الذاتي في تونس، أما التدخل في ليبيا كان من أكبر أخطاء السياسة الأمريكية ،وكذلك إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي بحجة مكافحة الإرهاب هي إحدى الوسائل لمواجهة قوى تهديد النفوذ الصيني و الأوروبي في المنطقة المغاربية.

Summary:

The study examined the us foreign policy towards the Arab Maghreb under president barack obama.

The first chapter identifies the theoretical framework of the foreign policy, concept in terms of its definition its objectives and the factors influencing it.

It also dealt with the most important foreign policy factors, internal factors and external factors; and the most important.

Instruments that contribute to foreign political decision-making; foreign policy making.

The second chapter deals with the strategic thinking of the us; wich is the outcome of the ideas of the President, the congress; the ministries, the research center and the studies that work on making ideas and strategies and then presenting them to the highest decision-maker.

Thus; the official and unofficial institutions of the united states meet one strategic objective only to meet one strategic objective only to meet us national security requirements.

The third chapter deals with the direction of the study, which is the direction of the study, which is the direction of president Barack Obama

towards the Maghreb and was in support of self – change in Tunisia ,but intervention in Libya was one of the biggest mistakes of us policy and the interest of the united states of American in the African sahel under the pretext of combating terrorism is one of the means to confront the forces threatening Chinese and European influence in the Maghreb.

الملخص:

تناولت الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المغرب العربي على عهد الرئيس باراك أوباما.

فحدد الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم السياسة الخارجية من حيث تعريفها و أهدافها و العوامل المؤثرة بها، كما تناول أهم عوامل السياسة الخارجية من عوامل داخلية و عوامل خارجية وأهم الأجهزة التي تساهم في صنع القرار السياسي الخارجي إلى جانب أهم النظريات التقليدية و الحديثة التي تستخدم في صنع السياسة الخارجية.

و تناول الفصل الثاني التفكير الإستراتيجي الأمريكي الذي هو حصيلة أفكار الرئيس و الكونغرس، و الوزارات و مراكز البحوث و الدراسات التي تعمل على صنع الأفكار و الاستراتيجيات و من ثم تقديمها إلى متخذ القرار الأعلى، وبالتالي تلتقي المؤسسات الرسمية و غير الرسمية للولايات المتحدة على هدف إستراتيجي واحد ألا و هو تحقيق متطلبات الأمن القومي الأمريكي.

أما الفصل الثالث فتناول لب الدراسة و هو توجهات الرئيس باراك أوباما تجاه المنطقة المغاربية و تمثلت في دعم التغير الذاتي في تونس، أما التدخل في ليبيا كان من أكبر أخطاء السياسة الأمريكية ،وكذلك إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي بحجة مكافحة الإرهاب هي إحدى الوسائل لمواجهة قوى تهديد النفوذ الصيني و الأوروبي في المنطقة المغاربية.

Summary:

The study examined the us foreign policy towards the Arab Maghreb under president barack obama.

The first chapter identifies the theoretical framework of the foreign policy, concept in terms of its definition its objectives and the factors influencing it.

It also dealt with the most important foreign policy factors, internal factors and external factors; and the most important.

Instruments that contribute to foreign political decision-making; foreign policy making.

The second chapter deals with the strategic thinking of the us; wich is the outcome of the ideas of the President, the congress; the ministries, the research center and the studies that work on making ideas and strategies and then presenting them to the highest decision-maker.

Thus; the official and unofficial institutions of the united states meet one strategic objective only to meet one strategic objective only to meet us national security requirements.

The third chapter deals with the direction of the study, which is the direction of the study, which is the direction of president Barack Obama towards the Maghreb and was in support of self – change in Tunisia ,but intervention in Libya was one of the biggest mistakes of us policy and the interest of the united states of American in the African sahel under the pretext of combating terrorism is one of the means to confront the forces threatening Chinese and European influence in the Maghreb.